



المركز الجامعي أفلو-الجزائر
 مجلة دورية دولية علمية محكمة
 تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتاريخ وعلوم التسيير

المجلة المقرري
 المجلد 3 العدد 2 جوان 2019



لدراسات الاقتصادية والمالية

المجلد 3
 العدد 2
 جوان 2019

ر.د.م.د: 2571-9955 ISSN
 الإيداع القانوني: جوان 2017

Review EL-MAQRIZI Vol 3 Number 2 June 2019

University Center of Aflou- agleria

International Peer-reviewed Scientific Bi-annual Journal issued
 by the Istitute of Economic and Commercial and Management



Review
EL-MAQRIZI
 FOR THE ECONOMICAL AND FINANCIAL STUDIES

Vol 3
 Number 2
 June 2019

ISSN: 2571-9955
 Legal Deposit - June 2017

مجلة دورية دولية علمية محكمة

تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

-المركز الجامعي أفلو- الجزائر

المدير الشرفي للمجلة :

د. عبدالكريم طهاري " رئيس المركز الجامعي "

مدير المجلة: د. زاوي عيسى

مدير هيئة التحرير : د. قطاف عبدالقادر

مسؤول النشر : د. طلحة أحمد

هيئة التحرير

-د.بوفاتح بلقاسم

- أ/ بوجلخة ابراهيم

-د. فتحي مولود

- أ/ شنافي مولاي

- أ/ جخيوة الطاهر

- د.طلحة محمد

التدقيق والمراجعة

أ. قطوفي ياسين

التدقيق اللغوي

أ. شعمي محمد الامين

د. حمزة بوجمل

سكرتير

غريب عبدالقادر

الهيئة العلمية للمجلة

أ. د. مقدم عبيرات	جامعة الأغواط	د. حاكمي بوحفص	جامعة وهران 2
أ. د. شنوف شعيب	جامعة بومرداس	د. طويطي مصطفى	جامعة البويرة
أ. د. قريشي محمد جموعي	جامعة ورقلة	د. علماوي أحمد	جامعة غرداية
أ. د. كمال رزيق	جامعة البليدة	د. بن ثابت علال	جامعة الأغواط
أ. د. فرحي محمد	جامعة الأغواط	د. لقليطي الأخضر	جامعة المسيلة
أ. د. إلياس بن الساسي	جامعة ورقلة	د. قشام إسماعيل	جامعة الجلفة
أ. د. سليمان ناصر	جامعة ورقلة	د. بوزيد عصام	جامعة ورقلة
أ. د. براق محمد	المدرسة العليا للتجارة	د. مخلوفي عزوز	جامعة الأغواط
أ. د. شريط عابد	جامعة تيارت	د. صلاح محمد	جامعة المسيلة
أ. د. قندوز عبدالكريم	جامعة الملك فيصل السعودية	د. الحاج قويدر قورين	جامعة الشلف
أ. د. تومي كوثر	جامعة تولوز3 فرنسا	د. خنيش يوسف	جامعة غرداية
أ. د. شريط عابد	جامعة تيارت	د. فيروز زروخي	جامعة الشلف
د. بن برطال عبد القادر	جامعة الأغواط	د. زهرة علي بني عامر	جامعة الأردن
أ. د. رمضاني لعلا	جامعة الأغواط	د. خالد حيرش	جامعة تيارت
أ. د. منصور الزين	جامعة البليدة	د. طيبي حمزة	جامعة الأغواط
د. البشير عبدالعالي	جامعة الأغواط	د. داوود سعد الله	جامعة الجزائر 3
د. كاتب كريم	جامعة وهران	د. بن البار امحمد	جامعة المسيلة
د. نجية ضحاك	جامعة الجزائر 3	د. نصير أحمد	جامعة الوادي

المراسلات و الاستفسارات:

تبعث جميع المراسلات والاستفسارات إلى

البريد الإلكتروني للمجلة :

eco.elmagrizi@cu-aflou.dz

قواعد النشر بالمجلة

تنشر مجلة المقرريزي الابحاث و الدراسات العلمية غير المنشورة من قبل ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية والمالية و التجارية و علوم التسيير ، و باللغات الثلاث : العربية، الفرنسية و الانجليزية ، و التي تهتم بالدراسات الاقتصادية والمالية وفق الشروط التالية:

1. يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 20 صفحة من حجم (24*17) بهامش الصفحة من الأعلى 1 و الأسفل 1.3 سم و من اليمين 1.5 سم و من اليسار 1.5 سم.

2. يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخط (Sakkal Majalla) للعربية بحجم خط 14 ، و Times New Roman (Titres CS) للفرنسية و الانجليزية، و بحجم خط 12 ، و بمسافة بين الأسطر 1.15 ، و العناوين الفرعية تكتب بـ Gras؛

3. تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال (خط Sakkal Majalla بحجم خط 16)، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني: و ملخصين للموضوع في حدود 80 كلمة أو 05 اسطر، احدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الاخريتين؛

4. تدوين المراجع يكون في آخر المقال و باعتماد أسلوب: American Psychological Association (APA)، وفق الأصول العلمية؛

5. ترقم الجداول والأشكال حسب ورودها في متن المقال؛

6. تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.

7. تهتميش محتوى المقال يكون بإستعمال (APA) American Psychological Association.

8. تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتي؛

9. المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة وهذه الأخيرة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها؛

10. للتفاصيل أكثر حول شروط النشر والإطلاع على مختلف أعداد المجلة، يرجى زيارة الموقع

الرابط التالي : <https://www.cu-aflou.dz/index.php?p=journal/show&&id=2>

11. يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع؛

ملاحظة : ننبه على أن أي مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، وهيئة المجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك .

حقوق النشر محفوظة للمجلة

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي فضله تتم الصالحات

ها نحن اليوم نضع بين يدي القارئ عددا جديدا للمجلة ساعين إلى نشر الفكر في

ميدان الاقتصاد ، ليتعمق البحث العلمي لدى المختصين، وتشيع ثقافة السياسة

الاقتصاد والمالية في المجتمع..

وإذ نجد في طيات هذا العدد -بالإضافة إلى الإسهامات الأخرى ذات القيمة العلمية بحثا

يتناول اليقظة السياحية في الجزائر أساس خلق موارد مستدامة وزيادة العوائد الجبائية

على اعتبار ان الخزينة العمومية في تراجع منذ انخفاض اسعار النفط ، واخر يتعلق

قياس علاقة متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 بالأداء البيئي في

المؤسسات النفطية بالإضافة الى موضوع التنمية المحلية في ظل الحكم الراشد بين الواقع

والمأمول .

ومهما يكن من عمل، نسأل الله التوفيق والعون لخدمة العلم ونشر المعرفة العلمية

رئيس التحرير

د. قطاف عبدالقادر

ص	عنوان المقال
1	الرقابة المالية وفعاليتها في تشخيص حالات الفساد المالي بالمؤسسات الاقتصادية د/بعلي حمزة د/بنية محمد د/ بن جلول خالد جامعة قالمة - الجزائر جامعة قالمة - الجزائر جامعة قالمة-الجزائر
18	الاليات الداخلية لحوكمة الشركات كمدخل للحد من الفساد المالي والاداري د/قريشي كنزة د/مدوي سامية جامعة فرحات عباس-سطيف 1- جامعة فرحات عباس-سطيف 1-
34	اليقظة السياحية في الجزائر أساس خلق موارد مستدامة وزيادة العوائد الجبائية - دراسة حالة الجماعات المحلية (البلدية). ط.د/ خالد عمام ط.د/ سامية خليفي جامعة مسيلة - الجزائر جامعة مسيلة- الجزائر
53	حوكمة الشركات في ميزان التوجهات والتطبيقات الدولية ط.د/ سلاف عزوز جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر
66	الاستثمار في رأس المال البشري وواقعه في المؤسسات الجزائرية د. دلال شتوح د. رقية حدادو المركز الجامعي بأفلو- الجزائر المركز الجامعي بأفلو- الجزائر
85	الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر واستراتيجيات مكافحته. ط.د/ راضية مسعود جامعة العربي تبسي-تبسة - الجزائر
110	الإطار العلمي والعملية لحوكمة المؤسسات الاقتصادية ط.د. نواره محمد جامعة الجزائر 03 - الجزائر
126	قياس علاقة متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 بالأداء البيئي في المؤسسات النفطية دراسة حالة مؤسسة سوناطراك . د/قرونقة وليد د/محجوبي نور الهدى د/ربوح أم الخير جامعة ورقلة - الجزائر جامعة ورقلة - الجزائر جامعة ورقلة - الجزائر

152	<p>التنمية المحلية في ظل الحكم الراشد بين الواقع والمأمول دراسة تحليلية للفترة (2018-1998)</p> <p>د. مقتيت عبد القادر جامعة وهران 1</p> <p>د. بوفاتح الطيب جامعة عمار تليجي الأغواط</p>
168	<p>أخلاقيات أعمال الصناعة السياحية والفندقية – حالة الجزائر-</p> <p>د.تلي محمد اسلام جامعة ورقلة – الجزائر</p> <p>د.طبيي رتبية جامعة ورقلة – الجزائر</p>
183	<p>العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية من وجهة نظر محافظي الحسابات في الجزائر(دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولايات الجنوب الجزائري)</p> <p>د/مفروم برودي جامعة غرداية – الجزائر</p> <p>د/مراكشي عبد الحميد جامعة غرداية – الجزائر</p>
212 - 233	<p><i>Evaluation de maturité d’alignement stratégique des technologies d’information et des métiers - Cas Entreprise Portuaire de Skikda-</i> <i>Dr. MEZHOUD Abdelmadjid Dr. ABDELOUAHED Mohamed Université de Contantine -Algérie Université de Skikda -Algérie</i></p>

الرقابة المالية وفعاليتها في تشخيص حالات الفساد المالي بالمؤسسات الاقتصادية

The effectiveness of financial supervision in diagnosing cases of financial corruption in economic institutions

بن جلول خالد

بنية محمد

بعلي حمزة

جامعة قلمة- الجزائر

جامعة قلمة - الجزائر

جامعة قلمة - الجزائر

bendjeloul.khaled@univ-guelma.dz

Bennia.mohamed@univ-guelma.dz

Baali.hamza@univ-guelma.dz

Received: 22/03/2019

Accepted: 10/05/2019

Published: 30/06/2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة المفاهيم الأساسية للرقابة المالية وللفساد المالي بالمؤسسات الاقتصادية، وتحديد فعالية الرقابة المالية في تشخيص ومحاربة حالات الفساد المالي بالمؤسسات الاقتصادية، حيث تم تقديم بعض الإجراءات التي يمكن أن تساهم في الحد من انتشار الفساد المالي، خاصة في المؤسسات الاقتصادية.

بناءً على ما تم التطرق إليه في الدراسة تم وضع بعض الاقتراحات من أهمها، ضرورة الاعتماد على العمل الإلكتروني في مختلف أعمال المؤسسات الاقتصادية، والعمل على توفير الإمكانيات المالية والبشرية لتعزيز قدرات الجهاز المسؤول على محاربة الفساد المالي داخل المؤسسات الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: الرقابة، الرقابة المالية، الفساد المالي، المؤسسة الاقتصادية.

تصنيف JEL: D73 ، L22.

Abstract:

This study aims at understanding the basic concepts of financial control and financial corruption in economic institutions and determining the effectiveness of financial supervision in diagnosing and combating cases of financial corruption in economic institutions, Some measures have been presented that can contribute to reducing the spread of financial corruption, especially in economic institutions.

In the study, some suggestions were made The most important of these were the need to rely on electronic work in the various activities of

* المؤلف المرسل: د/ حمزة بعلي ، الإيميل : Baali.hamza@univ-guelma.dz

economic institutions and to provide financial and human resources to enhance the capacity of the body responsible for combating financial corruption within the institution Economic.

Keywords: *Control, financial control, financial corruption, economic institution.*

JEL Classification Codes: *D73, L22.*

1. مقدمة:

تعد الرقابة من الوظائف الإدارية الهامة داخل أغلب المؤسسات الاقتصادية، فهي تمثل الاختبار الحقيقي لفعالية عمل الإدارة في إنجاز الأهداف التي تم التخطيط لها ومقارنتها مع النتائج المحققة، ونظرا لوجود عنصر رأس المال في المؤسسة الاقتصادية، نجد أن الإدارة بحاجة إلى وجود الرقابة المالية كأحد أنواع الرقابة، حيث تشكل الرقابة المالية إحدى الأدوات أو القواعد الأساسية لمراقبة حركة الأموال ومعرفة طرق انفاقها أو استثمارها حسب الأهداف المسطرة من الإدارة العليا داخل المؤسسة، بمعنى تعمل على ضمان استخدام أموال وممتلكات المؤسسة بكفاءة وفعالية ومنع التبذير، بالإضافة إلى دورها في تشخيص مختلف الانحرافات والتجاوزات المالية التي يمكن أن تحدث داخل المؤسسة، ولهذا على المؤسسة تعزيز دور الرقابة المالية لمحاربة مختلف ظواهر الفساد المالي، وذلك من خلال وضع سياسة شاملة ومتكاملة لاكتشاف مختلف المخالفات المالية ومحاولة منع انتشارها، فضعف أجهزة الرقابة المالية داخل المؤسسة من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار مختلف مظاهر الفساد المالي.

بناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية الرقابة المالية في تشخيص حالات الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية؟

من أجل معالجة هذه الإشكالية ارتأينا أن نقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:

أولاً: الرقابة المالية

ثانياً: الاطار النظري للفساد المالي

ثالثاً: دور الرقابة المالية في تشخيص حالات الفساد المالي بالمؤسسات الاقتصادية

2. الرقابة المالية:

1.2. مفهوم الرقابة:

- يمكن تعريف الرقابة بأنها: "مقارنة النتائج الفعلية مع الخطط، واتخاذ الإجراءات

التصحيحية عندما تكون مخالفة لتلك الخطط" (أبو مصطفى، 2002، صفحة 245).

كما تعرف الرقابة بأنها: "تنطوي على التحقق ما إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة،

والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة، وأن غرضها هو الإشارة لنقاط الضعف والأخطاء بقصد

معالجتها ومنع تكرار حدوثها" (كامل و حامد، 2006، صفحة 74).

- تعني الرقابة أيضا: "عملية تنظيم وضبط وتعديل الأنشطة التنظيمية بطريقة تؤدي إلى المساعدة في انجاز الأهداف، وتبدأ الرقابة الفعالة بالتزامن مع عملية التخطيط الاستراتيجي، فهي تزودنا بالأساس الذي يتم بناء عليه مراقبة الانحرافات والإجراءات التي تتم بغرض تنفيذ الخطط الاستراتيجية، بحيث تمكن الإدارة من معرفة مدى التقدم في تنفيذ الخطط ومدى جودة الأداء، وما هي التعديلات أو التغييرات التي يجب إجرائها وأين هذه التعديلات" (حنفي ، 2006، صفحة 393).

- كما تشير الرقابة إلى عملية التحقق من انجاز الأهداف المرسومة بكفاية، والكشف عن معوقاتها، والعمل على تذليلها في أقصى وقت ممكن (غاز بيارى، 2006، صفحة 63).
من خلال هذا التعريف نجد أن عملية الرقابة تركز على أمرين:
الأول: التحقق من مدى انجاز الأهداف المحددة مسبقا بكفاءة وفعالية.
الثاني: الكشف عن العوامل التي ساهمت في تحقيق أو عدم تحقيق هذه الأهداف.

2.2. أهمية الرقابة:

تظهر أهمية الرقابة والحاجة إليها نتيجة لتوافر العديد من الأسباب وذلك على النحو التالي (الصحن و المصري، 1997، الصفحات 307-308):

- أن هناك دائما فجوة زمنية بين الوقت الذي يتم فيه تحديد الأهداف والخطط والوقت الذي يتم في تنفيذها، وخلال هذه الفترة قد يحدث ظروف غير متوقعة تسبب انحرافا في الانجاز عن الأداء المرغوب فيه، وهنا تظهر دور الرقابة في تحديد الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليها، فالمؤسسة تعمل كنظام مفتوح على البيئة والتي تتميز بالتغير المستمر في عناصرها مثل التغيرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وتصرفات المنافسين، وأي تغير في هذه العوامل قد يؤثر على تغيرات في النتائج المرغوبة؛

- عادة ما تختلف أهداف التنظيم عن أهداف الأفراد العاملين داخل هذا التنظيم، فتوقعات الأفراد وأهدافهم الشخصية قد تتعارض مع ما تسعى المؤسسة إلى تحقيقه، ومن ثم فإن الرقابة الفعالة تسعى إلى ضمان أن عمل الأفراد موجهها أساسا وفي المقام الأول نحو تحقيق الأهداف التنظيمية. والنظام الرقابي الفعال هو الذي يحقق الموازنة بين هذين النوعين من الأهداف حتى يقلل من النزاع والتعارض بين الأفراد والمؤسسة.

3.2. الرقابة المالية:

1.3.2. تعريف الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية على أنها: "مراجعة العمليات المالية التي تتمثل في مراجعة المصروفات والإيرادات خلال استثمارها واستردادها باستمرار للتحقق من أن تدفق الأموال النقدية يتم طبقا للخطة ممثلة في الموازنات النقدية، وأن الانحرافات قد عولجت أسبابها في الوقت المناسب حتى تسير المؤسسة بنجاح من الناحية المالية دون مشاكل وأن يحسن استثمار المال للوصول إلى أكبر كفاية" (أبو حمدال علي و الموسوي، 2001، صفحة 334).

يتضح من خلال التعريف أن هناك علاقة قوية بين التخطيط المالي والرقابة المالية، إذ لا يحقق التخطيط المالي أهدافه ما لم يكن قد اقترن بنظام رقابة فعال، كما أن الرقابة المالية تكون غير مجدية إذا لم تستند إلى خطط موضوعة سلفا لمقارنة النتائج الفعلية مع ما هو مخطط، وتحديد الانحرافات والعمل على معالجتها مستقبلا.

كما تعرف الرقابة المالية بأنها: "مدى التزام العاملين بالأنظمة المالية والمحاسبية المطبقة في المؤسسة أثناء ممارستهم لأعمالهم" (العنبي، 2002، صفحة 279). يقصد كذلك بالرقابة المالية بأنها: "تقييم القرارات التي اتخذت بشأن التخطيط بعد نوعية المعايير التي يمكن استخدامها للمقارنة، لذلك فهي تعتبر جزءا مكملًا للتخطيط المالي".

2.3.2. أهداف الرقابة المالية:

تتمثل أهداف الرقابة المالية في العناصر التالية (جابر، 2004، صفحة 20):

- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها؛
- تقييم نتائج أعمال المؤسسة بالنسبة إلى الأهداف المرسومة؛
- تحقيق أقصى قدر من الكفاءة الإنتاجية عن طريق محاربة الإسراف في جميع نواحي نشاط المؤسسة؛
- التقليل من ارتكاب الأخطاء المالية عن طريق زيادة عدد المراقبين الماليين وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية
- في المؤسسة؛
- اتخاذ الخطوات اللازمة لإصلاح الأوضاع في الوقت المناسب قبل أن تتفاقم الانحرافات.

3.3.2 مراحل الرقابة المالية:

تنطوي عملية الرقابة المالية على المراحل الآتية:

1.3.3.2 تحديد المعايير:

تعد من أهم مراحل عملية الرقابة المالية وذلك لأن جميع المراحل التي تليها ترتبط بها مباشرة، فإذا كانت المعايير غير دقيقة فإن الانحرافات التي تظهر لا تعكس الواقع الفعلي وبالتالي فإن اقتراح العلاج يكون غير سليم، وينبغي أن تكون المعايير عملية ومستمدة من الخطط وأن يعمل على تطويرها باستمرار، فالمعايير هي المعدلات التي تقارن بين الأعمال المستقبلية والحالية، وتقاس بطريقة متنوعة النقدية والكمية (أبو حمدال علي و الموسوي، 2001، صفحة 333).

2.3.3.2 قياس الأداء:

الخطوة الثانية في المراحل الرقابة المالية هي قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير السابقة وضعها، وعمل التقييم هذه تتفاوت من ناحية السهولة أو الصعوبة، فالتقييم يكون سهلاً إذا كانت المعايير الموضوعية بطريقة سليمة، وإذا كانت هنالك وسائل متاحة للتحديد الدقيق للأعمال المنجزة، ولكن التقييم قد يكون صعباً بالنسبة للأنشطة التي يصعب أو يتعذر وضع معايير سليمة لها، أو التي يكون من الصعب قياسها، ويتطلب قياس الأداء جمع المعلومات المطلوبة عن نواحي النشاط المالي بسرعة وفي الوقت المناسب، من أجل مقارنته مع الأداء المتوقع لتحديد مواطن الضعف والقوة في النشاط المالي

3.3.3.2 تصحيح الانحرافات:

هذه الخطوة تأتي في أعقاب اكتشاف الأخطاء أو الانحرافات ودراستها وتحليلها لمعرفة أسبابها والعوامل التي أدت إليها ثم تصحيح هذه الانحرافات التي ظهرت في النشاط المالي، ويجب أن يتم التصحيح بإشراف المسؤول على الإدارة المالية، وحتى يتمكن من ذلك يجب أن يفهم ويقبل حدود مسؤوليته، ويعرف جيداً العمل الذي يتوقع منه أن يؤديه، وأن يجري تصحيح الانحراف عند حدوثه لأن تأخيره قد يؤدي إلى انحرافات متتالية في مجالات أخرى، كما أن العلاج يجب أن يكون فعالاً لأن الحلول الناقصة تؤدي إلى تأجيل المشاكل وتراكم الصعوبات (عفيفي، 2003، صفحة 323).

4.3.2 أدوات الرقابة المالية:

تتضمن عملية التخطيط في المؤسسة تخصيص وتوزيع الموارد المالية على الوحدات الفرعية داخل المؤسسة لاستخدامها في انجاز الأعمال، ومن الناحية الرقابية فإن الإدارة تهتم بمراقبة استخدام

هذه المخصصات المالية بهذه الوحدات، وأنه يتم إنفاقها بكفاءة وبفعالية، لذلك سنعتمد على ثلاثة أدوات للرقابة على الموارد المالية على النحو التالي:

1.4.3.2. الموازنات التقديرية:

تعتبر الموازنة التقديرية من الأدوات التي تستخدم على نطاق واسع لغرض الرقابة المالية، بل في الحقيقة أن البعض يفترض أن نظام الموازنة التقديرية هو الأداة الأساسية لتحقيق الرقابة المالية، ولكن بالرغم من ذلك هناك الكثير من الأدوات الأخرى التي تعتبر أيضا أساسية وضرورية.

يقصد بالموازنة التقديرية النقدية تلك الخطة التي توضح الموارد النقدية تبعا لمصادرها المختلفة، وأوجه استخدام تلك الموارد النقدية، خلال فترة زمنية مستقبلية، وتساعد الموازنة التقديرية النقدية في التعرف على حجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (مصطفى قللي، 2003، صفحة 158).

2.4.3.2. التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من الأدوات الأساسية للرقابة المالية لأن هذه العملية تتضمن مقارنة الخطط الموضوعية ومستوى تنفيذها، والمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة وبين المؤسسات المتماثلة. يعرف التحليل المالي بأنه: عملية دراسة وفحص القوائم المالية والبيانات المنشورة عن مؤسسة معينة خلال فترة زمنية أو فترات ماضية، بهدف استنتاج بعض المعلومات عن مدى تقدم المؤسسة خلال تلك الفترة والتنبؤ بنتائج أعمالها عن فترات مستقبلية.

3.4.3.2. المراجعة المالية:

تعتبر المراجعة المالية الأداة الثالثة من أدوات الرقابة المالية، ويبدأ العمل انطلاقا من القوائم المالية التي يقوم المراجع بالاعتماد عليها كأدلة وقرائن يدعم فيها رأيه حول المصادقة على القوائم المالية، غالبا في هذا النوع من المراجعة يقتصر عمل المراجع على فحص الحسابات الظاهرة على القوائم المالية وإبداء رأيه حولها.

3. الاطار النظري للفساد المالي

1.3. مفهوم الفساد:

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عدة عوامل فقد تمثل مشكلة قديمة منذ أن استخلف الله الانسان في الأرض، فهي

تعتبر عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان وتحد من عملية التطور في عدة مجالات وعلى المستويين العام والخاص لأنها تهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة بطرق غير مشروعة، وأصبحت تهدد جميع مجالات الحياة ولا يمكن القضاء عليها إلا من خلال تضافر كافة الجهود الرامية إلى تجفيف منابعها وتشخيص مسبباتها ومحاولة علاجها بصورة جذرية (خضير الكروي، 2015، صفحة 30).

1.1.3. معنى الفساد لغة:

ورد في كتب اللغة عدة معاني للفظه الفساد ومشتقاته، ومن أهم تلك المعاني: أن الفساد خلاف المصلحة، وأفسده أباره، أي جعله يفسد، وأفسد المال إفسادا، أخذه بغير حق، استفسد ضد أستصلح، وتفاسد القوم تدابروا، وقطعوا الأرحام. جاء في لسان العرب: الفساد نقيض الصلاح، وتفاسد القوم: تدابروا وتقاطعوا، والمفسدة: خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف: الاستصلاح، ومن معاني الفساد أيضا: الجذب والقحط (حسن الامارة، 2012، صفحة 12).

2.1.3. الفساد شرعا:

الفساد في الشريعة يستمد معانيه من القرآن الكريم الذي تناوله في آيات كثيرة حيث وردت كلمة "فسد" في خمسين موضعا في القرآن الكريم، والمراد بالفساد الشرعي في المعاملات والعبادات عدم استيفاء الأركان والشروط، وقد عرفه جمهور الفقهاء على أنه: مخالفة الفعل للشرع بحيث لا تترك عليه الآثار ولا يسقط القضاء في العبادات (هيدوب ليلي و زعيم ، 2012، صفحة 555).

3.1.3. معنى الفساد اصطلاحا:

يعرف الفساد بأنه: التحايل على الأنظمة والقوانين بإساءة استخدام المنصب أو السلطة أو أداء المسؤوليات والواجبات بصورة غير سليمة، أو حتى إغفال وإهمال أداء الواجبات والمسؤوليات بهدف الحصول على منافع ومزايا شخصية خلافا للقانون أو سعيا إلى مزايا قد تطلب أو تعرض أو تمنح بشكل مباشر أو غير مباشر (الفتيسي، 2014، صفحة 194).

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1998 الفساد بأنه: استغلال السلطة العامة أو المنصب العام لتحقيق منفعة خاصة، سواء من خلال الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش.

كما عرف البنك الآسيوي للتنمية تعريفاً أكثر شمولية، حيث اعتبر الفساد أنه: يتضمن سلوكاً يمارسه الموظفون أو المسؤولون في القطاعات العامة أو الخاصة بشكل غير صحيح وغير قانوني لإثراء أنفسهم أو أقربائهم أو إقناع الآخرين للقيام بذلك، من خلال إساءة استخدام الموقع الوظيفي الذي يشغلونه (المخلافي، 2013، صفحة 28).

2.3. مفهوم الفساد المالي:

يمكن تعريف الفساد المالي بأنه: الانحرافات المالية، ومخالفة الأحكام والقوانين المعتمد حالياً، في منظمات الدولة ومؤسساتها، مع مخالفة ضوابط الرقابة المالية وتعليماتها. كما عرف الفساد المالي على أنه: مجمل المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية، التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة، والتي تؤدي بالنتيجة إلى المساس بالمال العام، سواء تمت عن طريق الفعل أو الامتناع (الكيلاني، 2015، الصفحات 31-32).

كذلك يعرف الفساد المالي بأنه: عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة (كريفاد و بربري، 2017، صفحة 58).

3.3. أسباب الفساد المالي:

تتمثل أسباب الفساد المالي في العناصر التالية:

1.3.3 أسباب سياسية:

تتمثل بغياب القدوة السياسية، وضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في الحد من الفساد المالي، وغياب الأنظمة الرقابية، من شأنه أن يكثر من حالات الفساد المالي، وظهور ممارسات منحرفة تخل بالأهداف والمصالح العامة للمجتمع، ربما بسبب تورط بعضهم بقضايا الفساد، أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ثقافة النزاهة وسيادة القانون (الكيلاني، 2015، الصفحات 34-35).

2.3.3 أسباب اقتصادية:

تتمثل الأسباب الاقتصادية في تدهور الأوضاع الاقتصادية ووجود عوامل اقتصادية مثل التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، وتدني المستوى المعاشي للفرد بسبب قلة الأجور والرواتب وقلة توفير الفرص الوظيفية وما ينتج عنه من زيادة في معدلات البطالة وضعف في الاستثمارات المحلية والأجنبية وعدم الاستقرار وسوء التخطيط وغيرها من العوامل الاقتصادية التي تدفع بالأفراد إلى

ارتكاب عمليات فساد مالي يهدف الحصول على الدخل الممكنة للممارسة حياتهم الطبيعية (خضير الكروي، 2015، صفحة 31).

3.3.3 أسباب اجتماعية وثقافية:

تتمثل بنمط العلاقات، والأعراف، والوعي بين أفراد المجتمع، وتعدد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها، والقلق الناجم من عدم استقرار الأوضاع والخوف من المستقبل، وتدني رواتب العاملين في القطاع العام، وارتفاع مستوى المعيشة.

4.3.3 أسباب إدارية وتنظيمية:

تتمثل في عدم فهم التشريعات وغموضها وتعددتها أو عدم العمل بها، وانعدام الكفاءات الجيدة.

5.3.3 أسباب تربوية وسلوكية:

تتمثل بعدم غرس القيم الأخلاقية في نفوس الأطفال، مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة، بقبول الرشوة، وعدم تحمل المسؤولية، وعدم احترام القانون (الكيلاني، 2015، صفحة 34).

4.3 مظاهر الفساد المالي:

من أهم مظاهر وأشكال الفساد المالي ما يلي:

1.4.3. الرشوة:

تعد فساد الرشواى من أكثر أنواع الفساد المالي انتشارا وقد تكون بمستويات عليا مثل رشواى التعاقدات الدولية والمحلية وتشترك فيها الدول المتقدمة باعتبارها دافعة الرشواى إلى الدول النامية، الرشواى المدفوعة إلى لجان المشتريات مقابل التغاضي عن المواصفات المطلوبة او التلاعب في عروض الأسعار، دفع الأموال مقابل تسريع انجاز المعاملات، وهناك من يعد أثرها من أخف أنواع الفساد ولكن في الحقيقية هي أخطر أنواع الفساد لأنها تجعل من الوظيفة العامة سلعة يتاجر بها الموظف والتي يفترض أن تكون خدمة مجانية، وتفقد الوظيفة العامة هيبتها، مثل الرشواى المدفوعة للحصول على صفقات تنفيذ المشاريع، الرشواى المدفوعة لأغراض التعيين في الوظائف العامة (العيساوي، 2009، صفحة 6).

2.4.3. الإسراف ونهب المال العام:

نجد هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق، والتي تتمثل بمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص لمؤسسات لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام

تحت ذريعة المساعدات وتمير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية.

3.4.3. تهريب الأموال:

يحدث تهريب الأموال عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسؤولين الكبار وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحيته بموجب القانون والقيام بتحويلها إلى الخارج (كريفاد و بربري، 2017، صفحة 59).

4.4.3. تبييض الأموال:

يرتبط هذا الشكل عندما يستولي المسؤول على المال العام ويحاول إدخالها إلى المجرى المالي الاقتصادي بهدف إعطاءها الصفة الشرعية وتصبح كأنها أموال مكتسبة بطريقة مشروعة وتتم من خلال استخدام عملية التحويل عن طريق البنوك.

5.4.3. مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية:

يكون ذلك من خلال الافتقار إلى النزاهة والشفافية في التصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية بين المسؤولين الكبار وأشخاص آخرين ممثلين بأقربائهم أو أولادهم فيتم إحالة الصفقات المالية والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذ للصفقة أو غيرها.

6.4.3. اختلاس الأصول:

يقصد بها التصرف بالأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية بطرق مخالفة للأحكام المالية، مثل سرقة النقدية الموجودة في الصندوق أو البنك، وكذلك عدم تسجيل الديون المتحصلة من المدينين في السجلات، ويتم اختلاس المبلغ مباشرة، واعتبار ذلك المبلغ ديناً معدوماً بعد مضي فترة من الزمن، وتنتشر هذه الحالات نتيجة الضعف الحاصل في نظم المعلومات المحاسبية للوحدة، وضعف دور أجهزة الرقابة الداخلية في مكافحة مثل هذه الحالات التي تمثل الفساد المالي بعينه (خضير الكروي، 2015، صفحة 33).

5.3. أنواع الفساد المالي:

يصنف الفساد المالي إلى الأنواع التالية:

1.5.3 الفساد الصغير:

يتعلق هذا النوع من الفساد المالي بتصرفات الموظفين، ويمارس من قبل فرد واحد، دون التنسيق مع الآخرين، للقيام بأداء الوظائف والخدمات، ويظهر بين الموظفين في القطاعات المختلفة، وأساسه الحاجة الاقتصادية، إذ يقوم به الموظفون عن طريق أخذ الرشوة عن أي خدمة يقومون بتقديمها للمواطنين، كذلك يمكن أن يحدث هذا النوع من الفساد المالي، عن طريق استغلال الوظيفة العامة، وذلك بسرقة أموال الدولة مباشرة.

2.5.3 الفساد الكبير:

يتعلق هذا النوع من الفساد بكبار الموظفين والمسؤولين، كرؤساء الدول والحكومات والوزراء، والأساس الذي يقوم عليه هذا النوع من الفساد هو الجشع، ويكون غاية الشخص منه هو تحقيق مصلحة مادية أو اجتماعية كبيرة، وليس مجرد رشوة صغيرة، ويتمثل هذا النوع بالرشوة الكبرى، التي يشارك فيها كبار المسؤولين، وترتبط بالغالبة بالتأثير على صانعي ومتخذي القرار، ويمثل هذا النوع أخطر أنواع الفساد المالي، لأنه أشمل ويكلف الدولة مبالغ ضخمة، ولأنه يرتبط بصفقات كبيرة سواء في المقاولات أو تجارة السلاح (الكيلاني، 2015، صفحة 34).

3.5.3 فساد دولي:

تشير الكثير من الدراسات إلى أن الفساد منتشر في الدول النامية خاصة، وأن نسبة الفساد في الدول المتقدمة أقل مقارنة بالدول النامية، ولكن الحقيقة غير ذلك فالدول المتقدمة ربما تكون هي التي تجر الدول النامية إلى الفساد المالي بل إن العديد من جرائم الفساد التي كشفت النقاب عنها خلال العقود الماضية كانت تصدر إلى الدول النامية من الدول المتقدمة عن طريق الشركات متعددة الجنسية ودوائر المخابرات وأجهزة التجسس فهي دافعة الرشاوى إلى المفاوضين والمسؤولين في الدول النامية لأجل كسب ود المسؤولين إبرام الاتفاقيات التجارية معهم (العيساوي، 2009، صفحة 4).

6.3. آثار الفساد المالي:

يمكن تقسيم آثار الفساد المالي على النحو التالي:

1.6.3. أضرار الفساد المالي على الجانب الاقتصادي:

يمكن استعراض الآثار السلبية للفساد المالي على المستوى الاقتصادي كما يلي:

- يؤثر الفساد على تخصيص الموارد العامة حيث تصبح المشاريع المفضلة هي المشاريع الملائمة أكثر فرص لإنتاج فرص الحصول على الرشاوى؛

- يلحق الفساد المالي أضرار فادحة برأس المال الوطني وبالعملية الإنتاجية، فهو شكل من أشكال سرقة الجمهور التي تؤدي إلى إنهاء الخزانة الوطنية وتحويل الأموال العامة في أغلب الأحيان إلى خارج البلاد، فتحرم البلاد من فرصة وضع الأموال موضع الاستعمال العام المنتج؛

- يؤدي الفساد إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

- يرفع الفساد المالي تكلفة الصفقات في النشاط الاقتصادي، فهو يعمل كضريبة إضافية ويلقي بالجانب الأكبر من ثقله البغيض على كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالتالي يقوض الفرص الواعدة بإحداث وتطوير النمو الاقتصادي (المخلافي ، 2013، الصفحات 100-101).

- ارتفاع معدل العجز في الميزانية العامة، نتيجة عدم دفع المستحقات الضريبية أو التهرب منها؛

- الارتفاع النسبي في قيمة التكلفة العامة للخدمات، بسبب التكاليف الإضافية الناتجة عن ممارسات الفساد المالي؛

- تقليص فرص الاستثمار وتدني تكلفته، مما يؤدي إلى اعاقا النمو الاقتصادي بسبب اتجاه الأعمال والمشاريع نحو العمل الربحي لا المنتج.

2.6.3. أضرار الفساد المالي على الجانب الاجتماعي والثقافي:

يمكن توضيح أضرار الفساد المالي السلبية على المستويين الاجتماعي والثقافي على النحو التالي:

- تدني مستوى المعيشة للمجتمع؛
- تردي نظم التعليم؛
- هجرة الكفاءات؛
- احتلال المناصب الحكومية من قبل غير المؤهلين علميا؛
- تحطيم البناء الاجتماعي الذي يؤدي إلى نمو المظاهر الاجتماعية السلبية والشاذة، التي يكون الفساد الأخلاقي أحد أسبابها (الكيلاني، 2015، صفحة 36).

4. دور الرقابة المالية في تشخيص حالات الفساد المالي بالمؤسسات الاقتصادية:

يمكن توضيح دور الرقابة المالية في تشخيص حالات الفساد المالي من خلال مجموعة من

الاجراءات التي يمكن اتباعها، والتي تتمثل في مايلي (خضير الكروي، 2015، الصفحات 38-39):

- التأكيد على الالتزام بالتعليمات والأحكام المالية المعمول بها من قبل العاملين في المؤسسة؛
- محاسبة الأشخاص الذين يعتمدون إلى مخالفة القواعد والأحكام المالية داخل المؤسسة؛
- التأكيد على التوصيف الواضح للوظائف المالية داخل المؤسسة؛
- ضبط عمليات الصرف والتحقق منه لمنع تبذير المال العام ؛
- التأكيد على ضمان الالتزام بالتشريعات المالية النافذة وما يرتبط من قوانين وأنظمة وتعليمات بهدف اضعاف الطابع القانوني على أعمال الوحدة الاقتصادية؛
- تطوير وتفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية والعمل على إجراء عمليات التقييم المستمرة لها من أجل تحسين أداء الرقابة المالية؛
- الاهتمام بقضايا البحث والتطوير للنهوض بالواقع الإداري للوحدات الإدارية والمالية وبما يتلاءم مع التطور التكنولوجي الحاصل في بيئة الأعمال؛
- تفعيل طرق وأساليب المحاسبة و المسائلة عن مخالفة التعليمات والأحكام والانحرافات المالية ولجميع المستويات الوظيفية العاملة في المؤسسة الاقتصادية، بما يشكل أمام المفسدين وكل من تسول له نفس العبث بأموال وممتلكات المؤسسة.

5. خاتمة:

- حاولنا من خلال هذه الدراسة توضيح مدى أهمية الرقابة المالية في تشخيص ومعالجة حالات الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية، حيث تقديم بعض الإجراءات التي يمكن التي تساهم في الحد من انتشار الفساد المالي، خاصة في المؤسسات الاقتصادية، وبناء على تم التطرق إليه في الدراسة سنحاول تقديم بعض الاقتراحات كما يلي:
- ضرورة الاعتماد على العمل الإلكتروني في مختلف أعمال المؤسسات الاقتصادية والحد من التعاملات اليدوية حتى نقلل من نسب الفساد المالي؛
 - استحداث تخصصات دراسية في الجامعات والمعاهد متعلقة بدراسة الفساد المالي ؛
 - ضرورة الاهتمام بتطوير الآليات والأدوات مكافحة الفساد المالي داخل المؤسسات الاقتصادية؛
 - وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد المالي داخل المؤسسات الاقتصادية؛

- ضرورة القيام بتأهيل المستمر للموظفين داخل المؤسسات الاقتصادية في شكل دورات تدريبية، وذلك من أجل مواكبة مظاهر تطور الفساد المالي؛
- ضرورة تعاون مختلف وظائف المؤسسة من أجل محاربة الفساد المالي؛
- العمل على توفير الإمكانيات المالية والبشرية لتعزيز قدرات الجهاز المسؤول على محاربة الفساد المالي داخل المؤسسات الاقتصادية.

6. قائمة المراجع:

1. أبو حمدال علي، ر &، الموسوي، س. (2001). *وظائف الإدارة*. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
2. العتيبي، ص. (2002). *تطور الفكر والانشطة الادارية*. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
3. العيساوي، ع. (2009). دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي. *اطروحة دكتوراه*، كلية الادارة والاقتصاد، العراق: جامعة تكريت.
4. الفطيسي، ع. (2014). الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا. *المجلة الجامعة*.
5. الكيلاني، ص. (2015). أثر الحاكمية المؤسسية في مكافحة الفساد المالي للشركات الصناعية. *رسالة ماجستير في المحاسبة*. الأردن: جامعة الزرقاء.
6. المخلافي، ن. (2013). دور الجهاز المركزي اليمني للرقابة والمحاسبة في كشف الفساد المالي والاداري. *اطروحة دكتوراه في المحاسبة*. سوريا: جامعة دمشق.
7. جابر، ع. (2004). *الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية*. لبنان: دار النهضة العربية.
8. حسن الامارة، ب. (2012). دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي. *رسالة ماجستير في القانون العام*. بغداد، العراق: جامعة النهريين.
9. حنفي، ع. (2006). *أساسيات إدارة المنظمات*. مصر: المكتب العربي الحديث.
10. خضير الكروي، أ. (2015). دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي. *رسالة ماجستير في المحاسبة*. عمان، الأردن: جامعة الشرق الاوسط.
11. عبد الكريم أبو مصطفى. (2002). *الإدارة والتنظيم*. القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع.
12. عفيفي، ص. (2003). *إدارة الاعمال في المنظمات المعاصرة*. مصر: مكتب عين شمس.
13. غازيباري، ع. (2006). الرقابة التسويقية في المؤسسة. *رسالة ماجستير*. البليدة، العلوم التجارية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.
14. كامل، أ &، حامد، ع. (2006). *مقدمة في الإدارة*. البحرين: مؤسسة لورد العالمية لشؤون الجامعة.
15. كريفاد، م &، بربري، م. (2017). دور واهمية الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالاشارة لحالة الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*. (17)

16. محمد فريد الصحن، وسعيد محمد المصري. (1997). *إدارة الأعمال*. مصر: الدار الجامعية .
17. مصطفى قلبي بي. (2003). *أساليب المحاسبة الادارية للقادة الادارين وغير التجاريين*. مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
18. هيدوب ليلي ر، & زعيم ب. (2012). *التكامل بين مهنة التدقيق واليات الحوكمة لمواجهة الفساد المالي والاداري في ظل معايير المراجعة الدولية*. Récupéré sur <https://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/archives/archive/faculté-des-sciences-economiques-,-de-gestion-et-des-sciences-commerciales/113-la-réalité-de-la-gouvernance-d-entreprise-dans-l-environnement-des-affaires-dans-les-développements-algériens-dans-l>

الاليات الداخلية لحوكمة الشركات كمدخل للحد من الفساد المالي والاداري
*Internal ways for corporate governance as an entry point to reduce
financial and administrative corruption*

مدوي سامية

قريشي كنزة*

جامعة فرحات عباس-سطيف 1-

جامعة فرحات عباس-سطيف 1-

samia_madoui@univ-setif.dz

Kenza_korichi@univ-setif.dz

Received: 20/05/2019

Accepted: 11/06/2019

Published: 30/06/2019

ملخص:

في ظل العولمة ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والادارية وكان من ابرز هذه المفاهيم حوكمة الشركات، التي تحقق الجودة والتميز في عمل الشركات وادائها ، وذلك من خلال تطبيق القوانين والأنظمة الفعالة التي تحكم العلاقات في الشركة ، كما تضمن حوكمة الشركات من خلال الياتها الداخلية توفير المبادئ والمساواة وتكافؤ الفرض ووضع السياسات الفعالة لمكافحة الفساد المالي والاداري على حد سواء، فهي بذلك تحد من استخدام السلطة الادارية في غير مصالح المساهمين وتعزيز الرقابة الداخلية بمتابعة التنفيذ في ان واحد، وبالتالي يمكن القول بأن حوكمة الشركات هي سلوك اداري فعال يحد من الفساد المالي والاداري .

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات ، الفساد المالي والاداري ، الاليات الداخلية لحوكمة الشركات.

تصنيف *JEL*: D73

* المؤلف المرسل : د. قريشي كنزة ، الايميل : Kenza_korichi@univ-setif.dz

Abstract:

*In the light of globalization, modern concepts have been developed to contribute to the creation of a working environment capable of coping with rapid changes in economic, technological and administrative aspects, the most important of which is **corporate governance**. , which achieves quality objectives and excellence in the work of companies through the application of effective laws and regulations The company also ensures that corporate governance, through its internal mechanisms, provides principles, equality, equal enforcement and effective **policies to combat financial and administrative corruption**, there by limiting the use of an administrative authority other than shareholder interests and strengthening control. For internal monitoring of implementation in a country, it can therefore be said that corporate governance is an effective administrative behavior that limits financial and administrative corruption.*

Keywords : Corporate Governance ; Financial And Administrative Corruption ; Internal Mechanisms of Corporate Governance

Jel Classification Codes: D73

1. مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفساد المالي و الاداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، لأن " فيها عدة عوامل ، ولقد حظيت هذه الخيرة باهتمام العديد من الباحثين والاكاديميين من مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون والسياسية والاجتماع ، ومن هذا المنطلق ظهر ما يسمى بحوكمة الشركات كالية وتوجه جديد للحد من تفشي هذه الظاهرة في المجتمعات الدولية ومواكبة للتطورات المتسارعة ، حيث تسمح هذه الاخيرة من خلال الياتها ومبادئها بالرقابة الداخلية مما يخفف على الاقل من الفساد المالي والاداري . وللإلمام بجوانب الموضوع يمكن طرح الاشكالية التالية :

ما مدى مساهمة الاليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والاداري ؟

ولعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كالآتي:

- مدخل لحوكمة الشركات.
- الاطار المفاهيمي للفساد المالي .
- مساهمة الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والاداري.
- 1.1. اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى :
 - عرض مدخل عن حوكمة الشركات وذلك بالعروج الى مختلف المفاهيم و المزايا والآليات المختلفة التي تمنحها الحوكمة .
 - التعرف على الاطار المفاهيمي للفساد الاداري والمالي من خلال عرض اهم الاسباب المساهم في تفشيته في المنظمات بالاضافة الى مختلف الاثار المترتبة منه .
 - ابراز مدى مساهمة الحوكمة من خلال تطبيق آلياتها الداخلية في الحد من الفساد المالي والاداري .

2.1. اهمية الدراسة

تظهر اهمية الدراسة من خلال جوهر الموضوع المتناول الذي طفى على السطح واصبح متطلب حتمي، فتطبيق الآليات الداخلية للحوكمة يرفع مستوى الشفافية في الشركات ويؤدي الى التقليل من المخاطر والاثار المترتبة من الفساد المالي والاداري على حد سواء .

3.1. منهجية الدراسة:

لا ثراء الموضوع اكثر وللإجابة على التساؤل السابق اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات من مختلف المصادر العلمية من مراجع وكتب ودراسات اكاديمية وميدانية ومواقع انترنات.

2. مدخل لحوكمة الشركات:

1. تعريف حوكمة الشركات:

يصعب ايجاد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات ويرجع ذلك الى تداخله في العديد من الامور التنظيمية والاقتصادية والمالية

والاجتماعية للشركات الا ان التعريفات التي قدمتها المؤسسات الدولية المختصة تعتبر اكثر شمولاً واتساعاً نلخصها فيما يلي :

1.1.2. تعريف مقدم من طرف مؤسسة التمويل الدولية :

حوكمة الشركات هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في اعمالها (علي عبدالوهاب ، 2009 ، صفحة 174).

2.1.2. تعريف مقدم من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الاعمال والرقابة عليها ، حيث تحدد هيكل واطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الادارة والمديرين وغيرهم من اصحاب المصالح وتضع القواعد والاحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة. (محسن أحمد ، 2005 ، الصفحات 58-59)

3.1.2. تعريف مقدم من طرف مركز المشروعات الدولية الخاصة :

هي وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن ادارة الشركات الكبرى بطريقة تحمي اموال المستثمرين والمقرضين مما يؤدي الى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الادارة ويسمح بتطوير القيم الاساسية لاقتصاد السوق (حماد، 2005 ، صفحة 25).

4.1.2. تعريف مقدم من طرف صندوق النقد الدولي :

نظام شامل يتضمن مقاييس لأداء الادارة الجيد ومؤشرات حول وجود اساليب رقابية تمنع اي طرف من الاطراف ذات العلاقة بالشركة داخليا او خارجيا من التأثير السلبي على انشطتها وبالتالى ضمان الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الاطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الايجابي للشركة وملاكها وللمجتمع ككل (داوود، 2003 ، صفحة 32).

5.1.2. تعريف مقدم من طرف المجمع العربي للمحاسبين :

مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبعها مجلس الادارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الاهداف والتحقق من ادارة المخاطر بشكل ملائم واستغلال موارد المؤسسة على نحو مسؤول (عفاف، 2003 ، صفحة 27).

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن القول ان حوكمة الشركات هي نظام مكون من مجموعة قوانين وقواعد تسمح بالرقابة على اداء الشركات وتساهم في تنظيم العلاقات بين الاطراف الاساسية

التي تؤثر على الاداء الداخلي للشركة بما يخدم مصالح كل من المساهمين والمستثمرين وفي نفس الوقت ضمان توزيع الحقوق والواجبات بين مختلف الاطراف المشاركة في الشركة بصفة عادلة.

2.2 . خصائص حوكمة الشركات:

ينبثق عن مفهوم حوكمة الشركات مجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية :
(جميل، 2006، صفحة 91)

- لانضباط : اي اتباع السلوك الاخلاقي المناسب والصحيح .
- الشفافية : اي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية : اي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل.
- المساءلة :اي امكانية تقييم وتقدير اعمال مجلس الادارة و الادارة التنفيذية .
- المسؤولية :اي وجود مسؤولية امام جميع الاطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- العدالة : اي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات اصحاب المصلحة في الشركة .
- الوعي الاجتماعي :اي النظر الى الشركة كمواطن جيد .

3.2. أهمية حوكمة الشركات :

ان اهمية حوكمة الشركات تتجسد في العمل على اعادة الثقة في الشركات وفي الاقتصاد الذي يولدها لذلك تعتبر الحوكمة من ضمن المعايير الدولية المعتمدة للحكم على الاقتصاد الوطني ويمكن تلخيص اهمية تطبيق حوكمة الشركات فيمايلي : (خليل، 2009، صفحة 91)

محاربة الفساد الداخلي للشركات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائيا وضمان تحقيق النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالشركة .

- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود اخطاء او انحرافات متعمدة او غير متعمدة ومنع استمرار هذه الاخطاء والانحرافات خاصة التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح وبالتالي تجنب تحمل تكاليف واعباء حدوث هذه الاخطاء .
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية.
- تحقيق اعلى قدر للفعالية من مراجعي الحسابات خاصة وانهم على درجة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغوط من جانب ادارة المؤسسة .

- توفير الحماية لأصحاب المصالح والمحافظة على حقوق حملة الاسهم وخاصة الاقلية من حملة الاسهم.
- رفع مستويات الاداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي اليها تلك الشركات .
- العمل على وضع اطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد اهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الادارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الاهداف التي تراعي مصلحة المساهمين. (عبدالقادر ، 2011، صفحة 62)
- التطبيق السليم لمبادئ الحوكة يساعد على تحقيق الشركة لمعدلات ربحية مناسبة بما يساعد الشركة على تدعيم مركزها المالي وزيادة احتياطياتها مما يؤدي الى نموها واتساعها وازدياد حجمها وتكورها بصورة مستمرة (محمد أمين و كريفار ، 2017، صفحة 58).
- الشفافية والدقة والوضوح في البيانات المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات (سوليفان ، 2008، صفحة 8).

4.2. اهداف حوكة الشركات :

يمكن تصنيف اهداف حوكة الشركات وفق المستويات التالية : (بن عيسى ، 2012، صفحة 14)

1.4.2. اهداف حوكة الشركات على مستوى الافراد:

- حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء اقلية او اقلية وتعظيم عوائدها.
- تمكين المساهمين وأصحاب المصالح من ممارسة الرقابة الفعالة على ادارة الشركة.
- زيادة ثقة المستثمرين بأسواق راس المال.

2.4.2. اهداف حوكة الشركات على مستوى الشركة :

- تحسين اداء الشركة وتعظيم قيمتها الاقتصادية.
- تدعيم المركز التنافسي للشركة في اسواق راس المال.
- تحسين الممارسات المالية والمحاسبية والادارية في الشركة.
- منع المتاجرة بالسلطة في الشركة وتأكيد المسؤوليات وتعزيز المساءلة .

3.4.2. اهداف حوكمة الشركات على مستوى الدولة :

- تشجيع جذب الاستثمارات وتدفق الاموال المحلية والاجنبية .
- مراعاة مصالح المجتمع والعمال.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- دعم استقرار ومصدقية القطاع المالي ومنع حدوث ازمات وانهيارات مالية .

3. الاطار المفاهيمي للفساد المالي والاداري:

1.3. تعريف الفساد:

للفساد عدة تعاريف نذكر منها مايلي :

1.1.3. تعريف الامم المتحدة:

تعرفه الامم المتحدة على انه يتضمن سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص ويشمل القطاع الخاص والعام ، ويتدرج من الرشوة الى عمليات استغلال النفوذ ، التبييض ، نشاطات الجريمة المنظمة وغيرها (حاجة ، 2013 ، الصفحات 28-29) اما منظمة الشفافية الدولية فقد اعتبرت الفساد تحريف سلطة ما لفائدة خدمة مصالح خاصة ، سواء تعلق الامر بسلطة سياسية ام بسلطة قضائية ام ادارية ام اقتصادية ، بمعنى ان الفساد عبارة عن اتخاذ القرارات في الشأن العام وفق اعتبارات المصلحة الخاصة ، وليس المصلحة العامة (عبدالله و بن الضيف ، 2012 ، صفحة 12).

2.1.3. تعريف الفساد المالي والاداري

لقد عرف الفساد المالي بأنه " هو عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة (بن رجم محمد و حليبي، 2012، الصفحات 5-6) ، كما انه ذلك السلوك المنافي للقوانين والأخلاق والقائم على الأخلاق بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة (بن تركي ، 2012 ، صفحة 15). اما الفساد الاداري فيتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الاداري او الوظيفي من خلال المنظمة والتي تصدر من الموظف العام اثناء تأدية العمل بمخالفة

التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية ، اي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم (مروة و حمزة ، 2012، صفحة 19).

2.3. الأسباب الدافعة للفساد المالي والإداري:

هناك العديد من الدوافع و الأسباب لقيام فئات ما بالفساد المالي و الإداري و أهمّها نذكر (مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2002، صفحة 2)

1.2.3. الفساد السياسي :

يعتبر نتاج لتزواج السلطة مع الثروة ، و بالتالي إستغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم لتحقيق أرباح خاصة و مكاسب شخصية ، فتظهر الرشوة و المحسوبية و الوساطة و المحاباة كأدوات رئيسية للوصول إلى ذلك المبتغى. و لا يقتصر هذا الفساد السلطوي السياسي على دولة نامية أو متقدمة ، إلا انه يكون أكثر تشعبا في الدول المتخلفة الديكتاتورية.

2.2.3. الفساد الأخلاقي :

وهو السبب الرئيسي للفساد الإداري وكذا المالي باعتبار أن القيم و المبادئ و الأخلاق الحميدة كالأمانة هي الفاصل بين العمل المشروع و الفساد.

3.2.3. العوامل الإجتماعية:

و تتعلق بالقدرة الشرائية للكثير من الموظفين و أجورهم المتدنية التي قد تكون سببا للكثيرين للّجوء إلى طرق غير مشروعة لزيادة مداخيلهم و هي الفئة التي يتم استغلالها عادة من طرف أثرياء القطاع العام كما الخاص لتميرير مشاريعهم المنبثقة عن الفساد ، فالأموال هنا هي طعم اصطياد ضعيفي الدخل.

4.2.3. العوامل القانونية:

و التي نعني بها مختلف القوانين و التنظيمات الخاصة بالدولة و التي إما قد تعتبر عائقا للنشاط الاقتصادي كارتفاع معدلات الضريبة .

5.2.3. ضعف المجتمع المدني و تهميش دور مؤسساته في كثير من الدول:

وهو ما يؤدي إلى غياب قوة الموازنة في هذه المجتمعات و بالتالي تفشي الفساد و استمرار نموه.

6.2.3. انخفاض المخاطر المترتبة عن الفساد المالي والإداري:

كون أغلبية العقوبات في هذا المجال لا تكون صارمة ورادعا عن إرتكاب الاعمال الفاسدة ،فالتغاضي عن معاقبة الكبار جر الصغار إلى الفساد.

7.2.3. إشكالية الحصانة المقدمة للكثير من المسؤولين:

و التي تكون بمثابة غطاء لكل عمليات الفساد المالي و التي تكون بمثابة غطاء لكل عمليات الفساد المالي و الإداري التي يقومون بها .

3.3. اثار الفساد المالي والاداري:

وبصفة عامة يمكن تحديد اهم الاثار التي يخلفها كل من الفساد والاداري فيما يلي : (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004)

1.3.3. سوء توزيع الموارد :

موارد تستخدم الموارد في الفساد بدلا من استخدامها في وسائل انتاجية ..شركات تبدد الوقت والموارد في تجنيد موظفين بغرض انشاء علاقات مع مسؤولين ، والانفاق على الرشاوي ...مسؤولون يتخذون قرارات استثمارية غير محايدة ومنحازة الى جانب عينة لا تخدم الصالح العام بينما يتحمل دافعا الضرائب التكلفة .

2.3.3. خفض معدلات الاستثمار:

اشاعة عدم الطمأنينة بين المستثمرين الاجانب والمحليين نتيجة التكاليف غير متوقعة فانتشار الفساد يرسل اشارة الى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون، بالتالي عدم ضمان حقوق الملكية في الدولة ، مما يجعل من الاستثمار مخاطرة غير مأمونة العواقب.. استثمار منخفض يعني نموا منخفضا .

3.3.3. تدني مستويات المنافسة والكفاءة الابتكار:

المدفوعات غير القانونية تعني ان الشركات ذات الافضلية لا تتنافس في ظل مؤشرات سوق احدة ، في الوقت الذي تواجه الشركات الجديدة عراقيل كبيرة للدخول الى تلك الاسواق ، وينتهي الامر بالمستهلك الى دفع سعرا على مقابل جودة اقل.

4.3.3. عدم استجابة السياسات وسوء الادارة :

تسن القوانين في النظم الفاسدة لمساعدة الراشدين ، بدلا من المواطنين ككل ، ولا تتم مساءلة البيروقراطيين عن اداءهم الوظيفي ، مما يشجعهم على تأخير الخدمات للحصول على المزيد من الرشاوى.

5.3.3. خفض التوظيف :

يؤدي انتشار الفساد الى وضع العراقيل امام التوسع في انشاء المشروعات الخاصة ، وزيادة تكاليف ممارسة الاعمال ومن ثم دفع تلك الاعمال الى القطاع غير الرسمي ، مما يؤدي بالضرورة الى التقليل من فرص العمل بالقطاع الخاص ، ذلك ان هذه الشركات على الأرجح لن تتمكن من النمو ويقع الضرر هنا على المشروعات الصغيرة بصرة خاطئة اكثر من غيرها.

6.3.3. تزايد الفقر:

يقلل الفساد من احتمالات الكسب بالنسبة للفقراء، نتيجة قلة فرص العمل بالقطاع الخاص، كما يحد من امكانية حصولهم على خدمات عامة جيدة مثل الرعاية الصحية والتعليم .

4.3. المؤشرات الدولية لقياس الفساد الاداري والمالي:

هناك العديد من المؤسسات عبر العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد الاداري والمالي من خلال تطوير مؤشرات كمية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد ومن اهمها : (عبدالله وبن الضيف ، 2012، صفحة 12)

1.4.3. مؤشر الشفافية العالمي :

لقد انشأت منظمة الشفافية الدولية مؤشرا دوليا لقياس الفساد -تعدده 5سنوات - وهو يغطي اكثر من عدد هام من دول العالم ، وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين صفر و10 درجات ؛ بمعنى ان الدولة اذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني ان هذه الدولة نظيفة تماما من عمليات الفساد ، اما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا ان هذه الدولة نظيفة تماما من عمليات الفساد، اما الدولة التي تحصل على تقدير صفر فهذا يعني ان جميع الاعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة ، وحتى الان لم تحصل دولة في العالم على تقدير 10 او تقدير صفر، ولكن هناك دول اقتربت منها

2.4.3. مؤشر ادراك الرشوة:

كلما ابتعد عن الصفر واقترب من عدد 10 كلما كانت اوضاع محاربة الرشوة في تحسن ، ونجد النقابة المغربية المستقلة لقطاعات البناء والاسكان والتعمير والتنمية المجالية بدورها وضعت مؤشرا لقياس الفساد الاداري والمالي داخل القطاع . وعلى عكس مؤشر ادراك الرشوة الخاص بالشفافية ، حيث ان هذا الاخير كلما ابتعد عن الصفر واقترب من عدد 10 كلما كانت اوضاع محاربة الرشوة في تحسن ، فان مؤشر محاربة الفساد الخاص بنقابة سماتشو ن والذي يحمل اسم : مؤشر الفساد بقطاع الاسكان « moshi » كلما ابتعد مجموع نقطة على الصفر ، كلما تضاعفت انواع الفساد الاداري والمالي للقطاع ، وكلما تدخلت الوزارة لاسترداد المبالغ المستحوز عليها ، اوجعل حد للاستفادات غير المشروعة ، او عزل من كان سببا في ذلك ، كلما عرف هذا المؤشر تحسنا ايجابيا . وكلما زاد الفساد ، كلما عرفت اسهم صاحبه ارتفاع في قيمتها ، وكلما اثر ذلك سلبا على مؤشر moshi ، حيث خصص مؤشر موشي 1moshi الى قياس الفساد الاداري و2moshi الى قياس الفساد المالي .

4. مساهمة الاليات الداخلية لحوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والاداري:

تعد الحوكمة اهم الية في معالجة ظاهرة الفساد المالي، وذلك من خلال مجموعة من الاليات الخارجية أو الداخلية وسيكون تركيزنا هنا على الاليات الداخلية حيثي مكن تصنيفها كالآتي :

1.4. مجلس الادارة:

يعتبر الباحثين في مجال حوكمة الشركات ان احسن اداة لمراقبة الادارة ومجلسها ، فهو يحمي راس مال المستثمر من سوء الاستعمال ، كما يشارك مجلس الادارة في وضع استراتيجية في الشركة ، ومن مهامه تحليل بيئة الشركة واكتشاف القوة والضعف والفرص والتهديدات ، والبحث والاختيار والتعيين للمدير العام ومراقبة ادائه ، ادارة اصول الشركة واستثمارها بكفاءة وفعالية ..كما يجب ان يمتلك مجلس الادارة السلطة اللازمة لممارسة مختلف المهام وبعيدا عن التدخلات والسياسة البيروقراطية في شؤونها وتقوم باختيار الادارة العليا ، فضلا عن الاشراف المستمر على اداء الشركة والافصاح عن ذلك ، ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي ان تكون في الموقف الذي

يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة ، وذات الوقت تأخذ الاهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار (بن تربي ، 2012 ، صفحة 15).

ولكي يتمكن مجلس الادارة في الشركة المملوكة للدولة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة يلجا الى تأليف مجموعة من اللجان من بين اعضائه من غير التنفيذيين ، ابرزها ما يأتي : (مروة و حمزة ، 2012 ، صفحة 19)

الجدول 1: اللجان المكونة من طرف مجلس الادارة كأدوات حوكمة الشركات

اللجان	الدور
لجنة التدقيق	لقد حظيت اهتمام بالغ الاهمية في الوقت الحاضر من قبل الهيئات العلمية والدولية والمحلية والمختصين وخاصة بعد الاخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية ، ويرجع هذا الاهتمام الى الدور الذي يمكن ان تؤديه لجنة التدقيق كأداة من ادوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات وذلك من خلال المصادقة على التقارير المالية واشرفها على وظيفة التدقيق الداخلي ، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها ، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ الحوكمة .
لجنة المكافآت	توصي اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بانه يجب ان تشكل لجان المكافآت فقد تضمنت ارشادات منظمة النمو الاقتصادي والتنمية تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و الغدارة العليا ، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الامد البعيد من خلال جذب المهنيين من دوى الكفاءات العالية .
لجنة التعيينات	يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم خبراتهم ومهاراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة ، لضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات منها تعيين أفضل المرشحين المؤهلين وتقويم مهاراتهم باستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالهاإلخ

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مروة كرامة ، حمزة فاطمة ، اليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي ، جامعة محمد لخضر ، بسكرة ، يومي 7/6 ماي 2012 ، ص:19

2.4. التدقيق الداخلي :

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة ، إذ أنها تعزز هذه العملية وذلك بزيادة قدرت المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققين الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصدقية العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي .

وفي هذا السياق يرى archambault أن كل من التدقيق الداخلي و الخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة ، وبشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات والتزوير . وقد اعترفت الهيآت المهنية و التنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في عملية الحوكمة فقد أكدت لجنة كادييري على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع و اكتشاف الغش والتزوير. لتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها .

5. الخاتمة :

يبقى الفساد المالي والاداري من اخطر الظواهر التي يشهدها عالمنا المعاصر ، فانتشارها ماهو الا دليل على الانحرافات الاخلاقية وغياب الشفافية والنزاهة واستخدام السلطة في تحقيق المصالح الشخصية داخل الشركات ، حيث يتجلى ان الاليات الداخلية للحوكمة ما هي الا وسيلة للحد من الفساد المالي والاداري ان لم يكن كليا على الاقل جزئيا وذلك من لجانها المكونة التي تعتبر ادوات للرقابة الداخلية للشركة. ومن خلال ماسبق توصلنا الى النتائج التالية:

- ان حوكمة الشركات هي سلوك اداري يضمن كفاءة ادارة الشركة وينظم العلاقات بداخلها ؛
- ان ظاهرة الفساد الاداري من اخطر المشاكل التي تعاني اقتصاديات الدول في العصر الحالي وتفشيها داخل الشركات يعرقل ويضعف الحوكمة الجيدة ؛
- ان الالتزام بالاليات الداخلية لحوكمة الشركات وقواعدها يؤدي الى الحد من الفساد الاداري والمالي فيها وزيادة كفاءة ادائها ؛
- يتطلب تنفيذ اليات الحوكمة توافر التنظيم الاداري والمهني المتكامل ؛

- يعتبر التدقيق الداخلي من اهم اليات الحوكمة الداخلية التي تساهم بشكل فعال في ابراز دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والاداري .

6. قائمة المراجع

- 1-الحضري محسن أحمد . (2005). *حوكمة الشركات*. القاهرة ، مصر: مجموعة النيل العربية.
- 2-المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. (فيفري, 2004). نشرة الكترونية شهرية ، العدد53، فيفري 2004 متاح على الموقع الالكتروني <http://www.ascasociety.org>.
- 3-بربري محمد أمين ، و مراد كريفار . (2017). دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالاشارة الى الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* .
- 4-بن عيسى ، ر . (2012). اليات حوكمة المؤسسات واثرها على الاداء -حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في سوق البورصة -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر .
- 5-خليل عبدالقادر . (2011). تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الاداري . *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* ، 62.
- 6-خليل ، ع . (2009). الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد . *مجلة بحوث اقتصادية عربية* . 91 ،
- 7-خميسي بن رجم محمد، و حكيمة حليبي. (6/7 ماي, 2012). الفساد المالي و الإداري: مدخل لظاهرة غسل الأموال و إنتشارها، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي ، جامعة محمد لخضر ، بسكرة.
- 8-دهمش نعيم واسحاق ابوزر عفاف. (2003). تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك . *مجلة البنوك* ، 27.
- 9-سرمد كوكب جميل. (2006). معايير الحكم الصالح في بيئات الاعمال . *مجلة بحوث اقتصادية عربية* ، 80.
- 10-سوليفان ، ج . (2008). البورصة الاخلاقية للشركات -ادوات مكافحة الفساد -قيم ومبادئ الاعمال واداب المهنة وحوكمة الشركات .

- 11- طارق عبدالعال حماد. (2005). *حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ -التجارب -تطبيقات الحوكمة في المصارف)*. الاسكندرية - مصر: الدار الجامعية.
- 12- عبدالعلي حاجة . (2013). *الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد. بسكرة، الجزائر.* .
- 13- علي عبدالوهاب ،ن .(2009). *موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية الامريكية ، دور اليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات - مصر :-الدار الجامعية.*
- 14- عماد صلاح عبدالرزاق ، الشيخ داوود. (2003). *الفساد والاصلاح . دمشق : اتحاد الكتاب العرب .*
- 15- غالم عبدالله ، و محمد عدنان بن الضيف . (6/7 ماي، 2012). *تفعيل دور الحوكمة للحد من الفساد المالي والاداري في الوطن العربي مع الاشارة الى تجارب دولية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي ، جامعة محمد لخضر ، بسكرة.*
- 16- كرامة مروة، و فاطمة حمزة . (7/6 ماي، 2012). *اليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي ، جامعة محمد لخضر ، بسكرة.*
- 17- مركز المشروعات الدولية الخاصة . (2002). *دليل تاسيس حوكمة الشركات في الاقصاديات النامية والصاعدة والمتحولة، ، واشنطن ،الولايات المتحدة الامريكية.*
- 18- وليد بن تركي . (7/6 ماي، 2012). *دور تطبيق حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والاداري ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي ، جامعة محمد لخضر ، بسكرة .*

اليقظة السياحية في الجزائر أساس خلق موارد مستدامة وزيادة العوائد الجبائية –
دراسة حالة الجماعات المحلية (البلدية).

*Tourism vigilance in Algeria The basis for creating sustainable resources
Increase tax revenues - Case study of local (municipal) communities.*

ط.د/ سامية خليفي

جامعة مسيلة- الجزائر

SSIMA4474@gmail.com

Received: 02/02/2019

ط.د/ خالد عمام

جامعة مسيلة – الجزائر

aissam.khaldi@univ-msila.dz

Accepted: 25/05/2019

Published:30/06/2019

ملخص:

تعتبر السياحة من الرهانات الأساسية لدى الكثير من الدول، وحيث أوليت لها إهتمامات كبرى ليس فقط من قبل الدول بل حتى من قبل مختلف المتعاملين الاقتصاديين، الأمر الذي يفرض على هذه الدول الانفتاح الإقتصادي على الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي، والقيام بعملية الشراكة الدولية، ولعل الجزائر في هذه المرحلة لمي أحوج ما يكون لتطوير السياحة خصوصا بعد الانهيار المدوي لأسعار المحروقات الذي يعتبر القطاع الوحيد الذي تعتمد عليه الجزائر في عمليات التنمية في مختلف جوانبها.

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة مدى إهتمام الدولة الجزائرية بالوعي السياحي لدى أفراد المجتمع المحلي، ودور هذا الوعي في خلق موارد مستدامة للجماعات المحلية وزيادة عوائد الجبائية المحلية في ظل قانون استقلالية موارد الجماعات المحلية.

الكلمات المفتاحية: وعي سياحي، ضرائب ورسوم، استثمار سياحي، موارد مستدامة، عوائد جبائية، جباية محلية.

تصنيف JEL: O23,A19

* المؤلف المرسل: ط.د/ خالد عمام الايميل : aissam.khaldi@univ-msila.dz

Abstract:

Tourism is a major bet for many countries where it was given great interests, not only by states but even by various economic corporations, which pushes these countries to open up to domestic and foreign economic investment, and to carry out the international partnership process.

At this stage, Algeria may be in dire need of tourism development, especially after the collapse of oil prices, which is the only sector on which Algeria depends on development processes in various fields.

The purpose of this paper is to examine the interest of the Algerian state in tourism consciousness of the local community members, and the role of such consciousness in creating sustainable resources for local collectivities, and increase local collectivities revenues according to new rules of their independence in the matter of resources.

Keywords: Tourism consciousness. Taxes and fees. Tourist Investment. Sustainable resources. Fiscal revenues. Local collectivities.

JEL Classification Codes: O23 ,A19

1. مقدمة:

تتمتع السياحة بأهمية بالغة الأثر لما لها من إعتبار هام في النشاط الإقتصادي، وقد أخذت في النمو والتطور إلى أن أصبحت قطاعا قائما بذاته، فاعتمدت عليها اقتصاديات كثيرة من دول العالم، حيث أصبحت تمثل مصدرا أساسيا للدخل فيها، لما لها من قدرة على تحريك القطاعات الاقتصادية والأنشطة المختلفة الأخرى.

وتزداد الأهمية البالغة للسياحة تداولها باستمرار وبشكل منتظم ومستدام، من خلاله تلبى حاجات السياح المختلفة من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في توليد دخل للمجتمع السياحي المحلي، إذ تعتمد أساسا وبالدرجة الأولى على توفر مجتمع سياحي مثقف وواعي بأهمية الموارد السياحية سواءا كانت طبيعية أو بشرية، بالإضافة إلى الإهتمام بالمقومات السياحية التي يوفرها القطاع العام والخاص، لمواجهة التحديات المستقبلية بكل كفاءة ونجاعة.

2: أساسيات حول الوعي السياحي

1.2. سياق وظروف ظهور الوعي (اليقظة)

اليقظة بمفهومها الشامل من المصطلحات الحديثة، حيث ظهر ونشأ في أدبيات إدارة الأعمال وفي الأوساط التي تعنى بإدارة المعلومة وتسييرها،

2.2. مفهوم الوعي (اليقظة) السياحي

1.2.2. تعريف الوعي (اليقظة):

– لغة: ولتوضيح معنى هذه الكلمة في اللغة نقول يَقِظُ، اليَقِظَةُ: نَقِيضُ النومِ، والفِعْلُ اسْتَيْقَظَ، والنعت يَقِظَانٌ، والتأنيث يَقْظَى، ونسوة ورجال أَيْقَاطٌ. (معجم لسان العرب لابن منظور)

– إصطلاحاً: التعريف الاصطلاحي لليقظة لا يختلف عما قدمه الباحثون والمنظرون الذين رغم اختلاف الأنظار والرؤى لديهم إلا أنهم إتفقوا على أن هذا المصطلح يحمل في طياته مراقبة البيئة واستباق التغيرات والاستماع إلى المحيط من أجل التمكن من اتخاذ القرارات والتسيير، واليقظة التي نعنمها في دراستنا هاته هي التفتن وملاحظة وتحليل البيئة وإتخاذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة التي من شأنها تساهم في خلق منافع في المستقبل.

فاليقظة هي سيورة الحصول على المعلومات ومعالجتها ونشرها، وقد أخذ مصطلح اليقظة من المصطلح اللاتيني "veille" والذي يعني السهر، وانطلاقاً من المجال الطبي وعلم النفس (LABONTE Daniel، 2009)، أن الإنسان يمكن أن يكون في ثلاث حالات، إما في حالة نوم، وإما في حالة حلم، وإما في حالة يقظة، والأخيرة هي التي تطابق حالة الوعي، ويقال تيقظ الإنسان أي انتبه وتفتن له وأحتاط منه.

2.2.2. تعريف السياحة:

– لغة: معنى كلمة السياحة وهي من فعل سِيح، فوجدت أن لها معان عديدة ومتنوعة حيث وجدت لها معنى يشابه المصطلح الذي ظهر مؤخراً وهو السير في الأرض ورحت أسأل نفسي إذا كانت السياحة بهذا المعنى فإن الله أمرنا بالسير في الأرض في كثير من الآيات البينات الواضحات. (عبد اللطيف البريجاوي)

كما أن المعاني في القرآن الكريم لأصل إلى الفوائد المرجوة من هذا السير فوجدت أن الفوائد الإسلامية من السير في الأرض أو (السياحة كما يقولون) متعددة منها الاستبصار والتذكر والاعتبار قال تعالى " قل سيروا في الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذبين" الأنعام (11) ، قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير"النمل(20)، التعرف بين هذه الشعوب وغيرها و التواصل الذي يؤدي إلى احتكاك مباشر ينشأ منه خير عظيم " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"(13) الحجرات، المتعة والفائدة وإدخال البهجة للنفوس " أمن خلق السماوات والأرض وأنزل لكم من السماء ماء فأنبأنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها إليه مع الله بل هم قوم يعدلون(60) النمل، فمن يسير في الأرض ويرتحل يرى تلك الحدائق التي تضيء البهجة والسرور على النفس.

فقد وردت السياحة في كلام الشارع بمعنى السير في الأرض، وذلك على ثلاثة أقسام: الأول: السياحة بمعنى السير في الأرض مطلقاً، ومن ذلك ما تقدم في المعنى الثالث في قوله سبحانه: (فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) فالمراد هو السير في الأرض.

– إصطلاحاً

تعرف بأنها تنقل مؤقت للأشخاص فردياً أو جماعياً من مقر سكنهم إلى اتجاه آخر للترفيه على النفس وإشباع الرغبات ورفع المعنويات وتلبية الحاجات الثقافية والعلمية مما يؤدي إلى ظهور نشاط اقتصادي .

وتعرف كذلك السياحة بأنها نشاط اقتصادي واجتماعي يقوم به السائح بغرض الترفيه، التعليم، العلاج، الرياضة من خلال انتقال أفراد من مكان إقامتهم الأصلية إلى مكان آخر داخل أو خارج بلدهم لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة.

3.2. تعريف الوعي (اليقظة) السياحي:

1.3.2. أنواع الوعي (اليقظة) السياحي:

لقد اختلفت وتعددت الكتابات حول أنواع اليقظة لعل أهمها: اليقظة التعليمية، اليقظة التنافسية، اليقظة التكنولوجية، اليقظة التجارية، اليقظة الاجتماعية، اليقظة الإستراتيجية، اليقظة الروحية، اليقظة البيئية... الخ، حيث تعبر اليقظة السياحية عن المتابعة الإجمالية والذكية لبيئة

الدولة لرصد المعلومات الحاملة للفرصة، ومن هنا فإن اليقظة السياحية تستلزم تحليل لبيئة الدولة والمجتمع.

3. مفهوم الجماعات المحلية:

تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة في إقليم الدولة الواحدة، وهي عبارة عن هيئات وإدارات مستقلة إلى حد ما في تسيير شؤونها، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (عادل محمود حمدي، 1973، صفحة 17)، وقد شمل على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي لتمتع هذه الجماعات بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية، كما يمكن التفريق بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي، كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدية من التشريع والتنفيذ والقضاء، بينما نظام الإدارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا القضاء، حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي (مصطفى الجندي، 1987، صفحة 18)، وبالرغم من أن الحكم المحلي لا يتمتع بتخصصات تشريعية وقضائية، يفضل البعض استعمال مصطلح الجماعات المحلية المنتخبة، لأن جهازها التنفيذي ينتخب من قبل الجمهور (شهبوب مسعود، 1986، الصفحات 4-5)،

يطلق على هذه الإدارات والهيئات في الجزائر بالبلديات والولايات، حيث تضم البلدية مجموعة سكانية معينة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يجدد مجلسها بموجب القانون، (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قانون 90-08، صفحة المادة 1)

تعرف الولاية بأنها جماعة عمومية إقليمية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، وتنشأ بموجب قانون (المحلية، قانون 90-09، صفحة المادة 1)، وينتخب سكان البلدية من يقوم بتسيير شؤونهم في شكل مجلس يسمى المجلس الشعبي البلدي كما، أما على مستوى الولاية يقوم بتسيير شؤونها مجلس شعبي ولائي منتخب على المستوى الولائي، ويتم تعيين الوالي والمجلس التنفيذي الولائي من قبل السلطات المركزية.

4. مراحل الوعي (اليقظة) السياحي

1.4. الوعي السياحي لدى السكان المحليين:

لا يمكن لقطاع السياحة من تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن تطور السياحة على المجتمعات المحلية، إذا تجاهل المشرع وواضع السياسة السياحية العناصر

الأساسية لتنمية السياحة من ضمنها إدراج المجتمع المحلي في التنمية السياحية. (عبد الله قويتن العجلوني، العدد 15 /2016، صفحة 4)

2.4. الوعي الخاص بفئة العاملين بالنشاط السياحي:

يعرف العاملون في النشاط السياحي على أنهم القائمون على تقديم خدمات بمختلف أنواعها للسياح من إقامة وأطعمة وغيرها من المستلزمات، حيث تعتبر هذه الفئة من أهم عناصر التسويق السياحي، ويستقي هذا العنصر أهميته من كون الفئة العاملة في القطاع السياحي العنصر المهم لجذب السياح وخلق البيئة المناسبة لهم، كونهم على دراية بالمناطق السياحية، إضافة للتعامل الخاص مع هذه الفئة، وبصفة أعم هم بإتصال مباشر مع السواح، مما يؤثر على الحركة السياحية للبلد، إضافة للوصول إلى درجة تحقيق رضا الزوار على المنتج والمناطق الأثرية السياحية.

1.2.4 الوعي الخاص بفئة السياح:

وتنقسم إلى قسمين:

1.1.2.4 1.1.2.4 توعية السياح قبل دخول المجتمع المحلي:

تختص هذه المرحلة بتوعية السياح قبل دخولهم للمناطق والمواقع السياحية، إذ تعتبر من أصعب أنواع التوعية السياحية خطورة، نتيجة تصادم الثقافات، أو عدم تقبل السائح تقاليد وعادات وثقافات المجتمع السياحي المضيف، أو تشكل ردة فعل المجتمع السياحي المحلي تجاه تصرفات السياح الأجانب والتي تعكس بدورها ثقافتهم خرقا لعادات وتقاليد المجتمع السياحي المضيف، وهذا راجع للإختلاف والتباين بين ثقافة الشعوب والأمم، مما يؤدي في الأخير إلى رفض هذا النشاط مما قد يؤثر عليه سلبا، وبالتالي يجب على السياح إحترام هذه العادات والتقاليد، كذلك على المجتمع المحلي أن يرقى أسلوبه في جلب السواح.

2.1.2.4 2.1.2.4 الإرشاد والتوجيه:

وهي العملية التي ترافق السائح من دخوله إلى مواقع المجتمع السياحي، بداية بالتوعيه وإرشاد السياح إلى الأماكن السياحية والمعالم الأثرية، إضافة إلى توجيههم إلى مناطق ومواطن الخدمات السياحية من فنادق واستراحات وغيرها، وهذا من خلال توجيههم بمرافقة مرشد سياحي، أو من خلال تزويدهم بالخريطة السياحية والكتيبات واللافتات واللوحات الإرشادية، التي من شأنها تساعد السائح للوصول إلى الأماكن الأثرية و أماكن تلقي الخدمات السياحية المختلفة.

جدول رقم (01) التقسيم العام لأنماط السياحة

سياحة دولية (خارجية)، سياحة محلية (داخلية).	وفق	أنماط السياحة	
			الموقع والحدود
			مناطق الجذب السياحي
			الهدف
			التنظيم
			أعمار السياحة
			فترة الإقامة
سياحة دولية (خارجية)، سياحة محلية (داخلية).	تقسيم	سياحة ثقافية - سياحة طبيعية - سياحة إجتماعية.	
سياحة ترويجية، سياحة ثقافية، سياحة علاجية، سياحة دينية، سياحة رياضية، سياحة مؤتمرات، سياحة رجال الأعمال.			
سياحة عائلية، سياحة فردية، سياحة جماعية، (مجموعات سياحية)			
سياحة الشباب: بين 16 و 30 سنة؛ سياحة الكهول: بين 30 و 60 سنة؛ سياحة كبار السن: أكثر من 60 سنة.			
سياحة دائمة - سياحة موسمية.			

المصدر: هاني نوال: تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث العدد

2013/13، ص 79.

5.التأثير الراهن والمستقبلي للقطاع السياحي بالجزائر

جدول رقم (02): نتائج الدول العربية التي تضمنها تقرير تنافسية السياحة والسفر لعام 2015

2015		اسماء الدول العربية المشاركة
عربيا	دوليا	
عدد الدول 14	عدد الدول 141	
1	24	الإمارات العربية المتحدة
2	43	دولة قطر
3	60	مملكة البحرين
4	62	المملكة المغربية
5	64	المملكة العربية السعودية
6	65	سلطنة عمان
7	77	المملكة الأردنية الهاشمية
8	79	الجمهورية التونسية
9	83	جمهورية مصر العربية
10	94	الجمهورية اللبنانية
11	103	دولة الكويت
12	123	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
13	137	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
14	138	اليمن
المصدر - المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) تقرير تنافسية السياحة والسفر		
وتحليل المنظمة العربية للسياحة - مايو 2015		2015

في 2013، ما يفوق عن 55.7 مليون سائح زاروا أفريقيا، بزيادة قدرها 5.4% عن 2012

المصدر: إحصائيات السياحة العالمية يرجى الاطلاع على الموقع التالي: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

جدول رقم (03) نسبة التغير لعدد السواح في افريقيا مع ترتيب البلدان.

الترتيب	البلد	السياح الدوليين (2014)	السياح الدوليين arrivals (2013)	التغيير (2013 إلى 2014) (%)	التغيير إلى (2012 2013) (%)
1	 المغرب	10.2 مليون	10.0 مليون	▲ 2.4	▲ 7.2
2	 جنوب أفريقيا	9.5 مليون	9.5 مليون	▲ 0.1	▲ 3.8
3	 تونس	6.0 مليون	6.2 مليون	▼ 3.2	▲ 5.3
4	 الجزائر	—	2.7 مليون	—	▲ 3.7
5	 موزمبيق	—	1.8 مليون	—	▼ 10.7
6	 زيمبابوي	1.8 مليون	1.8 مليون	▲ 2.6	▲ 2.1
7	 الصومال	—	1.4 مليون	—	▼ 11.5
8	 أوغندا	—	1.2 مليون	—	▲ 0.8
9	 ناميبيا	—	1.1 مليون	—	▲ 9.0
10	 السنغال	—	1.0 مليون	—	▲ 10.5

ملاحظة: مصر مصنفة تحت "الشرق الأوسط" في UNWTO's scheme ^[6]

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/إحصائيات_السياحة_العالمية

6. موارد الجماعات المحلية

تتأثر موارد الجماعات المحلية خاصة البلديات منها من خلال الضرائب بصفة عامة أو من خلال عائدات الدومين المختلفة وكذلك إيجارات المحلات والمساحات التي يشغلها أصحابها لأغراض تحقيق أعمال تجارية أو سياحية أو خدمية، ومن أهم موارد الجماعات المحلية نذكر ما يلي:

1.6. الجبائية المحلية: هي مجموعة الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية، والمضافة على الضرائب والرسوم الوطنية، إضافة إلى الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية، التي تختلف في تنوعها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية والنظام الاقتصادي المتبع. (خالد سمارة الزغبي، 1985، صفحة 12)

إن الجبائية في الجزائر تتكون من ضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية، وضرائب مشتركة لفائدة كل من الدولة والجماعات المحلية، وأيضا ضرائب يتم تحصيلها للجماعات المحلية وبعض الصناديق، وبيان ذلك على النحو التالي:

1.1.6. الضرائب المحصلة حصريا لفائدة الجماعات المحلية مشتركة:

- الرسم على النشاط المهني:

لقد أنشئ الرسم على القيمة المضافة TAP في أول جانفي 1996 وقد عوض هذا الرسم رسمين وهما الرسم على النشاط الصناعي و التجاري TAIC والرسم على النشاط غير تجاري TANC.

يستحق هذا الرسم لصالح الجماعات المحلية من خلال تحقق رقم أعمال في الجزائر من طرف مكلفين بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي صنف أرباح مهنية، أو للذين تخضع أرباحهم للضريبة على أرباح الشركات، مع بعض الإستثناءات التي يحددها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (وزارة المالية، 2018) خاصة المادة 217 منه.

أما بالنسبة للحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني TAP، بالنسبة للبيوع من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة، أما بالنسبة للأشغال العقارية وتأدية الخدمات فإنه من القبض الكلي أو الجزئي للثمن، ويحسب وفق معدلين، 02% في الحالة العادية، ويخفض معدل الرسم إلى 01% بدون إستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الإنتاج، أما فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية والري، تحدد نسبة الرسم بـ 02% مع تخفيض بنسبة 25%، غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 03% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل

المحروقات بواسطة الأنابيب، وتقسم مداخيل الرسم على النشاط المهني لفائدة الجماعات

المحلية على النحو التالي:

الجدول رقم (04): نسبة العوائد الرسم على النشاط المهني المقسمة على الجماعات المحلية.

الضمان صندوق والتضامن للجماعات المحلية	الولاية	البلدية	الحصص
05%	29%	66%	النسبة

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

تدفع نسبة 50 % من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات التي تشكل دوائر حضرية تابعة لولاية الجزائر إلى هذه الأخيرة.

تدفع نسبة 50 % من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات المتبقية التابعة لولاية الجزائر إلى هذه الأخيرة، مقابل خدمات غير مأجورة للبلديات المعنية والمسجلة في اتفاقية بين الولاية والبلديات.

2.1.6. الضرائب المحصلة لصالح البلديات دون سواها:

– الرسم العقاري:

يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية (وزارة المالية، ، 2018)، مهما تكن وضعيتها القانونية، الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة، غير أنه تعفى من الرسم العقاري المفروض على الملكيات المبنية، بشرط أن تكون مخصصة لمرفق عام أو ذي منفعة عامة، وألا تدر دخلا، كل العقارات التابعة للدولة والولايات والبلديات وكذلك تلك التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تمارس نشاطا في ميدان التعليم والبحث العلمي والحماية الصحية والإجتماعية وفي ميدان الثقافة والرياضة.

ينتج أساسا فرض الضريبة من ناتج القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع للملكية المبنية ذات الإستعمال السكني، في المساحة الخاضعة للضريبة، كما يحدد أساس فرض الضريبة بعد تطبيق معدل تخفيض يساوي 2 % سنويا، وذلك مراعاة لقدم الملكية ذات الإستعمال السكني، غير أنه لا يمكن أن يتجاوز هذا التخفيض بالنسبة لهذه المباني حدا أقصى قدره 25%.

تحدد القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع للعقارات أو أجزاء العقارات ذات الإستعمال السكني كالتالي: (وزارة المالية، ، 2018)

جدول رقم (05): يحدد القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع بالنسبة للملكيات المبنية

ذات الإستعمال السكني:

المنطقة	المنطقة	المنطقة	المنطقة
الفرعية 1	الفرعية 2	الفرعية 3	الفرعية 4
أ: 890	أ: 816	أ: 742	أ: 668
ب: 816	ب: 742	ب: 668	ب: 594
ج: 742	ج: 668	ج: 594	ج: 520

المصدر: المادة 257 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

تحدد مساحة الملكيات المبنية الفردية بالحواجز الخارجية لهذه الملكيات، كما تتشكل هذه

المساحة من مجموع مختلف المساحات الأرضية الخارجة عن البناء.

بالنسبة للعقارات الجماعية، تتشكل المساحة الخاضعة للضريبة من المساحة المفيدة ويدرج

على الأخص ضمن المساحة المفيدة مساحة الحجرات والأروقة الداخلية والشرفات والأروقة الخارجية،

ويضاف إلى ذلك، عند الإقتضاء الحصص المتعلقة بالأجزاء المشتركة على عاتق الملكية المشتركة. (وزارة

المالية، ، 2018)

أما بالنسبة للمحلات الصناعية والتجارية فتحدد القيمة الإيجارية الجبائية لها لكل متر مربع

كما يلي:

جدول رقم (06): يحدد القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع بالنسبة للمحلات الصناعية والتجارية:

المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
أ: 1782	أ: 1632	أ: 1484	أ: 1338
ب: 1632	ب: 1484	ب: 1338	ب: 1188
ج: 1484	ج: 1338	ج: 1188	ج: 1038

المصدر: المادة 259 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

يتم تحديد المساحة الخاضعة للضريبة، بالنسبة للمحلات التجارية ضمن نفس

الشروط الخاصة بالعقارات ذات الإستعمال السكني.

أما بالنسبة للمحلات الملكية المبنية الموجودة في قطاعات عمرانية وقطاعات قابلة للتعمير

كالتالي:

جدول رقم (07): يحدد ملحقات الملكيات المبنية الموجودة في قطاعات عمرانية وقطاعات قابلة للتعمير:

المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
44	36	26	14

المصدر: المادة 1/261 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

جدول رقم (08): يحدد ملحقات الملكيات المبنية الموجودة في قطاعات قابلة للتعمير

المنطقة 1	المنطقة 2	المنطقة 3	المنطقة 4
32	26	20	12

المصدر: المادة 2/261 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

يحسب الرسم بتطبيق المعدلين التاليين على الأساس الخاضع للضريبة كالتالي:

الملكيات المبنية بأتم معنى الكلمة 03 %، غير أنه بالنسبة للملكيات المبنية ذات الإستعمال

السكني المملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين والواقعة في المناطق المحددة عن طريق التنظيم وغير

مشغولة سواء بصفة شخصية وعائلية أو عن طريق الكراء، تخضع لمعدل مضاعف قدره 10%.

أما بالنسبة للأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية فإنها تكون وفق المعدلات

التالية:

— 05 % عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م² ؛

— 07 % عندما تفوق مساحتها 500 م² وتقل أو تساوي 1000 م²؛

— 10 % عندما تفوق مساحتها 1000 م².

— رسم التطهير:

يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع

القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية.

وحسب المادة 236 يؤسس سنويا رسم خاص برفع القمامات المنزلية باسم المالك أو المنتفع

يتحمل الرسم المستأجر الذي أن يمكن يكلف مع المالك بدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية.

يحدد مبلغ الرسم كما يلي:

— ما بين 1.000 دج و 1.500 دج على كل محل ذي إستعمال سكني؛

- ما بين 3.000 دج و 12.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛
 - ما - بين 8.000 دج و 23.000 دج على كل أرض مهيأة للتخيم والمقطورات؛
 - بين 20.000 دج و 130.000 دج على كل محل ذي استعمال أو صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة . أعلاه؛
 - تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.
- بغض النظر عن كل حكم مخالف، تكلف المجالس الشعبية البلدية في أجل أقصاه ثلاث سنوات إبتداء من أول يناير سنة 2002 بعملية التصفية والتحصيل والمنازعات المتعلقة رسم رفع القمامات المنزلية.

3.1.6. الضرائب المحصلة لصالح الدولة والغرف والجماعات المحلية:

- الضريبة الجزائرية الوحيدة: (وزارة المالية، ، 2018)

هي ضريبة من الضرائب المباشرة عوضت عدة ضرائب سابقة، يخضع لها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دج)، وكذلك المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع و المؤهلون للاستفادة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، أو "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دج).

أما بالنسبة للمعدلات المطبقة على الضريبة الجزائرية الوحيدة فإنها تحدد نسبة 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع و 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى، أما فيما يتعلق بمعدل الضريبة الوحيدة المطبق على النشاط المختلط، فإن هذا الأخير يحدد تناسبيا مع رقم الأعمال الموافق لكل نشاط، حيث لا يمكن أن يقل مبلغ الضريبة المستحقة على الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزائرية الوحيدة عن 10.000.00 دج

أما بالنسبة لتوزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة فإنها تقسم كالتالي:

الجدول رقم (09): يبين لتوزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة

النسبة %	الجهة المستفيدة
49	ميزانية الدولة.
0.5	غرف الصناعة والتجارة.
0.01	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية.
0.24	غرفة الصناعة التقليدية والمهن.
40.25	البلديات.
05	الولاية.
05	الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

المصدر: المادة 282 مكرر 05 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

7. الخاتمة:

تنص القوانين الجديدة التي أقرتها الدولة في الآونة الأخيرة على ضرورة اعتماد الجماعات المحلية خاصة البلدية منها في البحث عن موارد مستدامة بنفسها، الأمر الذي أدى إلى ضرورة بحث البلدية على موارد دائمة تستطيع من خلالها تسيير شؤونها واحتياجاتها، هذا القانون الغير مدروس الذي أقرته الدولة دون خلق بيئة مشجعة للإستثمار أدى إلى خنق موارد بعض البلديات خاصة البلديات النائية منها، الأمر الذي أدى بها إلى زيادة إيجار الأراضي والمحلات التجارية، كذلك خلق بيئات سياحية بجانب البحيرات والأنهار والمحميات والمناطق الأثرية خاصة المناطق الداخلية منها، لتحصيل ما أمكن من موارد تساهم ولو بشيء يسير لتغطية إحتياجات البلدية، فلم تجد هذه الهيئات بدأ إلا الحث وتشجيع الإستثمار خاصة في المجال السياحي خاصة في المواسم الصيفية والربيعية، وهنا ينبع الدور المهم والأساسي لليقظة السياحية واليقظة الجبائية كأساس داعم وتوعوي للأفراد والمؤسسات لتبيان ضرورة هذا الجانب لأنه يعود في النهاية لتحقيق أغراض المجتمع المحلي والذي تشرف عليه البلدية إلى حد ما.

من خلال دراستنا هاته توصلنا إلى جملة من النتائج يتم سردها كالتالي:

- يلعب الوعي الجبائي واليقظة السياحية دور أساسي ومهم في توعية الأفراد وحثهم على المنفعة التي تعود من خلال هاته العناصر، من خلال زيادة الموارد الجبائية التي تعود بالنفع العام؛
- إن خمول وزارة السياحة وعدم إهتمام الوكالات السياحية بمجال الإستثمار في جذب السائح الأجنبي، وتهيئة المرافق له أدى بهذا القطاع إلى الإندثار والزوال والتهيميش؛
- تعتبر الشروط الأساسية لإزدهار السياحة بالوطن خاصة بتوفر العناصر التالية: الهياكل السياحية، الأمن، وتوفير الخدمات اللازمة كالنقل والإيواء والمرافد.... الخ؛
- إهمال الجانب السياحي من طرف الدولة وعدم وجود قوانين فاعلة تحث على هذا الجانب إضافة إلى عدم وقوف الدولة وحث الوكالات السياحية وتشجيعهم على إستقطاب السواح مع تهيئة الموقع الملائم لذلك، إذ أن الوكالات السياحية تعمل على جانب واحد وهو فتح رحلات سياحية بالنسبة للجزائريين نحو الخارج أو الحج والعمرة، وأهملت الجانب المهم وهو إستقطاب السائح الأجنبي من خلال تهيئة الجو الملائم والذي يعاب فيه على الدولة وعلى الوكالات السياحية والأسفار على حدٍ سواء؛
- إن العوائد الجبائية التي تجنيها البلديات من السياحة قيمتها معتبرة بالنسبة لبعض البلديات السياحية التي تتواجد فيها بيئة سياحية، أو حمامات معدنية مثل آثار تمقاد، وحمامات قالمة وزلفانة، والطبيعة الخلابة لجانت وتمنراست.

1.7. التوصيات:

- يجب على الدولة الحرص على تحقيق الشفافية في المال العام لزيادة ثقة المواطن بالمسؤولين وتحقيق العدالة في دفع الضرائب، مع ضبط النظام الضريبي وطرق التحصيل والتخفيض في معدلات الضريبة التي أثقلت كاهل المكلفين حيث أصبح المكلف الجبائي يتهرب جبائيا إعتبارا منه أن الإدارة الجبائية تشاركه في جزء كبير من أرباحه هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم تحقيق العدالة بين المكلفين في دفع الضرائب، حيث نجد أن بعضهم يحضى بإمتيازات وإعفاءات جبائية، وآخرون يخضعون لنسب أقل، هذا الأمر الذي يعتبر خرقا لقاعدة العدالة والملاءمة في فرض الضريبة، إذ وجب على الدولة فرض ضرائب متساوية ومنح إعانات مالية

تشجيعا لبعض القطاعات وهذا حتى لا يكون خرقا لقاعدة العدالة الجبائية من جهة، ومن جهة أخرى تقوم الدولة بتوجيه الإستثمار وتنشيط بعض القطاعات والصناعات الواجب ترقيةها؛

- يجب على الدولة والمجتمع المدني وهيئات البلدية ومصالح مراكز الإعلام والتوجيه السياحي إقامة حملات وندوات توعوية لعرض مدى أهمية القطاع السياحي في تحقيق التنمية وزيادة المرودية وتشغيل للعمالة؛
- يجب على الجهات المعنية كوزارة السياحة والأطراف ذات العلاقة بالمجال السياحي تهيئة مجال العمل، وتشجيع جانب الإعلام الذي أصبح السبيل الأمثل لنقل الإنشغالات والإشهار؛
- يجب على المصالح الجبائية إقامة أيام مفتوحة على الإدارة الجبائية لتوعية المواطنين وإعلامهم بحقوقهم وواجباتهم في المجال الجبائي، إضافة إلى توعيتهم على أهمية هذه المداخل في خدمة البلدية ومساهمتها في تحقيق النفع العام في إطار القانون الجديد الذي تعتمد في البلدية على مواردها الخاصة.
- ضرورة وعي المواطن والمكلف بالجباية بأن هذه المداخل هي مداخل عامة تنفق في وجه عام تعود عليه بنفع خاص.

9. المراجع المعتمدة :

- 1-المديرية العامة للضرائب وزارة المالية، . (2018). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،،
قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،، المادة 217.
- 2-جامعة تيبازة. (بلا تاريخ). <https://ar-jamca.com/arsite.tipaza42/posts/419857004833746>.
- 3-خالد سمارة الزغبي. (1985). ، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية.. عمان، الأردن،: شركة الشرق الأوسط للباعة.
- 4-شهبوب مسعود. (1986). ، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر،، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 5-عادل محمود حمدي. (1973). ، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية- دراسة مقارنة،، القاهرة، مصر،: دار الفكر العربي،.
- 6-عبد اللطيف البريجاوي. (بلا تاريخ). ، السياحة بين الغفلة واليقظة <http://www.saaaid.net/Doat/brigawi/11.htm>.
- 7-عبد الله قويطن العجلوني. (العدد 15 / 2016). ، تطور السياحة في الأردن – دراسة الوعي السياحي لدى طلبة الجامعات الخاصة الأردنية، دراسة حالة جامعة أربد الأهلية وجامعة جدارا،، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإجتماعية.
- 8-محمد محبوب الحداد، تقييم تنافسية السياحة في ليبيا كمصدر بديل لدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 20 نوفمبر 2011، .
- 9-سعود وسيلة وفرحات عباس، دور التسويق السياحي في دعم السياحة التونسية، مجلة الإبتكار والتسويق، العدد الرابع، الجزائر، جانفي 2017.
- 10-رتيبة حديد ونوفيل حديد، اليقظة التنافسية وسيلة تسييرية حديثة لتنافسية المؤسسة، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08 مارس 2005.

- 11-هاني نوال، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 13/2013، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 12-مصطفى الجندي. (1987).، الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارض، الإسكندرية، مصر، .
- 13-معجم لسان العرب لابن منظور. (بلا تاريخ).، موقع <http://wiki.dorar-aliraq.net/lisan-alarab>.
- 14-وزارة الداخلية والجماعات المحلية. (قانون 90-09). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، قانون 90-09 المتعلق بالولاية المادة رقم 01.
- 15-وزارة الداخلية والجماعات المحلية. (قانون 08-90). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،. قانون 08-90 المتعلق بالبلدية، المادة رقم 01.
- 16- LABONTE Daniel . (2009, مارس, 12) . *La Veille Activité ou Profession* , <http://www.Mmedium.com/veille/activite>.

حوكمة الشركات في ميزان التوجهات والتطبيقات الدولية

La gouvernance d'entreprise dans l'équilibre des tendances et des applications internationales

ط.د/ سلاف عزوز

جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر

Azzozolef07@gmail.com

Received:05/05/2019

Accepted: 01/06/2019

Published:30/06/2019

ملخص:

يحظى موضوع حوكمة الشركات بأهمية بالغة تعدت اطر التقنين الداخلي الى المساعي الدولية بحيث اصبح يحتل اولوية قصوى في اجندة اعمال المنظمات الدولية الفاعلة في مجال الاقتصاد والتي اخذت على عاتقها عبء توحيد المساعي الدولية وتحقيق التناسق بين التشريعات الداخلية من خلال النص على مبادئ موحدة لحوكمة الشركات واعتبار مدى الالتزام بهذه المبادئ على الصعيد الداخلي معيارا لتقييم اقتصاديات الدول ونزاهتها ومدى ملاءمتها للاستثمار الاجنبي من خلال الالية الرقابية على التجارب الدولية واعتماد التقييم والتوجيه .

الكلمات المفتاحية: المبادئ الدولية ؛ التجارب التطبيقية ؛ معايير الحوكمة

تصنيف JEL: A19 ,G30,G34

Résumé

La question du gouvernement d'entreprise revêt une importance primordiale: le cadre réglementaire interne a été adapté aux efforts internationaux et est devenu une priorité absolue dans l'ordre du jour des organisations internationales actives dans l'économie; Le respect de ces principes au niveau interne est un critère permettant d'évaluer les économies des pays, leur intégrité et leur adéquation aux investissements étrangers, grâce au mécanisme de contrôle de l'expérience internationale et à l'adoption d'évaluations et de directives.

* المؤلف المرسل: ط.د : سلاف عزوز الايميل : Azzozolef07@gmail.com

Key words: *Principes internationaux , Expériences appliquées, Normes de gouvernance*

JEL Classification Codes: *A19 ,G30,G34*

1. مقدمة:

يحظى موضوع حوكمة الشركات بمكانة هامة في اجندة الاهتمامات الدولية على الصعيد المالي والاقتصادي لما لها من انعكاسات على الامان والشفافية اللذان يعدان المحور الاول لاستقطاب الاستثمار سيما الخارجي منه .

بل ان مدى تفعيل حوكمة الشركات اصبح معيارا لنزاهة اقتصاد الدول واساسا فاعلا لتصنيفها ضمن البيئات الاستثمارية اذ اصبح البحث في مدى التزام الدول بحوكمة الشركات في قانونها الداخلي اولوية سابقة لأي مغامرة استثمارية .

وبعد الازمة المالية الدولية اصبحت حوكمة الشركات مسعا دوليا جسده توجته المنظمات الدولية من اجل توحيد مبادئ الحوكمة وافرغها في القوانين الداخلية للدول وهو ما يطرح الاشكالية التالية: ماهي الاليات التي تبنتها المنظمات الدولية لحوكمة الشركات ؟ وكيف تم تجسيدها في التطبيقات الدولية؟

ويندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الاشكالات الفرعية اهمها:

- ما هي مبادئ واليات الحوكمة التي اقترتها المنظمات الدولية ؟
 - هل تم افرغ هذه المبادئ في موثيق وتعهدات دولية ؟
 - كيف تم تجسيد هذه المبادئ على الصعيد الدولي من حيث التشريع الداخلي والتطبيق ؟
- وهي اشكاليات نحاول الاجابة عنها من خلال مبحثين يتناول اولهما حوكمة الشركات من منظور المنظمات الدولية والثاني حوكمة الشركة في التطبيقات الدولية المقارنة

1. حوكمة الشركات من منظور المنظمات الدولية

سعت المنظمات الدولية المتخصصة باعتبارها احد اشخاص القانون الدولي ان تضع مبادئ واليات موحدة لحوكمة الشركات تكون مرجعية للدساتير والقوانين الداخلية في سعي منها للتنسيق بين القوانين الداخلية لمختلف الدول بما يمنع التضارب ويحقق التجانس بينها من اجل فتح المجال امام الاستثمار الدولي العابر للحدود . (لطفي، 2001، صفحة 749)

لذا سنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على بعض النماذج التي كان لها

تأثير خاص ودور فاعل في ارساء قواعد حوكمة الشركات :

1.1 البنك الدولي

تولى البنك الدولي بإرساء مجموعة من المعايير التقويمية الذاتية لحوكمة الشركات من اجل مساعدة الدول على تحديد اولوياتها وتحديد مناطق القوة والضعف في تشريعاتها الداخلية فيما يخص حوكمة الشركات ومن ثم تداركها، وتم ارساء هذه المعايير وتقريرها بالتعاون مع وكالات دولية متخصصة في مجال التصنيف والحوكمة (محمد حسين يوسف، 2007، صفحة 8) ومن جملة هذه المعايير التصنيفية:

- الشفافية والافصاح : حيث يفرض هذا المعيار ان يتم تقديم المعلومة المحاسبية بعد التدقيق في صحتها وفي وقتها المناسب بغية تحقيق خطاب حقيقي عن الوضعية المالية للشركات ولتجسيد هذا الغرض يشرف البنك الدولي على التدقيق المحاسبي ومدى الالتزام بمعايير المحاسبة والشفافية في بعض الدول وارساء نظام مقارن بين الانظمة المحاسبية لهذه الدول (ماجد اسماعيل ابو حمام، 2009، صفحة 35)

- نظم الاعسار وحقوق الدائنين :

حيث يسعى البنك الدولي الى وضع نظم خاصة بالإعسار تضمن اعادة التأهيل للشركة المعسرة او تصفيتهما واليات توزيع الحاصل على المساهمين وتقديم المعلومات المالية عن وضعية الشركة والمخاطر المالية والية تداركها باقل خسائر. (عمر علي عبد الصمد، 2008، صفحة 19)

كما ان شركة التمويل الدولية وهي عضو في مجموعة البنك الدولي للالتزام بالمعايير والقواعد فقد وضع قواعد الممارسات الجيدة لأجل شفافية السياسات المالية من خلال اصدار قانون السياسات المالية وقانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية .

أ: قانون السياسات المالية :

حيث تؤكد مدونة السياسات المالية على اربع محاور اساسية هي :

- وضوح الادوار والمسؤوليات من خلال التمييز بين القطاع الحكومي وسائر قطاعات الاقتصاد مع ضمان اطار قانوني للإدارة المالية واضح وشفاف

- توفير المعلومة للجماهير: من خلال نشر المعلومة المالية للمواطنين في وقتها وبشفافية

- اعداد الميزانيات وتقديم التقارير المتعلقة بها : من خلال تحديد وثائق الميزانية واهداف السياسة المالية المتلبعة مع التنويه للمخاطر المالية المحتملة ويجب تقديم الميزانية وعرضها بطريقة تسهل المساءلة ومتابعة الايرادات والمصروفات (احمد ماهر، 2007، صفحة 547)
- النزاهة: من خلال تحقيق التوافق بين البيانات المالية مع معايير الجودة الملتزم بها ب/ قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية: بحيث وضع القانون في سياق تطوير المعايير وقواعد الافصاح واجراءات الشفافية التي وضعت لدعم النظم النقدية والمالية الدولية من خلال التأكيد على اساسين هما:
- السياسة النقدية والمالية يمكن ان تصبح اكثر فعالية اذا ما عرف المواطنون اهداف هذه السياسة وادواتها
- الادارة الجيدة توجب ان تكون البنوك المركزية والهيئات المالية خاضعة للمساءلة . (فؤاد شاكر،، 2005، صفحة 4)

2.1: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

توصلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى حصر مبادئ حوكمة الشركات في خمس مبادئ تطبيقية:

1.2.1 حفظ حقوق كافة المساهمين دون استثناء: بحيث ينص هذا المبدأ على وجوب المساواة

بين جميع المساهمين بغض النظر عن قيمة الحصص او الاسهم في عديد المسائل اهمها:

- الحق في التصرف في الاسهم
 - الحق في اختيار مجلس الإدارة
 - الحق في المشاركة في الجمعية العامة
 - الحق في الاطلاع على الحسابات
 - الحق في تحصيل الارباح
- 2.2.1 ضمان وجود فعال لحوكمة الشركات : ويقتض هذا المبدأ تفعيل الشروط التالية :
- تعزيز شفافية الاسواق وكفاءتها

- تناسق الاطار الفعال مع احكام القانون
- تقسيم المسؤوليات بين السلطات الاستشرافية والتنظيمية (خالد جمال الجعارات،، 2008، صفحة 123)
- 3.2.1 المساواة في المعاملة بين الشركاء : ويعني المساواة بين الشركاء من ذات الفئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم والتصويت عن القرارات الاساسية وحمياتهم من أي دمج مشكوك فيه او المتاجرة في المعلومات الداخلية (طارق عبد العال حماد، 2005، صفحة 324).
- 4.2.1 دور اصحاب المصالح في اساليب ممارسة الادارة في الشركات:
ينص هذا المبدأ على ضرورة احترام كافة الاطراف الفاعلة في حوكمة الشركات سواء الشركاء او الدائنين او الموردين او هيئات الادارة من خلال تشجيع التعاون الفعال بين جميع الاطراف بما يضمن الاستمرارية السليمة للشركة من خلال التأكيد على العناصر التالية:
- وجود اليات لمشاركة اصحاب المصالح
- توفير المعلومات لأصحاب المصالح بصفة دورية وفي التوقيت المناسب وبكل شفافية
- احترام الحقوق الاساسية لأصحاب المصالح وفق ما يقرره القانون وتعويضهم عن أي انتهاك غير قانوني لها (فتحي رزقي السوفري واخرون، 2005، صفحة 243).
- 4.2.1 الافصاح والشفافية:
يقتضي هذا المبدأ تقديم المعلومات المحاسبية الصحيحة وفي الوقت المناسب لكافة الاطراف المعنية من خلال التأكيد على ضرورة اطلاع الجمهور المعني بالوضع المالية للشركة وقدراتها المادية والبشرية والمخاطر المحتملة واليات تجنبها ويقتضي هذا المبدأ بوجه عام تفعيل مجموعة من الضوابط والاليات تتمثل في:
- الالتزام بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية
- ان يتم الإفصاح وايصال المعلومة باحترافية ودقة وفقا لمعايير محاسبية عالية الجودة
- خضوع العمليات المحاسبية لمراقبة خارجية
- اخضاع المراقب الخارجي للمساءلة (طارق عبد العال حماد، 2005، صفحة 326)
- 5.2.1 مسؤولية مجلس الادارة

يجب ان تضمن حوكمة الشركات متابعة فعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الادارة وان يخضع هذا الاخير لمساءلة المساهمين بما يضمن رقابة شبكية للإدارة .

3.1: لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

قامت هذه اللجنة بوضع ارشادات ومبادئ للحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية اهمها:

- وضع استراتيجية الشركة بمساهمة جميع الاطراف المعنية
- توزيع المسؤوليات بين افراد المجلس وتحديدها بدقة
- وضع نظام فعال يكفل مهمة التدقيق الداخلي والخارجي
- ايجاد نوع من الرقابة على المخاطر
- وضع موثيق شرف بين الشركات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بينها
- اعتماد المساواة والعدالة في توزيع الحوافز المادية والادارية
- ضمان توفير وتدفق المعلومات المحاسبية

2. التطبيقات الدولية المقارنة لمبادئ الحوكمة

ان تقييم التفاعل الدولي مع موضوع حوكمة الشركات لا يقتصر على مساعي المنظمات الدولية لوضع اليات ومبادئ موحدة لحوكمة الشركات وافراغها في موثيق وتوصيات دولية ، بل تتعداها الى كيفية تعامل الدول مع هذه المبادئ وكيفية تجسيدها في تشريعاتها الداخلية وهو ما جعل بعض المنظمات الدولية تؤدي دورا رقابيا لتقييم مدى التزام الدول بتعهداتها في مجال حوكمة الشركات . لذا سنحاول ادراج ابرز التجارب والتطبيقات الدولية في مجال حوكمة الشركات بغرض الوقوف على نقاط القوة والضعف وكيفية تداركها.

1.2: تطبيقات بعض الدول الغربية في مجال حوكمة الشركات

1.1.2 تجربة الولايات المتحدة الامريكية

تعتبر الولايات المتحدة من الدول الرائدة في مجال حوكمة الشركات، وهي زيادة فرضتها الانهيارات المالية لعدد الشركات الامريكية والتي اثبتت الدراسات التحليلية انها تعود للتلاعب المحاسبي وضعف الرقابة المالية، وهو ما استدعى استحداث هيئة رقابية تعمل على رقابة سوق المال وتضمن شفافية البيانات والمعطيات المالية والمحاسبية، كما عرفت مهنة الساك تطورا واضحا بعد

الزام الشركات بتطبيق افضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم له سيما المسجلة في البورصة ، كما تولت لجنة (coso) باصدار تقريرها المدعو: (treadway commission) والذي تضمن عديد المبادئ المتعلقة بحوكمة الشركات والتي تم افراغها في شكل توصيات تتعلق بمنع الغش في اعداد القوائم المالية منخلال التأكيد على نجاعة نظام الرقابة الداخلية وتوزيع المسؤوليات وفتح المجال للمساءلة فضلا عن التأكيد على مسؤولية لجنة المراجعة . (ظاهر القشي - حازم الخطيب،، 2006، صفحة 85)

وفي سنة 2002 قامت الحكومة الامريكية بإصدار قانون يخص حوكمة الشركات وابرز دور هذه الالية في مكافحة الفساد المالي والاداري، بحيث تضمن تفغيا دور الاعضاء غير التنفيذيين ووضح حدود واضحة للمسؤوليات داخل مجلس الادارة وتم الزام الشركات المقيدة في الاسواق المالية للعمل به . (عبد الناصر محمد السيد درويش،، 2003، صفحة 432)

2.1.2 تجربة المملكة المتحدة:

يحظى موضوع حوكمة الشركات بأهمية بالغة في المملكة المتحدة، بحيث اصبح مفهوما معترفا به لدى الشركات سواء كانت مسجلة في السوق المالية ام لا .

ويجد هذا التوجه تأصيله في المشاكل المالية التي نشأت بسبب الافصاح عن معلومات غير حقيقية من قبل بعض الشركات وهو ما دفع مجلس التقارير المالية لدراسة كيفية استرجاع الثقة في التقارير المالية ومنه الاهتمام بفتح حوار جدي وفعال حول ضرورة حوكمة الشركات وهو ما اسفر عن ظهور تقرير كادبوري ثم تقرير (green bury)والذي سلط الضوء على المزايا المالية والادارية التي يحصل عليها اعضاء مجلس ادارة الشركات بحيث اقر انشاء لجنة خاصة بالمكافآت ، وحدد مسؤولياتها بمراجعة وتقييم المعايير المعتمدة لمنح المكافآت وتحديدها بما يتناسب مع فعالية الاداء .

وفي سنة 1998 صدر القانون الموحد والذي ضم مبادئ حوكمة الشركات والياتها التي كانت مشتتة في التقارير والتوصيات السابقة ، وفي سنة 2003 اصبح هذا القانون يضم افضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي عرفتها الولايات المتحدة سنة 2002 . (عبد الوهاب نصر علي،، 2009، صفحة 734)

2.2 تجارب بعض الدول العربية في مجال حوكمة الشركات: في اطار التعاون المتبادل بين وزارة التجارة الامريكية ومركز المشروعات الدولية الخاصة مع وزارات التجارة لبعض الدول العربية تم افرغ هذه المساعي في دراسات وتقارير تقييمية للحوكمة ونورد في هذه الدراسة نموذجين تطبيقيين لإرساء

حوكمة الشركات هما مصر و تونس ثم نختم المطلب بواقع التجربة الجزائرية في مجال حوكمة الشركات.

1.2.2 التجربة المصرية في مجال حوكمة الشركات

في اطار التعاون بين البنك الدولي و وزارة الخارجية المصرية ومركز الدراسات الاقتصادية وهيئة سوق المال تم اصدار اربعة تقارير ، اولها صدر سنة 2001 تضمن تقييم معايير الحوكمة في مصر على ضوء مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، اما التقرير الثاني فصدر سنة 2002 وتضمن تقييم ممارسات المحاسبة والمراجعة في مصر ، اما الثالث فصدر سنة 2003 والذي اهتم بمدى تطبيق معايير الحوكمة في البيئة الاقتصادية المصرية وهو ذات الموضوع الذي تضمنه التقرير الرابع الصادر سنة 2004 (محمد حسن يوسف ، 2007 ، صفحة 5).

وبوجه عام يمكن تلخيص مبادئ حوكمة الشركات في مصر في الاتي:

-الافصاح والشفافية:

ووفقا لهذا المبدأ تلزم كل شركة مقيدة بالبورصة بالإفصاح الدوري عن وضعيتها المالية الحقيقية لكل من هيئة سوق المال و بورصة القاهرة والاسكندرية ، لتتولى الهيئة فحص القوائم المالية والتحقق في مدى التزام الشركة المعنية بضوابط الافصاح.

كما تلزم الشركات بنشر ملخص لتقاريرها السنوية ونصف السنوية في جريدتين يوميتين تكون احدهما على الاقل باللغة العربية.

-حماية حقوق المساهمين:

ووفقا لهذا المبدأ يجب ضمان الحقوق الاساسية للمساهمين واهمها:

- حق نقل الملكية دون قيد او شرط

- الحق في الجمعية العامة

- الحق في الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات .

-المعاملة المتكافئة بين المساهمين:

وفقا لهذا المبدأ يجب ضمان معاملة متكافئة وعادلة بين المساهمين من نفس الفئة من حيث الحقوق والامتيازات .

- دور اصحاب المصالح : وفقا لهذا المبدأ ، الذي كرسه قانون الشركات سنة 1981 فانه يحق للعمال تحصيل 10 بالمئة من ارباح الشركة الموزعة بحد اقصى يعادل الراتب السنوي ، اما حاملي السندات فاقر قانون سوق المال رقم 92-95 حقهم في تكوين جمعية حاملي السندات وانتخاب ممثل قانوني عنهم لحضور اجتماع الجمعية العامة دون احقية التصويت (سميحة فوزي، 2003، صفحة 29) .

2.2.2 التجربة التونسية:

بالتعاون بين مركز المشروعات الدولية الخاصة في تونس والمعهد العربي برؤساء المؤسسات تم اعداد مشروع يهدف الى نشر دليل في الحوكمة السليمة للشركات التونسية ، ولهذا الغرض تم جمع اهم الفاعلين الاقتصاديين في تونس وممثلين عن هيئة السوق المالية والبنك المركزي التونسي وبورصة تونس ووزارة المالية والجمعية التونسية للمدققين الماليين والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية، وبذلك يكون الدليل قد انبثق عن اطراف فاعلة في تطبيقه .

ويهدف هذا الدليل الى جعل نظام حوكمة الشركات اكثر شفافية ووضوح ورفع مستوى ثقة المستثمرين الاجانب والوطنيين وكافة الاطراف الفاعلة في نظام الرقابة على الشركات التونسية ويمكن ايجاز اهم محاور هذا الدليل في التالي:

- التدقيق الخارجي
- الشفافية الجبائية
- العلاقات بين المساهمين ومجلس الادارة
- حقوق المساهمين
- الاخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية
- الحوكمة في الشركات العائلية (عبد الوهاب نصرعلي،، 2009، صفحة 707)

3.2.2 التجربة الجزائرية

ان الجزائر كباقي الدول ليست في معزل عن التوجهات الاقتصادية العالمية نحو تفعيل دور الشركات في الاستثمار واستقطاب المتعاملين الاقتصاديين ببعث الثقة والشفافية ، اصبح موضوع حوكمة الشركات ضمن اولويات الحكومة الجزائرية ، فعلي الصعيد القانوني كانت الجزائر سباقة في تعديل ترسانتها القانونية بما يتوافق ومعطيات حوكمة الشركات بدا بتحريرها من قيود الاقتصاد

الموجه الانتظيبي الى الاقتصاد الحر وفتح المجال امام الاستثمار ثم اعادة النظر في النظام المحاسبي بما يوافق المستجدات الدولية في مجال المحاسبة ونظام الايلاغ المالي باصدار القانون 07-11 المؤرخ في 25-2007-11 .

وعلى الصعيد التطبيقي تم انشا مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل بالتنسيق مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية وتحت اشرافهما من اجل وضع دليل لحوكمة الشركات في الجزائر. (قورين حاج قويدر،، 2010، صفحة 2)

وفي سنة 2007 اثمرت هذه الجهود بانعقاد اول مؤتمر دولي في الجزائر حول الحكم الراشد للمؤسسات الذي كان فرصة لاجتماع الاطراف الفاعلة وفتح باب المناقشات لإعداد ميثاق خاص بحوكمة المؤسسات الجزائرية من المبادئ الدولية مع مراعات خصوصية المؤسسة الجزائرية .

وبتاريخ:11-03-2009 تم اصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات والتي تضمنت المبادئ الاساسية لحوكمة الشركات وهي: الانصاف- الشفافية- المسالة – المحاسبة.

ومع ذلك فان هذه المبادرات تبقى خطوات محتشمة مقارنة بالتوجهات الدولية في مجال حوكمة الشركات بما يضمن فعاليتها في ادائها سيما مع العقوبات القانونية واليات التسيير الاداري التي حالت دون التفعيل المثمر لهذه المبادئ .

3. خاتمة:

في خاتمة هذه الدراسة يمكن تقديم النتائج وأهم المقترحات على الشكل التالي :

1.3 النتائج:

- يحظى موضوع حوكمة الشركات بأولوية لبالغة في اجندة المنظمات الدولية الفاعلة في مجال الاقتصاد وهي اهمية ابرزتها جداول اعمال هذه المنظمات ومساعدتها في مجال حوكمة الشركات.
- تهدف المنظمات الدولية في مساعدتها للاتفاق على مبادئ عالمية موحدة لحوكمة الشركات وافراغها في موثيق وتوصيات دولية
- تؤدي المنظمات الدولية دورا رقابيا على الدول حول مدى التزامها بمبادئ حوكمة الشركات واعتماد المبادئ الدولية في تقنياتها الداخلية وجعل مدى التزامها بهذه المبادئ معيارا لتقييم اقتصادياتها .
- حوكمة الشركات مسعى دولي تم تبنيه باليات ودرجات متفاوتة تبعا لخصوصيات الاقتصاد في كل دولة .

2.3 المقترحات :

- ازالة العقوبات القانونية امام تفعيل حوكمة الشركات بصفة مثمرة من خلال اعادة النظر وتعديل احكام الشركات وقانون المحاسبة
- بعث السوق المالية في الجزائر بما يخدم الاستثمار.
- تجريم مخافة قواعد الافصاح والتسيير
- اعادة النظر في النظام الرقابي المؤسسي بما يحق الفاعلية وضمن شفافية ومصداقية المعلومة المحاسبية .

4- قائمة المصادر والمراجع:

- 1-فتحي رزقي السوفري واخرون. (2005). -، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية.. الدار الجامعية الجديدة، مصر..
- 2-احمد ماهر. (2007). تطوير المنظمات. . الدار الجامعية، مصر. .
- 3-أمين احمد السيد لطفي. (2001). ، اساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين ،. الدار الجامعية، القاهرة..
- 4-خالد جمال الجعارات.. (2008). معايير التقارير المالية الدولية.. دار اثراء للنشر، عمان.
- 5- سميحة فوزي. (2003). ، حوكمة الشركات في مصر، مركز المشروعات الدولية ،. غرفة التجارة الدولية، واشنطن.
- 6- طارق عبد العال حماد. (2005). ، حوكمة الشركات والازمات المالية.. الدار الجامعية، مصر. .
- 7- ظاهر القشي – حازم الخطيب.. (2006). الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وامكانية تطبيقها على ارض الواقع . مجلة اريد للبحوث العلمية.
- 8-عبد الناصر محمد السيد درويش.. (2003). دور الافصاح المحاسبي في التطبيق الفعال في حوكمة الشركات.. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، كلية التجارة جامعة القاهرة، مصر.
- 9- عبد الوهاب نصرعلي.. (2009). موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة ، الجزء3، . الدار الجامعية، مصر..
- 10-عمر علي عبد الصمد. (2008). ، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة المدية ، الجزائر. .
- 11-فؤاد شاكر.. (2005). الحكم الراشد في المصارف والمؤسسات المالية.. الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من اجل التنمية. مصر.
- 12-قورين حاج قويدر.. (2010). الحوكمة المؤسسية في الجزائر من خلال نظام المحاسبة الجديد ودرها في النهوض بالسوق المالي . الحوكمة المؤسسية الواقع والرهانات والافاق. جامعة ام البواقي.
- 13-ماجد اسماعيل ابو حمام. (2009). ، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. رسالة ماجستير. فلسطين.

- 14-محمد حسن يوسف. (2007). ، الحوكمة في مصر: محددات الحوكمة ومعاييرها. دار الكتاب الحديث، مصر.
- 15-محمد حسين يوسف. (2007). ، محددات الحوكمة ومعاييرها ، بنك الاستثمار القومي، ، مصر.

الاستثمار في رأس المال البشري وواقعه في المؤسسات الجزائرية

Investing in human capital and its reality in Algerian organisations

د. رقية حدادو *

د. دلال شتوح

المركز الجامعي بأفلو- الجزائر

المركز الجامعي بأفلو- الجزائر

rokia.haddad@yahoo.fr

dallal_gestion2007@yahoo.fr

Received: 21/05/2019

Accepted: 15/06/2019

Published: 30/06/2019

الملخص:

إن الأهمية البالغة للعنصر البشري وما يمتلكه من طاقات خلاقة دعت الاقتصاديين إلى اعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية شرط أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور والاندفاع، ويعتبر الاستثمار في العنصر البشري أحد الاستراتيجيات الإدارية الحديثة التي تركز على رفع إنتاجية الموظف من خلال التدريب والتعليم وتطوير مهاراته وقدراته الإبداعية والتحدي التي يواجهها منظمات الأعمال اليوم هو كيفية تحرير إبداعية الموارد البشرية وكسب كامل لولائهم وانتمائهم.

من هذا المنطلق جاءت هاتة الدراسة لتحديد مفهوم وكيفية الاستثمار في رأس المال البشري بما يضمن للمؤسسة أن تسير مواردها البشرية للتطورات الحاصلة في الجانب المعرفي حيث أصبحت الموارد البشرية تعتبر أصول حقيقية، وتعتبر إنتاجية رأس المال البشري المحرك الفعال في استمرارية وبقاء أي منظمة.

الكلمات المفتاحية: الكفاءات البشرية، رأس المال البشري، الاستثمار في رأس المال البشري، المعوقات والقيود.

تصنيف EL: J24.J41

* المؤلف المرسل: د. حدادورقية الايميل: rokia.haddad@yahoo.fr

Abstract:

The great importance of the human element and its creative energies has called economists to consider the first productive element in the economic and social development processes Provided that it has an appropriate level of development and self-impulse. Investment in the human element is considered as one of the modern management strategies that are based on raising employee productivity through training, education, and developing his skills and creativity. And the challenge facing business organizations today is how to liberate the creativity of human resources and gain full loyalty and affiliation, From this standpoint, the study came to determine the concept and how to invest in human capital ensuring the organization That its human resources.

Correspond to the developments in the cognitive side where human resources are considered to be real assets, and the productivity of human capital is the most effective engine of continuity and survival of any organization.

Key words: *human competencies, human capital, investment in human capital, constraints and difficulties.*

Jel Classification Codes: J24,J41

1. مقدمة:

إن الواقع المعاش يفرض على المؤسسة مسايرة مواردها البشرية للتطورات الحاصلة في الجانب المعرفي حيث ان الموارد البشرية تعتبر أصول حقيقية، وإنتاجية رأس المال البشري أصبحت هي المحرك الفعال في استمرارية وبقاء أي منظمة، ذلك لان العديد من المنظمات قد أدركت عجزها على مسايرة التغيرات وتراجعت مقدرتها على مواجهة التحديات مما دفعها إلى وضع في حساباتها وخطتها الإستراتيجية تعزيزات مساندة لكي تحقق المزايا التنافسية من خلال الاعتماد على فلسفة جديدة تقوم على التعلم والاهتمام بالموارد البشري بوصفه أحد أهم عناصر العملية الإنتاجية والمعرفية في المنظمة وبهذا النمط من الإستراتيجية تصبح المنظمة أسرع بكثير من المنافسين لذا سنحاول في هذه الورقة تلخيص معالم مشكلة الدراسة بالإجابة على التساؤلات التالية:

كيف يمكن الاستثمار في رأس المال البشري؟ وما هي معوقات وقيود واقع رأس المال البشري في المؤسسات الجزائرية؟

وسنقوم بمعالجة هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

- مفهوم رأس المال البشري ومصادره في المؤسسة
- أساسيات الاستثمار في رأس المال البشري
- قيود الاستثمار في رأس المال البشري وواقعه في المؤسسات الجزائرية

2: مفهوم رأس المال البشري ومصادره في المؤسسة

1.2.- تعريف رأس المال البشري:

من الواضح أن رأس المال البشري يختلف عن رأس المال المادي من ناحية أساسية هي أنه غير مادي بطبيعته، على الرغم مما لرأس المال البشري من دور كبير في زيادة الإنتاج الاقتصادي من سلع وخدمات (عيادي عبد القادر، 2011، صفحة 3)

ويعرف رأس المال البشري على انه عبارة عن مزيج عناصر المعرفة المتعلقة ب: المهارات، تراكم الخبرة، الإبداع والابتكار ومقدرة افراد المنشأة على أداء مهامهم، ويعتبر رأس المال البشري غير قابل للملكية من قبل المنشأة (عبد السلام أبو قحف،، 2000، صفحة 246).

يعرف كذلك الرأسمال البشري بأنه " مجموعة من المؤهلات، المعارف والمهارات التي يمتلكها الأفراد والتي من شأنها أن تؤثر إيجابيا على أداء المنظمة (Eric Vante , 1995, p. 247)

وفي نفس الإطار يري bernadette أن رأس المال البشري "هو الذي يعبر عنه بالمهارات والمعرفة التي يمتلكها العاملون والمستخدمون بالمنظمة (ندى عبد القادر، 2010، صفحة 130)

ويعرفه العنزي على انه جميع الموارد البشرية ذات الإمكانيات المتميزة على شغل الوظائف الإدارية والفنية، والتي لديها القدرات الإبداعية، والابتكارية، والتفوقية، وتشمل: معرفة العاملين المتطورة، وخبراتهم المتراكمة على التجارب الحياتية والعملية، ومهاراتهم التقنية والفنية، فضلا عن رضاهم . ومعنوياتهم وتماسكهم كفريق عمل متكامل (العنزي سعيد وصالح أحمد، 2009، صفحة 231)

نستنتج من هذه التعاريف ما يلي:

- يرتبط رأس المال البشري بقدرة الفرد على العمل، بمجموع إمكانياته الفكرية وتعتبر أساسا في القدرة على الإنتاج؛
- إن رأس المال البشري يتألف من ما هو موجود في فكر الأفراد، يعني المعارف والكفاءات والتحفيز ومواصفات الأفراد مثل الذكاء ، المعرفة العلمية، الإبداع وطريقة العمل؛

- أن رأس المال البشري يتكون من جزأين أساسيين. جزء فطري وجزء مكتسب: أما الجزء الفطري فيعبر عن الاستعدادات الجسمية والعقلية الفطرية التي تولد مع الفرد، وأما الجزء المكتسب فهو الجزء الأهم في رأس المال البشري إذ يعبر عن مجمل الكفاءات والمهارات والمؤهلات والقدرات الجسمية والخبرات والتجارب المكتسبة:
 - إن رأس المال البشري يتكون من ثلاثة مكونات أساسية هي: الكفاءات ، التجارب والخبرات، المعارف والمؤهلات؛
 - لا يشترط توفر شهادة أكاديمية في رأس المال البشري فقد تكون معارفه فطرية ومكتسبة من واقع خبراته العملية في المؤسسة؛
 - يكتسب رأس المال البشري صفة الولاء والانتماء للمنظمة والقدرة على العمل بروح الفريق. وبالتالي واستنادا على ما سبق يمكن تعريف رأس المال البشري على انه تلك الطاقات الفكرية (المكتسبة منها والفطرية) التي من شأنها أن تضيف رصيذا على أداء المنظمة وتكسب المورد البشري القدرة على شغل جميع الوظائف الإدارية منها وحتى الفنية.
- 2.2- خصائص رأس المال البشري:**
- يتميز رأس المال البشري بجملة من الخصائص، والتي تميزه عن سائر عناصر الإنتاج، من هذه الخصائص: (أحلام عبد الحافظ صبح، 2013، صفحة 34)
- أن رأس المال البشري ليس منتجا فقط للسلع والخدمات، بل يستهلكها أيضا؛
 - أن لرأس المال البشري بعض الأفضليات والحاجات التي يتطلب إشباعها والتي لا توجد في رأس المال المادي؛
 - أن إنتاجية العمل في رأس المال البشري لا تتوقف فقط على النواحي التقنية، بل هناك البواعث والدوافع والحوافز الفردية الذاتية والخارجية معا؛
 - بوفاة الإنسان، يتلاشى رأس المال البشري (باستثناء الاختراعات المسجلة بأسماء أشخاص معينين واستخدامها من بعده) وهذا ما يدعي إلى زيادة معدل الخطر في الاستثمار البشري، على عكس رأس المال المادي إلي يمكن أن يحول إلى مواد أولية من جديد بعد أن يباع كنفائيات أو خردة.

- يتطور رأس المال البشري بالاستعمال والخبرة في مجال العمل، أو عن طريق التكوين والتعليم بكل أنواعه.
- العطاء المتوقع من رأس المال البشري يخضع بدرجة كبيرة للإنسان نفسه، طلباته الشخصية، قدراته، معارفه، ومهاراته، صحته الجسدية والنفسية
- ويشير العنزي على أنه ولأجل اعتبار أي من العاملين رأس مال بشري لا بد من ان يكون قادر على الاستفادة من البرامج التدريبية والتعليم المهني، وأن يستطيع توظيف ما تعلمه في الواقع النظري، وان يساهم في عمليات الابداع والابتكار، وأن يملك معرفة متميز ولا يوجد من يملك مثلها في المنظمات المنافسة حيث تكون هذه المعرفة قيمة ويمكن للزبون أن يدفع ثمنها مقابل الحصول عليها، جراء شرائه للسلعة أو الخدمة المتميزة (العنزي سعد، صالح احمد علي، 2011، الصفحات 114-115)

3.2- مصادر رأس المال البشري:

القول أن "العاملين هم رأس المال الأساسي" هو بالطبع تبسيط مبالغ فيه لفكرة رأس المال البشري، ذلك لأنه لا ينتج عن جميع فئات العاملين (الموظفين) الموجودة في المنشأة، ويمكن تصنيف لموظفين في المؤسسة إلى مجموعة من الفئات كما يلي: (- ولاء محمد عدنان التقي، 2010، صفحة 27)

الفئة الأولى: هي العمالة غير المدربة أو نصف الماهرة التي لا تمنح المنشأة رأس مال بشري، ذلك لأنها موجودة لدى المنافسين أيضا، وليست متميزة أو استراتيجية.

الفئة الثانية: التي تقوم بعمل يتطلب مهارات عالية ولكنه غير مقدر من قبل الأطراف الراغبة بها، وبما أنه لا يميز عمل المنشأة عن منافسها فهو غير استراتيجي. فالمحاسبون يمتلكون مهارات محاسبية عالية في شركة Microsoft ولكن مهارات وخبرات المبرمجين فيها هي التي تكوّن رأس مالها البشري.

الفئة الثالثة: هي العمالة التي تهتم الأطراف الراغبة بعملها جدا ولكنها ليست متميزة، مما يصعب منتجات المنشأة وخدماتها بالصيغة نفسها التي يستخدمها المنافسون.

أما العاملون الذين يكونون رأس المال البشري ويجب على المنشأة أن تستثمر فيهم هم من يمتلكون معارف وخبرات متميزة لا يوجد من يملك مثيلا لها لدى الشركات المنافسة واستراتيجية لها قيمة يمكن أن تدفع الأطراف الراغبة ثمنها للحصول عليها هؤلاء هم من يمنح المنشأة ميزة تنافسية حقيقية،

كعامل المصنع الذي يقدم اقتراحا لزيادة أرباح المنشأة، الموظف الذي يقدم حلول نافعة للعملاء، الباحث الكيميائي الذي يخترع دواء، ومدير المصنع الذي يقلل من وقت الدورة الإنتاجية بمصنعه.

4.2- قياس رأس المال البشري:

يعتبر رأس المال البشري من الأصول غير الملموسة ولا يمكن قياسها اعتمادا على متغير واحد محدد، ما يؤدي إلى استخدام متغيرات تقريبية يعتمد عليها في قياس تكوين ومنتجات رأس المال البشري فلقياس مخزون رأس المال البشري في دولة ما يحتسب إجمالي تراكمات المتغيرات التقريبية التي تعتمد على القرارات الاستثمارية الكمية والنوعية فعلى سبيل المثال يستخدم أحيانا التغير في عدد المهندسين كمقياس لتراكم رأس المال البشري والجدير بالذكر ان طريقة استخدام المتغيرات التقريبية في حساب المتغيرات الاقتصادية غير المباشرة تعتبر طريقة تنقصها الدقة مع الإقرار أنها تظل الطريقة المتاحة لتقدير المتغيرات الملموسة وغير المباشرة، ومن أهم مؤشرات قياس رأس المال البشري ما يلي:

(أحلام عبد الحافظ صبح، 2013، صفحة 40)

- قدرات العاملين: وتشمل: القيادة الاستراتيجية لإدارة المؤسسة، مستوى جودة العاملين، قدرة التعلم لدى العاملين، كفاءة عمليات تدريب العاملين، قدرة العاملين على المشاركة في اتخاذ القرار.
- إبداع العاملين: ويشمل قدرات الإبداع والابتكار لدى العاملين، الدخل المتحقق من الأفكار الأصلية للعاملين.
- اتجاهات العاملين: وتشمل تطابق اتجاهات العاملين مع قيم المؤسسة، درجة رضا العاملين، معدل دوران العمل، متوسط مدة خدمة العاملين بالمؤسسة.

3: أساسيات في إدارة رأس المال البشري والاستثمار فيه

إن إدارة رأس المال البشري هو إدارة المعرفة والمهارات، وهذا ما لا تدركه المنظمات مما يجعلها لا تعرف جيدا كيفية إدارتها بكفاءة، سعيا لتطوير عملية الاستثمار فيه وتحسين المردود الاقتصادي منه، ومن الجدير بالذكر أن عمليه وصف الوظائف عادة ما لا يتم فيه تحديد المهارات والمعرفة المطلوبة بدقة. كما أنه لا يعطي معلومات دقيقة عن الأفراد الذين يمتلكونها بقدر ما يتيح إلى حد ما المعلومات التي تسهل من القيام بعملية الوصف كوظيفة للموارد البشرية داخل المؤسسة فقط، ويمكن حتى ان تكون غير ملائمة مع الوظائف التي يشغلونها، وبالتالي فإنه لا بد من تحديد وإدارة

المهارات والمعرفة المرتبطة بالعمل نفسه وكذلك تحديد وإدارة مهارات الأفراد العاملين في المؤسسة ومعرفتهم.

1.3- مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري:

يعرف الاستثمار بأنه استخدام المدخرات لتكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها (عمر حسين، 2000، صفحة 18).

كما يعرف على انه التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على عوائد في المستقبل (محمد صالح الحناوي، 2003/2004، صفحة 416)

إذن يمكن تعريف الاستثمار بأنه «الامتناع عن الاستهلاك في الوقت الحالي والتضحية بالمنافع الحالية في سبيل تكوين طاقات إنتاجية جديدة بشرية أو مادية لتحقيق زيادة الإنتاج في المستقبل.

2.3. أنواع الاستثمار: هناك نوعين من الاستثمار:

- استثمار في رأس المال الطبيعي وهو عبارة عن الاستثمار في المشروعات المختلفة مثل إنشاء المباني والمشاريع.

- الاستثمار في رأس المال اللاملموس أو البشري وهو الذي سوف نتحدث عنه.

ويعرف الاستثمار في رأس المال البشري على أنه الإنفاق على العامل لزيادة معارفه ومهارته الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل إلي يمكنه الحصول عليه في فترات مستقبلية (جلال إسماعيل شبات،، 2008، الصفحات 7-8)

كما عرفته راوية حسن: بأنه " مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تساهم في تحسين إنتاجيته وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله (- راوية محمد حسن، 2005، صفحة 43).

وبذلك يمكن تعريف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه كل ما تدفعه المنظمة على عمالها من تحفيز وتعليم وتدريب.. الخ . وهذا بهدف الزيادة في الإنتاجية.

3.3- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري: يعتبر المورد البشري من اهم مقاييس ثروة الأمم لان هذه الموارد تعتبر أهم المكونات الرأس مالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث

أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم. وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في بريقق النمو الاقتصادي، حيث ذكر " آدم سميث A. SMITH " في كتابه الشهير " ثروة الأمم " أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أنحاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية، ومع ذلك تعد هذه الجوانب جزءا اما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسيا من ثروة المجتمع إلي ينتهي إليه (رابح عرابة، حنان عوالي، ، 2011، صفحة 10).

كما أكد " الفريد مارشال " A. MARSHALL أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره استثمارا وطنيا وفي رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال إلي يستثمر في الإنسان، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود. (رابح عرابة، حنان عوالي، ، 2011)

وفي دراسة عن تأثير التعليم وتنمية القوى البشرية بشكل عام في النمو الاقتصادي قسم العالمان " هاريسون " HARBISON، و " مايرز " MAYERS بلاد العالم إلى أربعة مستويات من النمو الاقتصادي تأثرا بدرجة التعليم البلاد المتخلفة، النامية جزئيا، والشبه المتقدمة، والبلاد المتقدمة وذلك حسب مستوى التعليم ومدى تقدمه في هاته البلدان (وفاء مفلح هيال حسين،، 2014، الصفحات 32-33) ومن الأمثلة على تأثير الاستثمار البشري في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي متعددة فنجد دولة مثل الصين واليابان وغيرها من دول جنوب شرق آسيا قد حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف وتتبوأ مكانة متقدمة بين دول العالم ارتكازا على ما لديها من موارد بشرية حرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقدراتها، كما أن ما يشهده العالم الآن من تطور علمي كبير خاصة في تكنولوجيا المعلومات المرتبطة باستخدامات الحاسب الآلي والاتصالات والإلكترونيات يرجع إلى ما تم تأهيله من قدرات ومهارات عالية المستوى لأفراد من العنصر البشري (وفاء مفلح هيال حسين،، 2014، صفحة 33).

كما أكد (Stewart) على أهمية استثمار رأس المال الفكري من خلال بناء قاعدته بالتعليم، ونظر إلى رأس المال الفكري بأنه مصدر الإبداع والتجديد وتستطيع المنظمات تنشيطه واستثماره وتنميته من خلال التعليم للتفاعل فيها الأفكار بالمشاركة، فالأفراد العاملون يسهمون بما يمتلكونه من رأس مال

فكري مع شعورهم بالانتماء أو المشاركة في ملكية المنظمة وهذا ما جعل العديد من المنظمات تبذل العطاء من أجل التحفيز ووضع خطط لمشاركة العاملين في أسهم المنظمة والحصول على حصة من الأرباح وإلا فإن المنظمة لا تستطيع إجبار العاملين بالبقاء دون جعلهم جزءاً منه (stewart,T.A, 1999, p. 163)

4.3- مجالات الاستثمار في رأس المال البشري:

إن الاستثمار في رأس المال البشري يلزم المؤسسة الاهتمام برأس المال البشري منذ دخوله إليها حتى خروجه منها وذلك عن طريق الاهتمام ب: (العززي سعيد وصالح أحمد، 2009، الصفحات 264-273)

- إستقطاب أفضل المواهب البشرية: أي أن تكون الشركة ذات نظام فعال في عملية الإختيار حيث يتم الاستعانة بأفراد مؤهلين للقيام بعملية الاختيار، وواستقطاب واستخدام العاملين الجدد وتوفير أسس التعلم ونقل الخبرة بين الأجيال المتعاقبة من العاملين. ويكون ذلك عن طريق: شراء العقول من السوق، شجرة الكفايات، مراجعة منظمات التعلم..
- صناعة رأس المال البشري: وذلك عن طريق: خريطة المعرفة، بناء الأنسجة الفكرية، وتوفير القيادة الذكية التي تمكن من ذلك.
- إغناء رأس المال البشري وتدريبه وتطويره: وذلك يتم من خلال تشجيع العاملين وتحفيزهم على الإنضمام لبرامج التدريب وتشارك المعرفة وإكتسابها وتوزيعها داخل الشركة ويمكن الاستعانة بأساليب مثل: عن طريق عصف الأفكار، حلقات السيطرة النوعية، تطبيق إدارة المصارحة بالأرقام إدارة المعرفة وأسلوب الجماعات الحماسية..
- المحافظة على العاملين المتميزين او راس المال البشري: ويتم ذلك بتوفير نظم وأساليب الإدارة القائمة على الثقة وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة وذلك من خلال زيادة الحافز المادي والاعتباري ومواجهة الإحباط والاعتراب التنظيمي وكذلك تعزيز التميز التنظيمي.
- إيجاد بيئة التعلم: تتميز الشركات المعرفية بأن رأسمالها في عقول العاملين الذين يغادرون الشركة في نهاية اليوم والذين يمكن أن تستقطبهم شركات منافسة أخرى ولذلك لابد من إيجاد أسس لتقوية وترسيخ قواعد الولاء المنظمي.

5.3- أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري: جاءت أهمية العناية بتنمية رأس المال البشري من منظور متعدد الأبعاد منها: (منى جاسم الزايد،، 2012، الصفحات 936-939)

- **البعد الاستراتيجي:** إن الدور الإستراتيجي في تنمية رأس المال البشري هو من أهم أدوار المنظمة إذا لم يكن أهمها للإسهام في نجاح المنظمة في مختلف القطاعات والأصعدة الحكومية والخاصة ويعتبر شريكا إستراتيجيا ويمكن أن نلخص الأبعاد الإستراتيجية فيما يلي: تامين العنصر البشري المناسب والمؤهل لأداء الأعمال من خلال إستراتيجية واضحة ومحددة تتوافق مع الإستراتيجية العامة للمنظمة، ولن تتمكن إدارة الموارد البشرية من توفير هذا العنصر أو المورد البشري، وجعله قوة عمل حقيقية وفعالة ومفيدة داخل المنظمة، ويدين لها بالانتماء والولاء، ويعمل بكل طاقاته وإمكانياته لرفع شأن المنظمة، إلا من خلال بعد إستراتيجي، يشتمل على رؤية واضحة، ورسالة محددة، وأهداف واقعية قابلة للتطبيق العملي، وسياسات وبرامج وإجراءات، بعيدا عن الفلسفات النظرية.
- **البعد الحكومي والأنظمة:** إن التمويل الحكومي والإنفاق على رأس المال البشري من أحد الأبعاد المهمة جدا والسياسة المالية المعتمدة لرسم الهياكل المؤسسية وفتح وظائف حكومية مدعومة بالتشريعات الاقتصادية والمعتمدة من قبل الحكومة لتتناسب مع الدستور ومقابلة إشارات المجتمع، ومن أمثلة التشريعات وضع ضوابط وقوانين تحد من انتشار معاهد تدريب لا تلتزم بالمعايير المحددة والتي تؤدي إلى ضياع المجهود والمال.
- **البعد الاقتصادي:** بعد أن يتم إعداد الموارد البشرية المؤهلة والمدربة يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات، إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليما وتدريبيا لديه فرصه أكبر للعمل بصفته منتجا ويحقق فائدة مضافة تسهم في تنشيط التنمية الاقتصادية.
- **البعد العلمي والتدريبي:** وهذا البعد يوفر الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.
- **البعد الأمني:** يقصد به توفير خدمات التدريب والتعليم في جو آمن يخلو من المخاطر قدر الإمكان، إذ يفضل المتدرب المؤسسة التعليمية أو التدريبية التي توفر له درجة أفضل من الأمان والسلامة.

- البعد الشخصي: لتحقيق هذا البعد فإنه ينبغي التركيز على فهم الأفراد وإدراك حاجتهم التدريبية والتعليمية وينبغي عدم النظر إلى هذه الحاجات من منظور واحد فقط إنما يجب من منظور حاجات سوق العمل والمسؤولين، وهنا يبرز دور معهد الإدارة العامة في التأثير في المتدرب وإبراز الحاجات الحقيقية من خلال الدراسات والاستبانات والمقابلات الشخصية ومساعدة إدارة التدريب في المؤسسات الحكومية بذلك، وأيضا إقامة الملتقيات الثقافية.

4: قيود وتكاليف الاستثمار في رأس المال البشري وواقعه في المؤسسات الجزائرية

1.4. قيود الاستثمار في رأس المال البشري: فيما يلي بعض القيود التي يجب أن تأخذها المنظمة بعين الاعتبار عند تطبيقها المفاهيم الاقتصادية للاستثمار في رأس المال البشري وهي: (عبد المطلب بيصار، 2017، الصفحات 157-158)

- اختلاف خصائص رأس المال البشري عن خصائص رأس المال المادي ومن أمثلتها:
 - أ- عدم ارتباط مالك رأس المال البشري بالاستثمار البشري بصفة شخصية؛ فبالرغم أن الفرد يمكنه تأجير استثماره لصاحب العمل فهو لا يستطيع بيعه كما تباع المنظمة آلة لا تحتاجها؛
 - ب- عدم استهلاك رأس المال البشري بالطريقة التقليدية للاستهلاك؛ حيث يمكن فقده كلية بموت صاحبه، وهذا يؤدي إلى زيادة معدل الخطر في الاستثمار البشري؛
 - ج- يتطلب الاستثمار في تكوين رأس المال البشري وقتا أطول نسبيا عن وقت الاستثمار المادي؛
 - د- اختلاف منحى إنتاجية الأصل البشري خلال عمره الإنتاجي عن منحى إنتاجية الأصل المادي إن الاستثمار في الموارد البشرية وتوطينها، مطلب مهم وملح ولكنه صعب التحقيق. والإشكالية هي خاصة في إيجاد وتقييم متطلبات ذلك النقص في البيانات والأساليب المنهجية اللازمة لتطبيق نظرية رأس المال البشري في مجال الموارد البشرية مثل:
 - أ- صعوبة الحصول على بيانات التكلفة أو الحصول على حجم عينة كافية للأفراد الملتحقين بالبرامج التدريبية للوصول إلى حسابات محددة ونهائية للتكلفة؛
 - ب- اعتماد القيمة الحالية للاستثمار في رأس المال البشري على معرفة دخل الأفراد الخاضعين للدراسة، ودخل المجموعة المستخدمة في المقارنة؛
 - ج- صعوبة تحديد أثر التدريب على أجور وإيرادات الأفراد في ظل غياب معايير البحث التجريبي المحكم وإلي يمكن من خلاله عزل تأثير العوامل والمتغيرات الأخرى المؤثرة؛

د- صعوبة تحديد أو اختيار معدل الخصم المناسب واللازم لحساب القيمة الحالية لرأس المال إلي يعد الفيصل في نجاح أو فشل أي برنامج. فعند حساب معدل العائد على التدريب، لابد من تضمين المنفعة غير المادية مثل جاذبية الوظائف بعد الحصول على التدريب. لكن يصعب قياس مثل هذا النوع من المنفعة قياسا ماديا؛

مما يؤدي في النهاية إلى إظهار العائد الحقيقي على التدريب بصورة أقل مما هي عليه في الواقع.

- صعوبة تحديد نسبة التكلفة المخصصة لكل من الاستهلاك والاستثمار: فالفرد ينفق على المأكل والملبس والسكن والرعاية الصحية وهي تكلفة لازمة لاستمرار الاستثمار البشري. لكن النفقات في هذه الجوانب لازمة أيضا للفرد لكي يعيش وتستمر حياته. وهنا يصعب تحديد ذلك المقدار من هذه التكلفة المخصصة للاستهلاك وذلك المخصص للاستثمار.

وبالرغم من وجود بعض الصعوبات المتعلقة بتطبيق مفاهيم الاستثمار البشري، إلا أنها تمم الباحثين بوسائل لتقييم برامج الموارد البشرية المختلفة، والوصول إلى قرارات وسياسات وإستراتيجيات أكثر فعالية لإدارة وتنمية الموارد البشرية. ومن ثم لا يجب أن تمنع صعوبة تطبيق هذه المفاهيم من استخدامها، بل فقط يجب أن تستخدم بحذر مع أخذ القيود السابق ذكرها في الاعتبار، ومحاولة إيجاد حلول لها تزيد من فعالية تطبيقها. ومحاولة للتغلب على بعض قيود تطبيق المفاهيم الاقتصادية على الموارد البشرية.

2.4 تكاليف الاستثمار في رأس المال البشري:

تشكل التكاليف في مجال المحاسبة الإدارية كتعريف على أنها تلك الموارد التي يتم التنازل عنها والتضحية بها لأجل تحقيق هدف محدد أو ببساطة هي مبادلة أو مقايضة موجودات مؤسسة بخدمات العاملين أو العمل ذاته. وعندما تحدد فقرات المحاسبة التي ترتبط بالعاملين، فإن مفردات المدخلات البشرية، مثل مصروفات الرواتب المدفوعة ينبغي اعتبارها تكاليف، وينبغي استبعادها من البداية، والسبب يعود إلى أن تلك المصروفات هي عوائد أو مكافآت تقدمها منظمات الأعمال مقابل الخدمات والأعمال المقدمة، وليست استثمارات تزيد من توجهها نحو التنافسية الجوهرية.

وتحدد نظريات المحاسبة التقليدية لرأس المال البشري، فقرات الاستثمار فيه بالآتي: (العنزي سعد، صالح احمد علي، 2011، صفحة 245)

- تكاليف الإعداد والاستخدام في المراحل الأولية لتطوير رأس المال البشري: وهي تقسم إلى تكاليف اكتساب وتوريد خارجي لاستخدام الأفراد الجدد، وتكاليف التحويل الداخلية.

فالتكاليف الأولى هي التكاليف المباشرة لرأس المال البشري، والتي ترتبط بشكل مباشر بتكاليف اكتسابه، وتشمل على تكاليف الجذب والاستقطاب، الاختيار والتعيين. إن تكاليف الجذب والاستقطاب تشير إلى تهيئة الموارد البشرية وتجنيدتها والتثبيت منها، مثل تلك التي تتعلق بنفقات المسؤولين عن التعيين والتوظيف، مصروفات الإعلان والبريد وإيواء المترشحين وسفرهم وإقامتهم وتنقلاتهم.

وأما تكاليف الاختيار والتعيين، فهي تكاليف عملية تحديد قبول الفرد الجديد من عدمه، مثل النفقات المدفوعة للعاملين المسؤولين عن إعداد الاختبارات وأماكن إجرائها، ووضع نتائجها، فضلا عن التكاليف الناشئة عن حسم استخدام الأفراد ووضعهم في المراكز الوظيفية المحددة لهم في الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأعمال، متضمنة المصروفات المرتبطة بترتيب وتنظيم عقود العمل والسفر والتحركات الداخلية والإقامة والفندقة.

- أما تكاليف التحويل الداخلية، فهي تكاليف غير مباشرة لرأس المال البشري، والتي تنجم عن أسباب أو مبررات تتعلق به، وليس بالضرورة قد تؤدي إلى أي واقعة معينة في تكوينه وبناءه وتشتمل على كلف ترقية العاملين ونقلهم وتحويلهم بين الوظائف المختلفة داخل المؤسسة.

إن تكاليف إعداد رأس المال البشري واستخدامه، ينبغي أن تسجل كاستثمارات فقط، في حالة امتلاك العاملين لخاصية القيمة والتفرد العالين وخصوصا إذا تعلق الأمر بالقطاع الصناعي.

- تكاليف التعلم في المرحلة الوسطى من الاستثمار في رأس المال البشري: تتضمن تكاليف تعلم رأس المال البشري، تلك التي تتعلق بتكاليف تدريب العاملين الموجودين في المؤسسة، وكذلك الأفراد الجدد، وتكاليف التدريب أثناء العمل، وكلفة استخدام وقت المديرين وأجورهم، وتعتبر هذه التكاليف مباشرة فضلا عما يصرف على العاملين من نقل المعارف بغرض فهم سياسات منظمات الأعمال ومنتجاتها وخدماتها. فالمحاسبة في إطار نظامها الحالي تتناول كل النفقات ذات الصلة بالقائمين على عملية توجيه العاملين، وتكاليف مواد التعليم والتسهيلات الخدمية الخاصة، وكذلك جميع الخسائر الناجمة عن فشل استخدام العاملين الجدد، والنفقات التي تصرف عليهم خلال فترات التجربة والاختبار.

- تكاليف الاستبدال في المراحل النهائية للاستثمار في رأس المال البشري: وتتناول تكاليف الاستغناء عن العاملين وخسائر عدم كفاءتهم قبل صرفهم من الخدمة، ونفقات جذب الجدد واستقطابهم وتعيينهم وتدريبهم لشغل الوظائف الشاغرة. هذا فضلا عن الخسائر الناجمة عن ضياع

الفترة الواقعة بين ترك الوظائف الشاغرة، وشغلها من قبل آخرين كبداء، إضافة إلى التعويضات والغرامات التي قد تدفع للعاملين المستغنى عن خدماتهم، وخصوصا عند خرق العقود بسبب التسريح الإجباري من قبل المؤسسة ذاتها.

5- واقع الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر:

يمكن توضيح واقع الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر كما يلي: (إسماعيل ضيف ، 2015) .
وفقاً لتقرير مؤشر رأس المال البشري الصادر عن المنتدى الاقتصادي ان الجزائر قد تذيّلت قائمة الدول في مؤشر تطوير إمكانات الأفراد، العالمي، الذي يشمل دراسة لـ 124 دولة، ما يؤكد بشكل ما عجز الحكومة عن الاستثمار في القدرات والإمكانيات البشرية رغم أن بلادنا تتوفر على قاعدة شبابية هائلة، حيث أفاد تقرير مؤشر رأس المال البشري الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مؤخراً بأنّ الجزائر تحتل المرتبة 114 في تطوير إمكانات الأفراد، في الترتيب العام للدول إلي تصدرته فنلندا عالمياً. ورغم أن بلادنا أدرجت في فئة الدخل فوق المتوسط للفرد إلا أن ذلك لم يؤثر إيجاباً على مؤشر استثمارها في الأفراد، بينما أتت الدول في نفس فئة الجزائر أي التي يكون نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بين 4.126 دولاراً و12.745 دولاراً، في مراكز متقدمة حيث حلت المجر في المركز 32 وكازاخستان 37، ورومانيا 39.

ويتخذ المؤشر نهج دورة الحياة لرأس المال البشري، حيث يقيم مستويات التعليم، والمهارات، وفرص العمل المتاحة للأشخاص في خمس مجموعات عمرية مختلفة، بدءاً من عمر أقل من 15 عاماً وحتى أكبر من 65 عاماً، وتقييم نتائج الاستثمارات السابقة والحالية في رأس المال البشري، وتقديم رؤية معمّقة لما ستبدو عليه قاعدة المواهب في دولة ما في المستقبل.

وأكد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أن تقييم المواهب وإمكانات الإنسان يمكن أن تعزز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 20 في المائة، وتقيس هذه الدراسة الأولى من نوعها قدرة الدول على رعاية المواهب من خلال التعليم، وتنمية المهارات، والتوزيع في كل مراحل دورة حياة الإنسان.
وجاء في التقرير أنه عندما يتعلق الأمر بتطوير مواهب الأشخاص ومساعدتهم في الوصول إلى الاستفادة من كامل إمكاناتهم، فإن تحقيق مفهوم عالمي لا يتم فيه إهمال أي شخص، يظل أمراً بعيد المنال. وهذا هو الحال حتى في الدول الغنية ذات الأنظمة التعليمية المتطورة وفرص العمل القوية.

أما على الصعيد العالمي، تصدرت فنلندا التصنيف العالمي لمؤشر رأس المال البشري في عام 2015، حيث سجلت 86 في المائة من إجمالي نسبة 100 يمكن إحرازها. وقد احتلت فنلندا المركز الأول في

المؤشر، بعد أن قامت بتطوير وتوزيع 86 في المائة من إمكانات رأس المال البشري لديها. واحتلت النرويج المركز الثاني، وسويسرا المركز الثالث، وتلها كندا ثم اليابان لتكتمل دول المراتب الخمس الأولى، والتي تشكل جزءاً من مجموعة الدول الـ 14 التي تخطت نسبة 80 في المائة. وضمن الاقتصاديات المتقدمة الكبرى الأخرى، جاءت فرنسا في المركز 14، بينما جاء ترتيب الولايات المتحدة في المركز 17 مسجلة أقل من 80 في المائة. واحتلت المملكة المتحدة المركز 19 وألمانيا المركز 22. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فتصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية بالمركز 54، وجاءت قطر في المرتبة 56. وجاء في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أن الأردن في المركز 76 ومصر 84، والمملكة العربية السعودية 85 والكويت 93. وفي مرتبة لاحقة تقع المغرب 95 وتونس 98. وموريتانيا 122 واليمن 124 المراكز الأخيرة في المنطقة.

ويرى "تقرير رأس المال البشري" الجديد أن الوصول لعالم "لا يتم فيه إهمال أي شخص" لا يزال أمراً بعيد المنال، حتى في الاقتصادات المتقدمة. ويؤمن المنتدى الاقتصادي العالمي في أن هذه المواهب، وليس رأس المال، هي العامل الرئيسي إلي يربط بين الابتكار والقدرة التنافسية والنمو في القرن الحادي والعشرين.

ولعل هذا التصنيف المتدني للجزائر في مؤشر تطوير إمكانات الأفراد يفسر ظاهرة هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج، هذه الظاهرة التي أكدت بشأنها دراسة جزائرية حديثة أنجزها باحثون جزائريون مختصون في علم الاجتماع أنها فاقت كل الأرقام في السنوات الأخيرة، وأن الجزائر باتت مهددة بنزيف حاد لعلمائها، ما لم تتخذ الدولة الإجراءات اللازمة لحماية علمائها وتوفير لهم كل شروط العمل المريحة والمحفزة في بلادهم.

6. الخاتمة:

وفي الأخير فإنه وبالرغم من كون تبني مفهوم رأس المال البشري تعترضه مجموعة من الإبهام والغموض والمخاطر والتكاليف إلا أن الواقع المعاصر يعتبر أن المورد البشري رأس مال لا بد من الاستثمار فيه لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة وأداء تنظيمي متميز، فإنه وفي إطار ذلك يستوجب على المنظمات إعادة النظر في كيفية إدارته وضرورية تبني فلسفة إدارية جديدة تقوم على أساس استغلاله من أجل تعظيم نقاط قوتها واغتنام الفرص التنافسية المتاحة.

7. نتائج الدراسة:

- إن رأس المال البشري يتوزع على كل المستويات الإدارية، فهو يتعلق بكافة المستويات الاستراتيجية بدءا من الشاملة، الأعمال، والوظيفية وصولا إلى التشغيلية. وإن كان ذلك بنسب متفاوتة؛
 - ليس بالضرورة أن يمتلك رأس المال البشري شهادة أكاديمية، بل إن الضرورة تكمن في مواصلة تعليمهم المنظمي وكذا تدريبهم؛
 - إن رأس المال البشري يتميز بمهارات عالية ومتنوعة وبخبرات متقدمة؛
 - يتصف رأس المال البشري بالمبادرة على تقديم الأفكار والمقترحات البناءة؛
 - رأس المال البشري له القدرة على الاستفادة من خبرات الآخرين، فهو يعد منفتح على خبرات غيره كما انه يتميز بمثابرة عالية في العمل؛
 - لا تكمن أهمية رأس المال البشري في مدخلاته بل في مخرجاته على المدى الطويل؛
 - إن البعد الكمي في عدد العاملين وسنوات الخدمة وغيرها لا تكون أبعاد حاسمة في تميز عمل الشركة وتفوقها على غيرها من الشركات المنافسة، وإنما يجب البحث عن الأشخاص الموهوبين، وربما هذا هو سبب دقة إجراءات اختيار المتعيينين الجدد في المؤسسات وهناك ما يسمى عملية اجتذاب المواهب بالحرب.
 - يقتضي الاستثمار في رأس المال البشري وجود رؤية استراتيجية وقيادة ذكية وثقافة قوية وموارد بشرية مؤهلة للقيام بهذا المشروع،
 - الأساس في الاستثمار في رأس المال البشري هو الحصول على موارد بشرية عالية التخصص في مجال المعرفة من خلال المحافظة على المورد المتميز وإعادة تأهيل وتدريب الموارد الأخرى؛
- 1.7. توصيات الدراسة: توصي الدراسة بما يلي:

- بذل جهود لخلق المعرفة الذاتية للمؤسسة او تكوين رأس مال معرفي خاص بالمؤسسة، حيث ان التجارب أثبتت أن المعرفة المستوردة من الخارج غالبا ما تكون استهلاكية تزول بسرعة إلا ما يتبقى منها متجسدا ذلك في بعض الأصول المعرفية ومساهما في بناء رأس المال الفكري في المؤسسة؛

- لا بد من وعي المؤسسات الجزائرية بضرورة رأس المال البشري والاستثمار فيه ومحاولة التفرقة بين مصاريف الاستثمار والتكاليف فمثلا الأجور: فيمكن القول أن اجر عامل في الورشة مثلا يوافق التزامه بإنتاج سلعة ملموسة، ولكن ليس هو الحال بالنسبة لأجر إطار إداري. وبالتالي يمكن القول إن الأجر إذا كان قادرا على خلق ميزة اقتصادية فيمكن اعتباره ضمن المصاريف غير المادية، أما إذا كانت هذه الميزة دائمة فهنا يمكن اعتباره كاستثمار غير مادي. ومن جهة أخرى يمكننا استنتاج الفرق بين المصاريف غير المادية ومصاريف الاستثمار غير المادي الاجابة على سؤالين أساسيين، هل هذا المصروف له اثر خلال الفترة الحالية؟ وهل هذا المصروف ينتج عنه دخل؟

- العمل على تمكين رأس المال البشري في المؤسسة من خلال منحهم مزيدا من الصلاحيات تتناسب مع مسؤولياتهم ووضعهم في المناصب التي تتناسب مع قدراتهم المعرفية. (حيث أنه وفي العديد من المؤسسات، يحتل المتخصصين كالمهندسين مثلا مناصب إدارية في المؤسسات العمومية ويمارسون أعمالا بعيدة عن مجال معرفتهم وخبرتهم وفي هذا إهدار لطاقتهم وخلق لإبداعهم في مجال تخصصهم) :

- ضرورة استفادة المؤسسات الجزائرية من البحوث الجامعية القائمة في هذا المجال ومحاولة استغلال رأس المال البشري الموجود فيها من اجل خلق ميزة تنافسية والحد من هجرة الأدمغة ومواكبة المؤسسات التي تفوقت من خلال الاستثمار في رأس مالها البشري.

من خلال البحث في هذا الموضوع يمكن القول أن أهم العوائق التي تعترض مشروع الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر هو عدم وعي المديرين بأهمية الكفاءات في المؤسسة وانتشار المحسوبية في التوظيف والعقلية الاشتراكية التي تحول دون مرونة القيادة والهيكل والافتقار لتطبيق الأساليب الإدارية الجديدة كأسلوب إدارة المعرفة والإدارة على المكشوف والإدارة بالمشاركة والتمكين الإداري...وغيرها، كما نشير إلى أن تذييل المؤسسات الجزائرية قائمة الدول في مؤشر تطوير إمكانات الأفراد ليس لعدم كفاءتها في هذا المجال ولكن الأمر يرجع بالأساس الى تهميش رأس المال البشري فيها.

9. قائمة المراجع

- 1-العنزي سعيد وصالح أحمد. (2009). - *ادارة رأس المال الفكري في منظمات الاعمال*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 2- راوية محمد حسن. (2005). ، *مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية* .، لاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- 3-ناهد كمال أحمد جلال إسماعيل شبات،. (2008). ، *واقع رأس المال البشري في إطار المشروعات الريادية .، الاتجاهات والمدخل الإدارية المعاصرة في المنظمات الفلسطينية والعربية*. رام الله فلسطين.
- 4- ولاء محمد عدنان التقي. (2010). ، *مشكلات قياس رأس المال الفكري وإنعكاساتها على قيمة منشآت الأعمال في سوريا دراسة ميدانية*.، *مذكرة ماجستير في المحاسبة غير منشورة*.، جامعة دمشق، سوريا.
- 5-أحلام عبد الحافظ صبح. (2013). ، *دور الجامعات الفلسطينية في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس*.، *درجة الماجستير*. الجامعة الإسلامية؛ غزة.
- 6-إسماعيل ضيف . (2015). ، *إخفاق جزائري في استثمار رأس المال البشري*، .، *جريدة أخبار اليوم الجزائرية*.
- 7-العنزي سعد، صالح احمد علي. (2011). *الثروة الحقيقية لمنظمات القرن الواحد والعشرون* . *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد*.
- 8-رابح عرابة، حنان عوالي، . (2011). *ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في راس المال البشري*.، *رأس المال الفكري في البلدان العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة*.، *جامعة حسيبة بن بوعلي* ، الشلف، الجزائر.
- 9-عبد السلام أبو قحف،. (2000). *كيف تسيطر على الاسواق*، .، *مطبعة الاشعاع الفنية، بيروت*.
- 10-عبد المطلب بيصار. (2017). ، *دور الاستثمار في رأس المال الفكري في تحقيق الاداء المتميز لمنظمات الاعمال دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية*.، *رسالة دكتوراه*. جامعة محمد بوضياف، مسيلة.
- 11-عمر حسين. (2000). *الاستثمار والعمولة* . القاهرة: دار الكتاب الحديث.

- 12- عيادي عبد القادر. (2011). ، مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر. رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلى ، الشلف، الجزائر.
- 13- محمد صالح الحناوي. (2004/2003). ، الاستثمار في الأسهم والسندات، ، الإسكندرية: الدار الجامعية، .
- 14- منى جاسم الزايد،. (2012). الاستثمار في رأس المال البشري :نموذج مقترح،. الإدارة العامة العربية التنموية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج.
- 15- ندى عبد القادر. (2010). إدارة المعرفة وأثرها في رأس المال الفكري دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأسمدة. دراسات إدارية. مجلد 03.
- 16- وفاء مفلح هيال حسين،. (2014). استثمار رأس المال البشري واثره على التنمية في المشاريع الريادية في دولة الكويت، ، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال. ، جامعة الشرق الاوسط.
- 17- Eric Vante . (1995). -Ville : *Mesure des Ressources Humaines et Gestion de L'entreprise* . Paris , Edition Economica.
- stewart,T.A. (1999). , *intellectual capital : the new wealth of organizations*,. new York ubedaycurrency.

الأثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر و استراتيجيات مكافحته.
*Les effets économiques et sociaux de la corruption financière en Algérie
et les stratégies pour la combattre.*

ط.د/ راضية مسعود*

جامعة العربي تبسي -تبسة – الجزائر

radhia122@hotmail.com

Received:22/05/2019

Accepted: 16/06/2019

Published: 30/06/2019

ملخص:

إن دراسة ظاهرة الفساد المالي تعطينا الفرصة للتعرف على مدى خطورة هذه الظاهرة التي إذا ما إزدادت في الدول ألقّت عواقبها الوخيمة على تطورها. تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة ظاهرة الفساد المالي وتحليل العوامل المشجعة لبروزها ، وهذا من أجل معرفة أهم الإستراتيجيات المتبعة لمكافحتها. ومعرفة الأثار المدمرة التي تخلفها على إقتصاديات الدول لا سيما النامية منها ، إذ أنه يعيق تحقيق النمو والتطور والإستثمار الأجنبي و الوطني ، لذا فإن مكافحتها تعتبر تحديا رئيسيا لبلد مثل الجزائر من أجل تحسين مناخ الإستثمار وتحقيق أهداف برنامج دعم النمو الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: فساد مالي ؛ أثار إقتصادية؛ أثار إجتماعية

تصنيف JEL: K10,D73

* المؤلف المرسل: ط.د/ راضية مسعود الايميل : radhia122@hotmail.com

Résumé

l'étude du phénomène de la corruption financière nous donne l'occasion d'en apprendre davantage sur la gravité de ce phénomène qui, s'il augmente dans les pays, a des conséquences désastreuses pour son développement. Ce document de recherche vise à étudier le phénomène de la corruption financière et à analyser les facteurs qui encouragent son émergence, afin de connaître les stratégies les plus importantes pour la combattre. Et de connaître les effets dévastateurs qu'elle a sur les économies des pays, en particulier en les développant, car elles entravent la croissance et le développement ainsi que les investissements étrangers et nationaux, la lutte contre celle-ci constitue un défi majeur pour un pays comme l'Algérie d'améliorer le climat d'investissement et d'atteindre les objectifs du programme de soutien à la croissance économique .

Mots-clés: corruption financière, Impact économique, Effets sociaux.

JEL Classification Codes: D73,K10

1. مقدمة:

يعرف الفساد المالي إنتشارا كبيرا على كافة المستويات الوطنية والإقليمية و الدولية ، حيث أصبحت مظاهره و نتائجه ماثلة للعيان في مناسبات عديدة ، كما مست هذه المظاهر الخطيرة مختلف الأجهزة الحكومية فلا يوجد قطاع أو ميدان إقتصادي أو غير إقتصادي يخلو و لو من بعض ملامح الفساد المالي.

إن معالجتنا لموضوع ذو قدر كبير من الأهمية و الخطورة على جميع المستويات هو إهتمام مستمد من الواقع الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي و غيرها من المجالات الأخرى ، وكل هذه المجالات إذا ما تعرضت لممارسات الفساد المالي ، فإنها ستخلف آثار سلبية و كارثية تلقي بثقلها على كافة البرامج التنموية سواء في الميدان الإقتصادي أو السياسي أو الإجتماعي. و إن مختلف هذه الآثار السلبية و الخطيرة جعلت من هذه الظاهرة محل تضافر جهود دولية مستمرة ، فقد أبرمت الإتفاقيات و تأسست الهيئات الدولية و الوطنية وصدرت قوانين خاصة في سبيل مكافحة الفساد و المفسدين.

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة فيما تتمثل الآثار التي يخلفها الفساد المالي على

الإقتصاد

و المجتمع ؟ وماهي الإستراتيجية التي تبناها المشرع الجزائري لمكافحة هذه الظاهرة؟

و للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

- مفهوم الفساد المالي.

- آثار الفساد المالي في الجزائر والإجراءات المتبعة لمكافحته.

2. مفهوم الفساد المالي.

تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية شديدة الإنتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاد واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الإختصاصات كالإقتصاد والقانون وعلم السياسة والإجتماع، حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها. وفي هذا المحور سيتم التطرق إلى تعريف الفساد المالي وأهم مسبباته ومظاهره.

1.2: تعريف الفساد المالي.

الفساد المالي على إعتبار أنه نوع من أنواع الفساد، فقد إختلفت التعريفات بشأنه حيث عرفه البعض بأنه: " سوء إستخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل المصلحة الخاصة، أو تبادل الأموال في مقابل خدمة أو تأثير معين " كما يمكن تعريفه بأنه: " مخالفة القانون بإنتهاج طرق ملتوية غير قانونية لتحقيق مكاسب مالية، و في نفس الوقت هو جلب الأموال من طرق غير مشروعة، أو إنفاقها في طرق غير مشروعة بما لا يحقق العدالة والمساواة ". (إيمان بوقصة، 2018، صفحة 281) ويتمثل أيضا في الإنحرافات المالية، و مخالفة القواعد والأحكام المالية المنظمة لسير العمل الإداري و المالي بالدولة و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص و مراقبة حسابات و أموال الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة و الشركات". (محمد سعيد محمد الرملاوي، 2012، صفحة 26)

كما يقصد بالفساد المالي ذلك " السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام و أعمال السمسرة في المشاريع و تجارة السلاح ". (عبياد محمد علي باش، 2002، صفحة 203)

ويتخذ هدر المال العام عدة صور أهمها: (هاشم الشمري، 2011، الصفحات 30-31)

- إختلاس المال العام و العدوان عليه: كتضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة.

- المتاجرة من خلال الوظيفة: كأن يقوم الموظف العام بأخذ رسوم مقابل خدمة تقدمها الدولة مجاناً للمواطنين أو يزيد على الرسم المقرر للحصول على الأرباح، وتسمى هذه الحالة قانوناً (الغصب) وذلك لأخذ الموظف ما ليس حقه أو حق الجهة التي يعمل بها.
- التزييف أو التزوير في العملة و بطاقات الإئتمان: وقد يتم من خلال التسوق عبر شبكة الإنترنت...إلخ.

أما فيما يخص أعمال السمسرة فتتضمن عمليات التلاعب في سوق الصرف مثل تجارة العملة و سوق المال الخاصة بالأسهم و السندات و بعض الأعمال التي تصدر عن شركات السمسرة كقيامها بإصدار أسهم دون أن يكون لها أصول و كذلك المضاربة غير المشروعة التي تستهدف التأثير على أسعار الأسهم أو إطلاق الشائعات و التعاملات الخفية و إستخدام معلومات سرية لإتمام صفقات أدت إلى تحقيق أرباح طائلة، و من أمثلة ذلك تورط وزير سابق في الحكومة العمانية سنة 2001 و الحكم عليه لمدة 6 سنوات مع غرامة بسبب تلاعبه بأسعار الأسهم في سوق مسقط للأوراق المالية و مخالفته لقوانين أسواق المال.

أما تجارة السلاح فتعد من الصفقات التي يترافق معها كم كبير من الفساد المالي والتي تدار من خلال مافيات منظمة عبر صفقات وهمية أو مشبوهة، و من الجديد بهذا الصدد بروز ظاهرة (تجارة الحروب) التي تظهر العلاقة المشبوهة ما بين الصناعات العسكرية و البيوت المالية و المؤسسات الإعلامية و شركات المقاولات في الولايات المتحدة، و بتفاعل الفساد مع المال ينتج ما يسميه الإقتصاديون (الفساد الإقتصادي) الذي جاء الإهتمام به متأخراً، إذ تم تناوله جنباً إلى جنب مع موضوع التنمية بشكل عام و الفقر بشكل خاص، إذ يشير تقرير لمنظمة الشفافية الدولية إلى إنها تشخص الدول النامية هي الأكثر إصابة بمرض الإقتصادي أو أشكال الفساد الأخرى نتيجة لسياسات الدول الكبرى و شركاتها.

و يعرف كذلك على أنه إستغلال الموارد العامة للمكاسب الخاصة ضد المصلحة العامة و مناقضا لأهداف المنظمة العامة و كذلك الإستخفاف بقيم العمل و أهدافه ، فهو تصرفات غير شرعية تصدر عن المسؤول تتضمن سوء إستغلال الأموال العامة و السيطرة عليها و إستعمالها لغير الأوجه العدة لها و إستخدامها للمنفعة الشخصية، حتى إنه أخذ أبعاد واسعة و كبيرة تخطت نطاق قطريته ليصل إلى النطاق العالمي ضمن نظام الإقتصاد الحر المعولم من خلال الترابط المتشابك للشركات المحلية و الدولية بالدولة و القيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينها لذلك يعتبر أخطر

أنماط الفساد و ينتشر على مدى واسع ، ويحدث الفساد المالي لعدة دوافع منها: (هاشم الشمري، 2011، صفحة 35)

- وجود حافز لإرتكاب الفساد المالي مثل ضخامة الرشوة.

- وجود فرصة لإرتكاب الفساد المالي مثل غياب الضوابط الرقابية و المسائلة أو عدم فاعلية مثل هذه الضوابط أو قدرة الإدارة على إبطالها.

- وضع مبررات قد تبدو منطقية لإرتكاب الفساد المالي.

كما يقصد بالفساد المالي الإنحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين و القواعد و مختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي. (بن رجم محمد خميسي، و حليبي حكيمة، 2012، صفحة 5)

2.2 الأسباب المؤدية لإنتشار الفساد المالي.

إن مسببات الفساد المالي كثيرة و متنوعة بعضها ما هو ذاتي يرتبط بالشخص المفسد الذي تنعدم لديه مقومات السلوك الحسن فلا يجد لديه رادعا أخلاقيا يمنعه من تعاطي الفساد و القيام بالأفعال المفسدة التي تتمثل في الإعتداء على مصالح البلاد، أما البعض الآخر فيعود إلى الظروف البيئية الخارجية و مافها من ضغوط أو إغراءات تشكل عوامل دفع و جذب للفساد. (علي سكر عبود ، 2010، صفحة 124)

إذا للفساد المالي أسباب عديدة ، تختلف من مجتمع إلى آخر، إلا أن طرق ممارسته متشابهة إلى حد كبير، و يمكن بصفة عامة حصر أهم أسباب الفساد المالي فيما يلي: (علي بقشيش، و طاهر زدك ، 2008، صفحة 15)

- أسباب تربوية و سلوكية: من أهمها عدم الإهتمام بغرس القيم الأخلاق الدينية في النفوس مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة و عدم المسؤولية و عدم إحترام القانون (محمد خالد المهياي ، ، 2008، صفحة 41).

- أسباب إقتصادية: وتعد من المسببات المفسرة للفساد وتتمثل بالآتي:

- إرتفاع مستويات التضخم الناتجة عن إتباع سياسة مالية خاطئة أو إنخفاض الناتج القومي الإجمالي جراء إنفاق الدولة على قطاعات غير منتجة.

- ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية.

- غياب الفعالية الإقتصادية في الدولة ذلك أن أغلب العمليات الإقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا. (حمد محمد، 2016، صفحة 747)
- إرتفاع تكاليف المعيشة وتدني مستوى الأجور (هذا العامل من أكثر العوامل التي تفسر لنا شيوع الفساد في المجتمعات النامية منها والمتقدمة وأيضا في كلى القطاعين العام والخاص).
- إتساع الدور الإقتصادي للدولة.
- أسباب سياسية: تعد هذه الأسباب الأخطر من نوعها حيث تقود هذه الأسباب تحقيق مصالح الأقلية دون المصلحة العامة.ومن أهمها:
- تغيير نظام الحكم(تواجه بعض الدول وخصوصا الدول النامية تغييرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتتقلب من ديمقراطية إلى دكتاتورية والعكس، الأمر الذي يجعل جوا من عدم الإستقرار السياسي مما يهيأ الجو للفساد المالي).
- ضعف الإرادة السياسية لدى القادة السياسيين في مكافحة الفساد.
- تفشي البيروقراطية الحكومية.
- ضعف أداء السلطات التشريعية والتنفيذية .
- ضعف حرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني.
- قلة الوعي السياسي.
- ضعف السلطة القضائية (تعمل تحت إشراف الحكومة ويعتبر القضاة من موظفي الدولة). (حمد محمد، 2016، صفحة 745)
- وقد حدد البنك الدولي مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي أبرزها مايلي:
- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
- حصول فراغ في السلطة السياسية.
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها .

- توفر بيئة الإجتماعية والسياسية لظهور الفساد. (دادن عبد الغني ، و سعيدة تلي ، 2012، صفحة 9)

3.2: مظاهر الفساد المالي. لاشك أن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لإرتكاب مثل هذه الأفعال والتي تأخذ أحد أو أكثر من المظاهر التالية:

- الإختلاس: ويقصد به عموما هو تصرف الحائز في الشيء المملوك لغيره مع نية إضافته للمكتبه، ويقع الإختلاس تاما متى اتضح نية المختلس في أنه يتصرف في الشيء الموجود في حيازته تصرف المالك لحرمان صاحبه منه (صقر، 2010، صفحة 105).

- التهرب الضريبي: يعني إمتناع المكلف عن دفع الضريبة المستحقة كلها أو بعضها عن طريق إنكار وقوع الواقعة التي أنشأت الضريبة أو بعض أو كل عناصر الوعاء الضريبي أو بإنكار قدرته على الدفع حتى يتم إسقاط الضريبة وهو ما يعرف عند البعض التجنب الضريبي أو المسار الأقل فرضا للضريبة أي إستغلال المكلف لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقيق الضريبة عليه بصورة صحيحة وعدم الإلتزام بدفعها وهذا الشكل من التهرب لا يتضمن أي مخالفة يعاقب عليها القانون حيث يستعين المكلف في التهرب من الضريبة بأهل الخبرة والإختصاص لإستنباط طرق التحايل مستندين في ذلك إلى خلل أو ثغرة قانونية. (عوادي محمد ، ورحال نصر، 2010/2011، صفحة 10)

- الغش الضريبي: عرفه القانون الجبائي الجزائري على أنه: " كل محاولة للتخلص من الضريبة بإستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف أو تصفيته كلياً أو جزئياً." (عوادي محمد ، ورحال نصر، 2010/2011، صفحة 6)

- تبييض الأموال: هو مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر الغير مشروع للأموال القدرة وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع، أو الإسهام في توظيف أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجناية أو جنحة ومن ثم فإن جريمة تبييض الأموال هي جريمة تابعة يفترض ابتداء سبق في إرتكاب جريمة أولية (أصلية) ينتج عنها أموال غير مشروعة، ثم تأتي في مرحلة ثانية، عمليات تبييض هذه الأموال لتطهيرها في إحدى صور التطهير." (نبيل صقر ، و قمرابي عز الدين ، 2010، صفحة 125)

- التهريب الجمركي: هو إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كلياً أو جزئياً أو خلافا لأحكام

المنع والتقييد الواردة في هذا القانون أو في القوانين والأنظمة الأخرى. (نبيل صقر ، و قماروي عز الدين ، 2010 ، صفحة 12)

- تهريب الأموال: لا تتوقف جرائم التهريب على تهريب البضائع فقط بل يتعداها إلى تهريب الأموال والمعادن النفيسة وهو ما ينظمه الأمر 22/96 المتعلق بحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج أو ما يعرف بجرائم الصرف. (نبيل صقر ، و قماروي عز الدين ، 2010 ، صفحة 67)

- الرشوة: ويقصد بها الإتجار بالوظيفة والإخلال بالواجب النزاهة الذي يتوجب على كل من يتولى وظيفة أو وكالة عمومية أو يؤدي خدمة عمومية التحلي بها. كما تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمير وتنفيذ أعمال لخلاف التشريع وأصول المهنة. (أحسن بوسقيعة ، 2017 ، صفحة 91)

- تبيد المال العام: ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلى تبيد الثروة القومية ويتمثل في منح التراخيص والإعفاءات الضريبية والجمركية لأشخاص أو شركات غير مؤهلة دون وجه حق وبشكل غير نزيه وغير عادل هدفه إرضاء من هم في السلطة لتحقيق المصالح المتبادلة. (محمد عبد الصالح حسن و ، عماد صلاح ، 2005 ، صفحة 6) شكل رقم (01): مظاهر الفساد المالي.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات السابقة.

3. أثار الفساد المالي في الجزائر و الإجراءات المتبعة لمكافحته.

إن غياب الرقابة و المسائلة القانونية للمفسدين ساهم بشكل كبير في تعزيز نفوذهم و ترسيخ إعتقادهم بأن الوظيفة العامة حق شخصي لهم ينتفعون منه لزيادة ثروتهم ، إن الفساد و كما يقول نادر فرجاني يؤدي إلى قيام تزواج خبيث بين السلطة و الثروة بحيث تصبح الغاية ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد الثروة و النفوذ الذي ينعكس في تهميش الغالبية أو إقصائها حيث يأخذ ذلك التهميش ثلاثة أبعاد هي الحرمان من السلطة و الحرمان من الموارد و الحرمان من الفرص (علي سكر عبود ، 2010 ، صفحة 125).

إن هذه الإنعكاسات الكارثية جعلت من هذه الظاهرة الإجرامية الخطيرة محط مكافحة متواصلة، فقد تأسست الهيئات الوطنية و الدولية و أبرمت الإتفاقيات الدولية في سبيل مكافحة الفساد و المفسدين.

1.3: أثار (إنعكاسات) الفساد المالي.

طبيعي أن يكون لانتشار الفساد المالي أثار سلبية على مجمل الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، و معرفة هذه الأثار و إنعكاساتها يجب أن يخلق وعيا و يحفز القوى المختلفة داخل المجتمع لمحاربة هذه الظاهرة و معاقبة رموز الفساد ، (محمد عبد الصالح حسن و ، عماد صلاح ، 2005 ، صفحة 6) و بصفة عامة يمكننا تصنيف الأثار التي يخلقها الفساد المالي على جميع مناحي الحياة إلى الأثار التي تتضمنها الفروع الموالية.

1.1.3- الأثار الإقتصادية.

تظهر أثار أو إنعكاسات الفساد المالي بشكل عام على مؤشرات التنمية و على القدرة التنافسية للإقتصاد ، حيث توجد علاقة عكسية بين إنتشار سلوك الفساد و قدرة الإقتصاد على التنافس الخارجي ، و في هذا الخصوص سيتم التركيز على أثار الفساد المالي في أهم المتغيرات الإقتصادية.

أ- أثر على النمو الإقتصادي.

يعوق الفساد النمو الإقتصادي من خلال إستخلاص الربح " الإستئثار بالفائض الإقتصادي " مما يؤثر سلبا في هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية ، (منتدى الرياض الإقتصادي ، 2013 ، صفحة 35) كما يزيد من مشكلة الرشوة و عدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم لا ، و مع إزداد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى و العمولات إلى تكاليف ، مما يرفع التكلفة الإجمالية

للمشروعات و يخفض العائد على الإستثمار ، وبصفة عامة فإن الفساد المالي هو المعوق الأكبر للتنمية المستدامة و معوق أول لتقليل الأداء الحكومي الجيد. (علي حبيش،، 2012، صفحة 337)
ب- أثر على القطاع الضريبي.

يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي آثار خطيرة ، يمكن أن نشير إليها كما يلي:

- عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبيا غير حقيقي لهؤلاء الأفراد ، وبهذه الطريقة يتمكنون وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية ، في حين لا يستطيع الممولون الأمناء من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة، فإذا عومل الإثنان (و هما من يقدم إقرارات صحيحة ذات مقدرة حقيقية على الدفع ، و من يقدم إقرارات مزيفة لا تعكس مقدرته الحقيقية على الدفع) معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة الأفقية ، التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية لى الدفع.

- أيضا يترتب على ممارسات الفساد في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المهمكين في الممارسات الفاسدة ، مما ينجم عن هذه الممارسات و إنتشارها على نطاق واسع إنخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل ، فإذا كان وضع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية و يخطط لحجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة. (مزوالي محمد، 2008، صفحة 14)

ج- أثر على الإنفاق الحكومي.

يترتب على الفساد المالي و انتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة ، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق و ليس أقصى نفع ممكن منه . و عليه يترتب على شيوع الفساد و انتشاره في مجتمع ما ، سوء تخصيص موارد هذا المجتمع عامة ، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع ، و من ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية و الأندية و وسائل الإعلام و نحو ذلك بإنفاق سخي و في مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة و القطاعات الإقتصادية الهامة ، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية ، كالإنفاق على القطاع الزراعي و الصناعي ، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية.

كما أن تنفيذ المشروعات العامة و المناقصات ستميز بدرجة عالية من التميز و عليه سيتم استرداد المواد الخام و مواد البناء والآلات ، من بلاد أجنبية معينة ، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة.

كما أن المناقصات و المشروعات الهامة ستسوسو على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ و الجاه في المجتمع ، كما يظهر الفساد المالي جليا في البنية المشوهة للإنفاق الحكومي و يرجع ذلك إلى عاملين :
الأول: إختيار المشروعات التي تدر أعلى الرشاوى.

الثاني: تراجع عائد الضرائب الناتج عن السماح بالتهرب الضريبي أو حصول المستوردين على إعفاءات ضريبية و إلى الزيادة في الإنفاق العام حيث أن الفساد يميل إلى رفع تكلفة إدارة الحكومة بهيئتها المختلفة ، بالإضافة إلى ذلك فإن الفساد ينتهك الثقة العامة حيث يؤدي إلى تآكل الثروة البشرية عن طريق المشروعات عديمة الجدوى مما يؤثر سلبا على مصداقية الأمة ككل. (محمد خالد المهيايني ، ، 2008، صفحة 30)

د- أثر على الدخل الوطني و توزيعه.

إن إنتشار الفساد المالي في مناحي الإقتصاد يؤدي إلى تحصيل أموال طائلة دون وجه حق ، هذه الأموال يتم تهريبها دوما إلى البنوك الأجنبية من أجل إخفائها و الإحتماء بالسرية المصرفية التي توفرها ما يعرف بدول الملاذ المصرفي الآمن ، و مع تكرار هذه العمليات الإجرامية من إختلاس و تهريب للأموال إلى الخارج يحرم الإقتصاد الذي تكونت فيه تلك الأموال من أية عوائد إيجابية لو تم إستثمارها محليا.
(صلاح الدين حسن السيسي، 2003، صفحة 47)

و لأن أصحاب الأموال غير المشروعة لا تهتمهم أبدا الجدوى الإقتصادية لأي مشروع إستثماري يقومون به ، فإن ذلك يفسد مناخ الإستثمار داخل البلاد ، و إن إدخال تلك الأموال القذرة في الدورة الإقتصادية يؤدي إلى حدوث خلل في توزيع الدخل الوطني، (محمد شعيب ، 2002، صفحة 238) هذا الخلل في التوزيع يكون ناتج عن حصول بعض الأفراد على مداخيل لا يستحقونها ، في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على أية زيادة ، و ما يتبع هذا من فوارق إجتماعية خطيرة.
(علي حبيش، ، 2012، صفحة 339)

ه- أثر على سوق الصرف الأجنبي.

تقوم الدول عادة بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى ، و تحاول هذه الدول أن السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة ، حتى تتمكن من إجراء الإصلاحات الإقتصادية المعينة

التي ترغب في تحقيقها (محمد خالد المهياي ، ، 2008، صفحة 31) ولكن ممارسات الفساد في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها إنقسام هذا السوق إلى سوقين: سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي ، و يتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنة بالطلب ، و سوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف الأجنبي أعلى من السعر الرسمي و يتميز هذا السوق بالحركة و النشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي ، و توجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة ، أو تمويل أنشطة محظورة أو غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع، كما لو تم توجيه النقد الأجنبي الذي يتم تجميعه من السوق الرسمي إلى تمويل تجارة المخدرات أو إلى السلع المهربة من الخارج أو إلى الكماليات المستورة من الخارج و نحو ذلك مما يفضي في النهاية إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات و إستمراره ، و ربما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها و لجوئها إلى الإقتراض من الخارج و هذا ما يجعلها تعيش في دوامة من القروض و ما لذلك من آثار سيئة على الإقتصاد.

و- أثر الفساد على الإستثمار الأجنبي.

طلما تؤثر نوعية إدارة الحكم العامة على الإستثمار الأجنبي المباشر ، و يمثل الفساد البيروقراطي ضريبة تدعو إلى عدم تشجيع الإستثمار الأجنبي ، إذ لا يمكن للبلد الذي يسوده فساد أن يستفيد تماما من مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر ، الذي يجلب إلى البلد المضيف تكنولوجيا جديدة و مهارات إدارية حديثة و استنتاج البنك أيضا كلما نقص مؤشر الفساد بنسبة 1% إزداد جذب الإستثمارات الخارجية بنسبة 4% و أدى هذا الإزداد في نسبة الإستثمارات إلى إنعكاسه على خفض معدل البطالة و رفع مستويات الدخل و خفض التوتر الوطني و تعزيز الإستقرار... كما أن إنخفاض مؤشر الفساد بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة نسبة تشغيل الرأسمال الوطني (بن رجم محمد خميسي، و حليبي حكيمة، 2012، صفحة 79).

2.1.3- الآثار الاجتماعية. لا يمكن أن نقتصر في النظر إلى الفساد بإعتباره مسألة لها أبعاد إقتصادية سلبية فقط ، وإنما يجب أن ننظر إلى الشق الإجتماعي ، كما و أن الآثار الإقتصادية لا بد و أن تنعكس سلبيا على الواقع الإجتماعي لوجود ترابط وثيق بين الجانبين ، فضلا عن تأثير الفساد في القضاء على هيبة و سيادة القانون ، فإنه يؤدي إلى إنهيار شديد في البيئة الإجتماعية و الثقافية و يؤثر على أساليب التعامل و الحياة بشكل يهدد النسيج الأخلاقي للمجتمع الذي تسوده المظالم و تنعدم فيه السلوكيات القويمة و التفاوت الكبير في توزيع الدخل الذي ينجم عنه تفاوت طبقي كبير يؤدي إلى إختلال

التركيبية الإجتماعية ، ولعل أهم التداعيات الإجتماعية التي نجمت عن حالات الفساد المالي تتلخص بالآتي: (ليلي عاشور الخزرجي ، ، 2011، صفحة 135)

- إتهيار القيم والمبادئ الإجتماعية.

إذ يؤدي الفساد إلى التخلي عن القيم والمبادئ والأخلاق الحسنة من أجل الحصول على منافع مادية بدون وجه الحق ، وتصبح أنواع الفساد المختلفة مهارة ، بينما يصبح الإجتهد والتمسك بالقيم والأخلاق السليمة في عرف هؤلاء المفسدين تخلفا وغباء وجمود في الفكر والسلوك ، وتزداد الأمور خطورة عندما ينشأ جيل بأكمله على هذه القيم والمبادئ السيئة مما يؤدي إلى عدم الإهتمام بالعمل والعلم والإجتهد كوسيلة للكسب المشروع. (علي حبيش ، 2014، صفحة 81)

- إتهيار أخلاقيات الوظيفة العامة.

إن المحسوبة أو المحاباة الناجمة عن إستغلال علاقات القرابة و صلات المعرفة تفعل على نمو آليات الفساد حينما يتفاهم ذلك الإستغلال ، لذلك نرى هذه الآلية الفاسدة تضرب مفاصل مهمة في الجهاز الحكومي و منها المناصب الإدارية العليا التي تشغل طبقا للآلية الفاسدة بعناصر بعيدة عن الكفاءة في أغلب الأحيان مما يؤدي إلى إضعاف هيبة الدولة والحكومة وأجهزتها أمام المجتمع وثقة الناس بها نتيجة لتراكم العناصر غير المؤهلة فيها وإدارتها ، كما أن المحسوبة أو المحاباة تقلل من فرص العدالة والمساواة فتغير المعايير تؤدي على سبيل المثال خضوع الترقبات العلمية والوظيفة أمام آلية المحاباة بدلا من المؤهل والتخصص فيؤدي إلى تحول الفساد إلى عامل طرد للكفاءات والمؤهلات العلمية من الأحضان المحلية إلى رحاب عالمية بحثا عن فرص أكثر عدالة و مساواة ، وبذلك تهدر الطاقات التي يفترض الإستفادة منها على الصعيد المحلي. (هاشم الشمري، 2011، صفحة 98)

- إرتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى المعيشة.

ذلك أن محاولة أصحاب الأموال القذرة التي إكتسبها بطرق الفساد يعملون على إخفائها في الخارج ، مما يؤدي إلى تعطيل جزء من الدخل الوطني الموجه للإستثمارات اللازمة لتوفير مناصب عمل للمواطنين ، كما أن الأموال التي يتم تهريبها تؤدي إلى تسرب جزء من المنح والمعونات لصالح هؤلاء المفسدين ، كما أن الإختلالات التي تحدث في توزيع الدخل على أفراد المجتمع بشكل سيء يزيد من عدد الفقراء ، ويخلق تمييزا بين مختلف الطبقات الإجتماعية. (علي حبيش، ، 2012، صفحة 117)

- سيادة القيم الدخيلة على المجتمع.

إن الآليات الفاسدة أدت إلى سيادة قيم جديدة دخيلة على المجتمعات التي إنتشرت فيها ، فأصاب الخلل منظومة القيم السائدة و اخلاقيات العمل وبدأت (الرشوة و العمولة و السمسرة) تأخذ شكلا أصبح بالتدرج عبارة عن نظام جديد للحوافز في المعاملات اليومية فتأثرت بذلك اخلاقيات و قيم المجتمع ، لذلك برزت مسميات جديدة تسوغ الحالة الفاسدة و خرج من يروج لها و يدافع عنها ن بحيث أصبحت النظرة للفساد على أنه أحد مقومات تنمية المجتمعات و ظهرت لدينا مفردة تسمى " الفساد المنتج " .

-التفاوت الطبقي و الصراع الإجتماعي.

يؤدي الفساد المالي إلى وجود طبقة إجتماعية ، حيث يصعد فئات جديدة إلى قمة الهرم الإجتماعي نتيجة ما حصلت عليه من دخول مالية غير مشروعة ، لتنجح هذه الفئات في الوصول إلى علاقات وطيبة مع كبار المسؤولين و رجال الأعمال و التقرب منهم بسبب المصاهرات أحيانا أو بسبب الشراكة في مشاريع مختلفة ، مما يحقق لهم وجاهة إجتماعية قد تؤدي بهم إلى إحتقار المحيطين بهم من عمال و فلاحين و غيرهم ، مما يولد صراع طبقي قد يؤدي إلى نزاعات إجتماعية جد خطيرة. (علي حبيش ، 2014، صفحة 81)

- تغير السلوكيات الفردية.

إن الفساد المالي يقلل من فرص الفقراء على الكسب لعدم مقدرتهم على المنافسة في ظل إنتشار الفساد ، و لذلك تقتصر فرص الربح على ذوي المناصب الرفيعة ، دون باقي أفراد المجتمع ، مما يزيد من نسبة المهمشين سياسيا و إقتصاديا و إجتماعيا ، مما يؤدي إلى تثبيط الهمم و إنخفاض الحافز لدى الشرفاء ، طالما ان ثمار التنمية لن يتم توزيعها بصورة عادلة ، و يؤدي ذلك كله إلى إنخفاض ثقة الأفراد في الحكومة ، مما يؤدي إلى حدوث إضطرابات تهدد الأمن و إستقرار العام في البلد .
وقد يترتب على ذلك تغير الحوافز و الدوافع السلوكية بحيث تسود الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع ، كالمشروعات السياحية و المضاربة على العملات. (علي حبيش،، 2012، صفحة 343) و يمكن إجمال أهم الآثار المترتبة على الفساد المالي فيما يلي:

- إضعاف أداء القطاعات الإقتصادية، حيث يؤثر على إستقرار وملائمة مناخ الإستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع.

- إضعاف الأثر الإيجابي لحوافز الإستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية.
- زيادة عدة ثقة المواطنين بعدالة الأجهزة الحكومية.
- يضعف من شرعية الدولة ويمهد لحدوث اضطرابات تهدد الأمن والإستقرار السياسي.
- التأثير على روح المبادرة والإبتكار، ويضعف الجهود لإقامة مشاريع إستثمارية جديدة.
- تعطيل المشاريع التنموية لاسيما تلك المتعلقة برفع مستوى الإنتاجية. (حسا ني رقية ، مروة كرامة ، حمزة فاطمة، 2012، صفحة 11)
- توسيع الفجوة بين طبقات المجتمع فهو يؤثر سلبا على الطبقة الفقيرة.
- زيادة الفقر والتقليل من فرص العمل وبالتالي إنتشار البطالة.
- تدهور القيم الإجتماعية والأخلاقية في المجتمع وإرتفاع معدلات الجريمة.
- التأثير على أسعار صرف العملة الوطنية وإضعاف قدراتها الشرائية.
- إعاقة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا المؤسسات الكبيرة مقابل نظيراتها التي تمثل واجهات غسيل الأموال. (ماضي بلقاسم ، و خدادمية أمال، 2012، صفحة 17)
- إرتفاع معدل التضخم.
- تكديس الثروات في يد فئة قليلة وذلك على حساب الفقراء.
- إضعاف الشعور بالإنتماء الإجتماعي وتفشي ظاهرة هجرة الأدمغة (فاديا قاسم بيضون ، 2013، صفحة 275).

2.2: الإجراءات المتبعة لمكافحة الفساد المالي في الجزائر.

باعتبار الزائر دولة مريضة بالفساد ، وذلك بتأكيد من أسمى سلطة في البلاد السيد عبد العزيز بوتفليقة حيث جاء في خطاب ألقاه في 27 أفريل 1999 عندما قال: " الجزائر دولة مريضة بالفساد... دولة مريضة في إدارتها مريضة بممارسات المحاباة ، مريضة بالمحسوبية و التعسف بالنفوذ و السلطة و عدم جدوى الطعون و التظلمات ... مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلاناه و لا رادع ، هذه الأمراض أضعفت الروح المدنية و أبعدت القدرات و هجرت الكفاءات و نفرت أصحاب الضمير و شوهت مفهوم الدولة و غاية الخدمة العمومية "و من هنا كان التحرك ضروريا من أجل وضع مجموعة من الآليات

لمكافحة الفساد والوقاية منه ، وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين والعمل على تبني مبادئ و قواعد الحكم الراشد وإرساء دولة الحق والقانون . (سارة بوسعيدو، 2018، صفحة 326)

1.2.3. النصوص القانونية الخاصة بمكافحة الفساد.

بما أن الجزائر كانت من بين الدول السبابة للتصديق على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة في 31 أكتوبر 2003 ، والمصادق عليها بتحفظ سنة 2004 وكذلك لإتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد المعتمدة في 11 يوليو 2003، و المصادق عليها في 2006 بالإضافة إلى المصادقة على الإتفاقية الأومية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 2000/11/15 وكذا البروتوكولات الملحق بها ، وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار الغير مشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وإتفاقية الأمم المتحدة لتجريم الرشوة ، كما أن الجزائر عضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط التي أنشأت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتويل الإرهاب ، فإنها سعت إلى تكييف قوانينها المحلية مع هذه الإتفاقيات الدولية ، ولعل أهم دليل على ذلك هو إصدار القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ، والذي يعد من مفردات القوانين المعاصرة التي تصبوا إلى خدمة التنمية في الجزائر، حيث إعتد عليه المشرع الجزائري في البحث عن الآليات المناسبة لمكافحة الفساد على المستوى الداخلي ، وكانت جل قواعد منسجمة مع الإتفاقية الدولية التي صادقت عليها الجزائر ، وهذا كله من أجل هدف واحد وهو العمل على الحد من هاته الظاهرة الخطيرة لتحقيق الأمن والإستقرار والرفاهية للمواطنين في ظل تنمية مستدامة وشاملة.

- في مجال إبرام الصفقات العمومية: نظرا لكون أهم مجالات الفساد المالي الذي مس القطاع العمومي في الجزائر هي الصفقات العمومية على إعتبار أنها عقود ممولة بميزانية الدولة ، حيث كانت هناك العديد من التجاوزات القانونية في إبرام الصفقات العمومية ، ما أدى إلى هدر وتبديد المال العام ، كل هذا دفع بالمشرع الجزائري إلى إصدار قوانين خاصة بتنظيم الصفقات العمومية ، وقام بتعديلها أكثر من مرة وذلك من أجل تعزيز الآليات الخاصة بالوقاية من الفساد ، ولعل أهم النصوص القانونية في هذا المجال مانصت عليه المادة 09 من القانون 01/06 من ضرورة توفير قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة والإختيار على أساس معايير موضوعية ، كما يفترض أن تخضع المشتريات العامة "

لقانون المناقصات العامة " و ليس للإتفاقيات الخاصة التي حضرها الرئيس بوتفليقة في خطاب ألقاه في أفريل 2005.

ولقد فرض المشرع على الإدارة العمومية إتباع إجراءات محددة عند إبرام الصفقات العمومية بهدف الوقاية من الفساد ، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

- تحديد طرق إختيار المتعاقد ، عادة ما يتم ذلك عن طريق فتح مناقصة للحصول على عدة عروض متنافسة يتم إختيار أفضلها.
- الإعلان عن الرغبة في التعاقد ، وذلك عن طريق الإشهار الصحفي في الجرائد الوطنية وكذلك في النشرة السمية لصفقات المتعامل العمومي.
- تنظيم إجراءات إرساء الصفقة ، مثل إعطاء الحق لكل مشارك في الصفقة بإنشاء هيئة لممارسة عملية الرقابة وفقا للقانون المنظم لسير الصفقات العمومية.
- في مجال مكافحة التهريب: من أجل محاربة ظاهرة التهريب والتي تضر كثيرا بالإقتصاد الوطني تم إصدار القانون 06/05 المؤرخ في 2003 ، و الذي يهدف حسب ما جاء في مادته الأولى إلى دعم وسائل مكافحة التهريب و ذلك من خلال وضع تدابير وقائية ، و تحسين أطر التنسيق ما بين القطاعات ، إحداث قواعد خاصة في مجالي المتابعة و القمع ، بالإضافة إلى وضع آليات للتعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب.
- في مجال مكافحة غسيل الأموال: صدر القانون 01/05 في فبراير 2005 كأول قانون لمكافحة غسيل الأموال في الجزائر وتم نشره في الجريدة الرسمية ، و يجري تنفيذ هذا القانون بمساعدة فنية من البنك الدولي ، و يندرج في إطار سعي الجزائر الدائم لتنفيذ مختلف البنود و الإتفاقيات التي أبرمتها المجموعة الدولية ، خاصة في ظل تزايد المستمر لهذه الظاهرة الخطيرة و إرتباطها بظواهر أخرى كتجارة المخدرات و الإرهاب ، و تختلف المنظومة البنكية في الجزائر التي ما زالت بعيدة عن إتخاذ جميع التدابير اللازمة لكشف ما وصلت إليه هذه الظاهرة ، منها على وجه الخصوص تقديم الإحصائيات المتعلقة بحجم التحويلات التي تتم إلى الخارج.
- كما تضمن القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد مادة خاصة بتدابير منع تبييض الأموال ركزت على ضرورة إخضاع المصارف و المؤسسات المالية غير المصرفية. بالإضافة إلى ما سبق تم إصدار

مرسوم من طرف وزارة المالية في 18 مايو 2008 يفصل المعتمدة لتتبع حركة و مسار تنقل الأموال المشبوهة.

2.2.3- الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر:

في الجزائر هناك العديد من الهيئات والمؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد من أهمها:

-البرلمان: يمتلك البرلمان في الجزائر العديد من الآليات المتعارف عليها دستوريا ، و التي ينبغي تفعيلها لكي تكون أكثر نجاعة ، كالحق في طرح الأسئلة الشفوية و الكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام ، بل إن البرلمان له الحق في إسقاط الحكومة برفضه البرنامج الذي يقدمه رئيس الحكومة إذا رأى فيه إنتهاكا لحقوق الشعب ، ومن الآليات أيضا اللجان البرلمانية التي لها دور لا يستهان به في إعداد البرامج و تقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الأشكال المختلفة للفساد ، بالإضافة إلى التحقيق في قضايا الفساد ، وإحالة المتورطين فيها العدالة.

إلا أن الواقع العملي يثبت بأن هذه الهيئة لم ترقى بعد إلى ممارسة الدور المنوط بها في هذا المجال ، وذلك بسبب الهيمنة الواضحة للجهاز التنفيذي عليها ، و يتجلى ذلك من خلال الضعف الذي يعرفه المجلس الشعبي الوطني فيما يخص مشاركته في إعداد القوانين ، و التي لم تتعدى نسبة 0.02% من مشاريع القوانين ، كما أن النائب في البرلمان الجزائري ينتظر قرابة 29 شهرا لإستلام الإجابة الكتابية من الوزير في حالة مساءلته له .

إن ضعف الذي ياني منه البرلمان الجزائري في مواجهة الفساد من الناحية العملية يرجع إلى عدة أسباب:

- ضعف نظام التمثيل الحزبي التعددي الحقيقي ، حيث توجد تعددية شكلية ممثلة في عدة أحزاب ، لكن الأغلبية غالبا ما يحوز عليها حزب واحد.
- ضعف المستوى العلمي و المعرفي لأغلبية النواب ، حيث أن معظمهم لا يتمتع بالثقافة السياسية و القانونية التي تؤهلهم لوضع برامج و سياسات خاصة بمكافحة الفساد ، و عليه أصبحت هذه الهيئة مكانا للثراء و جمع المال أكثر منه للتشريع و مناقشة القضايا الهامة التي تهم المجتمع ككل.
- تورط الكثير من النواب أنفسهم في قضايا فساد ، لكون وصولهم إلى النيابة في البرلمان أصلا ناتج عن إتباع أساليب فاسدة و دفعهم للرشاوى ، بالإضافة إلى أن أغلبهم يرفض التصريح بممتلكاته أثناء توليه مهامه م بعد الإنتهاء.

-مجلس المحاسبة: هو هيئة مستقلة ذات شخصية إعتبارية تتبع رئيس الجمهورية تهدف إلى رقابة أموال الدولة و أموال الأشخاص العامة الأخرى من جميع مظاهر الفساد، ويقوم بمعاونة مجلس الشعب في القيام بدوره في مجال الرقابة المالية، إذن فهو يلعب دورا مهما في الرقابة على الميزانية العامة للدولة، وقد نص الدستور 96 على دور مجلس المحاسبة، وعلى ضرورة تقديم التقرير السنوي للمجلس، وأن ترسل نسخة منه إلى البرلمان بإعتباره جهة معاونة للسلطة التشريعية في الرقابة المالية من شتى مظاهر الفساد المالي والإداري الخاصة.

وهذا التقرير الذي يعده المجلس بعد إكتشاف المخالفات المالية قد يراجع أو ربما لا يراجع، وفي أحيان أخرى تراجع بعد فترة طويلة من إعدادها وهذا بالطبع لا يحقق الفائدة المرجوة منها. فحتى تكون الرقابة فعالة لابد من وضع قواعد وأسس يجب على أعضاء الجهاز مراعاتها لدى مباشرتهم لإختصاصاتهم الرقابية وأن تكون رقابتهم رشيدة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال الحفاظ على المال العام من ظاهرة الفساد. (نجار لويذة،، 2014، صفحة 218)

*بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به مجلس المحاسبة إلا أن هذا الدور لا يتسم بالفعالية المتوقعة، فهناك بعض العيوب التي تحول دون إكتمال دوره الرقابي وتجعل دوره محدودا أو سطحيا وغير محقق للأمال المتوقعة، وفي الأخير نأمل أن يتلافى مجلس المحاسبة العيوب السابقة والتي تؤثر سلبا على رقابته المالية، خاصة دعمه بإختصاصات قضائية إلى جانب إختصاصاته الرقابية الإدارية المالية والقانونية.

-المفتشية العامة للمالية: هي جهاز للرقابة البعدية تحت السلطة المباشرة لوزير المالية، تباشر مهمة رقابة التسيير المالي والحسابي في مصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية، وغيرها من الهيئات المعنية، وهي تمارس مهامها بصفة دائمة، من خلال المراقبة بناء على الوثائق، أو في عين المكان أو بعد إشعار مسبق.

المفتشية لعامة للمالية في الجزائر كهيئة مستقلة للرقابة ينتهي عملها بقرير سنوي يشمل حصيلة عملها، وهذا التقرير ملخص لمعاينتها والإقتراحات التي تراها قصد تكييف التشريع الساري المفعول مع عملها الميداني. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذا التقرير يكفي لتحقيق عمليات الرقابة ألا وهي القضاء على الجرائم الاقتصادية الضخمة التي تمس لإقتصاد الدولة برمتها.

*كان الأجدر أن يعطي المشرع لهذه الهيئة الوطنية صلاحيات أكبر من مجرد إعداد التقارير، بفتح التحقيقات وتلقي الشكاوى وإحالتها للقضاء ليتم النظر فيها ومتابعة مرتكبي هذه الجرائم. فأغلب الجرائم الإقتصادية التي أعدت هذه الهيئة تقارير بشأنها تكون بعد إتمام العملية الجرمية، وهذا ما يؤدي إلى عدم ثقة المجتمع المدني في آليات الرقابة، والتي نأمل إصلاحها حتي تكون مستقبلا مجدية وفعالة للتصدي للفساد مؤسساتيا. (نجار لويزة،، 2014، صفحة 228)

-المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها: أنشأ المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها في فترة حكم الرئيس السابق " اليمين زروال " ، و ذلك بموجب الرسوم الرئاسي الصادر في 1996/16/07/20 ، و هو يضم موظفون سامون في الدولة ورجال قانون والأمن ، مهمته الأساسية تقضي فضح الفساد و الرشوة و إختلاس المال العام ، و للذكر فإن المرصد منذ بدء عمله إهتم بالعديد من قضايا الفساد في الجزائر ، حيث عالج ملفات كبيرة خاصة بمشاريع تنموية مثل: مشاريع تسيير أموال تنمية الهضاب العليا ، ملف العقار الصناعي ، ملف الطريق السيا شرق- غرب...و العديد من الملفات الأخرى الخاصة بالفساد.

-الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: تعتبر الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته مؤسسة رسمية متخصصة في مجال الوقاية من الفساد وتم إنشائها نظرا لإنتشار الكبير للفساد في الجزائر. وهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة لا تخضع لأية رقابة إدارية أو وظيفية تتمتع بالشخصية المعنوية . ثم إنشاء هذه الهيئة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 314/06 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 وهي تعد من أهم الآليات المؤسساتية التي اقترحها القانون 01/06.

تمارس الهيئة المهام المنصوص عليها في المادة 20 من الق 01/06 وهي كالآتي:

- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين.
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري.
- إعداد برامج تحسيسية بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.
- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني و الدولي... (الجريدة الرسمية ، 2006)

*من الملاحظ أن هذه الهيئة ليس لها دور فعال في مكافحة الفساد و مثال عن ذلك : عدم اختصاصها بتلقي التصريحات من طرف الشخصيات الفعالة مما يضعف دورها الرقابي ، إضافة إقتصار دورها على الجانب الوقائي الإستشاري على عكس تسميتها التي تدل كذلك على الردع وعدم إمكانيتها تحريك الدعوى العمومية رغم تمتعها بالشخصية المعنوية و لها حق التقاضي. وعدم ظهور نشاطها في جانب تطبيق الإجراءات المتعلقة بالتعاون مع المؤسسات و المنظمات، والهيئات الوطنية والدولية المختصة بمكافحة الفساد...

- الديوان المركزي لقمع الفساد: مواصلة لعملية التطهير التي تشنها الجزائر ضد أوجه الفساد قام رئيس الجمهورية بتوقيع مرسوم رئاسي رقم 426/11 يتضمن تشكيل و تنظيم و كفاءات عمل الديوان وهو مصلحة مركزية عملية للشرطة القضائية، تكلف بالبحث عن الجرائم و معاينتها في إطار مكافحة الفساد و من مهامه حسب المادة 05 من المرسوم ما يلي:

- جمع الأدلة و القيام بالتحقيقات و إحالة مرتكبيها للجهة المختصة.

- تطوير التعاون مع هيئات مكافحة الفساد و تبادل التعاون.

- جمع كل معلومة تسمح بالكشف عن الفساد.. (المرسوم الرئاسي ، 2011).

* الديوان المركزي لقمع الفساد آلية وقائية كلفت بالبحث عن الفساد ما زالت حبر على ورق و من خلال استقراء هذا المرسوم فإن عمل الديوان هو عمل إداري بحث الى جانب انه ليس له أي اختصاص قضائي بالرغم من تشكيلته.

4. الخاتمة :

يمكن القول أن الفساد المالي ظاهرة جد خطيرة و من المواضيع المتشعبة ذات الأبعاد الواسعة التي أخذت تستشري في مختلف المجتمعات لتدق ناقوس الخطر العالمي على إختلاف أسبابها و أنواعها، حيث بات التصدي لها حاجة عالمية ملحة و البحث في أسبابه و إتساعها و إنتشارها أمر في غاية الأهمية. وفي ختام هذه الدراسة لابد من الوقوف على عدد من النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة نذكر منها:

— إن ظاهرة الفساد المالي ظاهرة ممتدة لا تحدها حدود و لا تمنعها فواصل ، طالت كافة الدول و لم تسلم منها أي من المجتمعات ، و لم تفرق في إمتدادها و تشعبها بين دولة متقدمة و أخرى متخلفة ، فلقد إرتبطت هذه الظاهرة في وجودها بالتواجد الإنساني أينما كان ، و هي ظاهرة قديمة قدم الوجود البشري ، ولكنها إستفحلت في الآونة الأخيرة.

- إن أسباب الفساد المالي في الجزائر متأصلة الوجود وهي ظاهرة ليست آنية ولها تراكمات عبر عقود من الزمن ، وإن التباين في توزيع الثروات و الدخول سبب رئيسي لتفشي الظاهرة ، و يولد شعور دائم بالظلم لدى فئات كثيرة من المجتمع.
- إن ظاهرة الفساد المالي لا تقتصر في تداعياتها على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين من المجتمع ، وإنما تمتد آثارها لتطال كافة أفراد المجتمع و قطاعاته. ذلك أن لها تأثير مباشر على إقتصاد الدولة بإعتبارها تعرقل عجلة التنمية الإقتصادية ، إضافة إلى أنها تؤدي إلى إختلال التركيبة الإجتماعية للمجتمع.
- يؤدي الفساد المالي إلى ضعف الإستثمار و تهريب الأموال إلى الخارج في الوقت الذي كان المفروض إستغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع إقتصادية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص عمل. و من خلال هذه الدراسة نوصي بالإقتراحات الآتية:
- ضرورة تأسيس جهاز خاص بمكافحة الفساد المالي ، يتكون من شخصيات ذات مصداقية و نزاهة، و إعطائه الإستقلالية التامة و منحه الصلاحيات الكاملة في إجراء التحقيقات و إتخاذ القرارات و وضع إستراتيجيات مدروسة و تطبيق المفهوم الحقيقي للرقابة على المال العام.
- إقامة المؤتمرات و إعداد البحوث و الدراسات الخاصة بمكافحة و بقاء الفساد المالي ، و وضع التوصيات و القرارات موضع التنفيذ ، لاسيما أن مواجهة هذا المد الهائل من الفساد يكون عبر الإرتقاء بثقافة قيم إنسانية سليمة ترتكز على تحمل جماعي للمسؤولية.

5- قائمة المراجع

- 1- أحسن بوسقيعة . (2017). ، الوجيز في القانون الجزائري الخاص ، الطبعة السادسة عشر، الجزء الثاني. دار هومة ، الجزائر.
- 2- الجريدة الرسمية . (2006). المرسوم الرئاسي رقم 413/06 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427 الموافق ل22 نوفمبر 2006، المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 64/12 المؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل: تشكيله الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و تنظيمها و كيفية سيره. الجزائر.
- 3- المرسوم الرئاسي . (2011). المرسوم الرئاسي رقم 426/11 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، يحدد ج.ر.ج ج عدد 68 المؤرخة في 14 ديسمبر 2011. تشكيله الديوان المركزي لقمع الفساد و كفيات تسييره . الجزائر.
- 4- إيمان بوقصة. (2018). ، الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي، .، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط.
- 5- بن رجم محمد خميسي، ، و حليمي حكيم. (2012). ، الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسل الأموال و إنتشارها. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 6- حسا ني رقية ، مروة كرامة ، حمزة فاطمة. (2012). ، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري .، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 7- حمد محمد. (2016). ، ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تجحيم أداء الإقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 03 .
- 8- خالد راغب الخطيب ، ، و فريد كورتل .، (2008). الفساد الإداري و المالي...المعضلة و العلاج ، تجارب بعض الدول ، . مجلة رماح للبحوث و الدراسات ، العدد الرابع .،
- 9- دادن عبد الغني ، ، و سعيدة تلي . (2012). ، فعالية الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي والإداري.. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- 10-سارة بوسعيدو. (2018). ، عقون شراف ، واقع الفساد في الجزائر و آليات مكافحته ، . مجلة البحوث الإقتصادية و المالية ، المجلد الخامس ، العدد الأول.
- 11-صلاح الدين حسن السيسي. (2003). ، غسل الأموال الجريمة التي تهدد إستقرار الإقتصاد الدولي . ، القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.
- 12-علي بقشيش، ، و طاهر زدك . (2008). ، الفساد بين النظرية و الممارسة: المفهوم ، الأسباب ، التجليات و طرق المعالجة .، الآليات القانونية لمكافحة الفساد. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 13-علي حبيش . (2014). ، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، تخصص نقود و مالية. جامعة الجزائر 03 .، .
- 14-علي حبيش،. (2012). الفساد المالي و تداعياته على الإقتصاد و المجتمع ، . مجلة معارف ، العدد 13.
- 15-علي سكر عبود . (2010). ، تحليل صور و أسباب الفساد المالي و الإداري - دراسة إستطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الإقتصادية ، المجلد 12.
- 16-عوادي محمد ، ، و رحال نصر. (2011/2010). ، الغش و التهرب الضريبي في النظام الضريبي الجزائري ، . مكتبة بن موسى السعيد- الجزائر.
- 17-عياد محمد علي باش. (2002). ، الفساد الحكومي في الدول النامية، أسبابه و آثاره الإقتصادية و الإجتماعية، .، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الإقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني.
- 18-فاديا قاسم بيضون . (2013). ، الفساد أبرز الجرائم والآثار وسبل المعالجة. منشورات الحلبي الحقوقية .
- 19-ليلى عاشور الخزرجي .، (2011). ظاهرة الفساد: الآثار الإقتصادية ...التداعيات الإجتماعية و إستراتيجيات مكافحته ، .، مجلة كركوك للعلوم الإدارية و الإقتصادية ، المجلد الأول ، العدد الثاني.
- 20-ماضي بلقاسم ، ، و خدامية أمال. (2012). ، الفساد المالي و الإداري في الجزائر الأسباب والآثار ، .، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري. جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- 21- محمد خالد المهيايني ، . (2008). الفساد الإداري و المالي ، مظاهره ، و اسبابه و مدخل الرقابة الحكومية لمكافحته. مجلة رماح للبحوث و الدراسات ، العدد الرابع.
- 22- محمد خالد المهيايني. (2008). ، آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري،. آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري " . الرباط، المغرب.
- 23- محمد سعيد محمد الرملاوي. (2012). ، أحكام الفساد المالي و الإداري في الفقه الجنائي الإسلامي،. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- 24- محمد شعيب . (2002). ، تبييض الأموال، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية . المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى. بيروت .
- 25- محمد عبد الصالح حسن، و ، عماد صلاح . (2005). ، الآثار الاقتصادية و الإجتماعية للفساد في العراق ، . تم الاسترداد من <http://www.nazaha.iq/conf7.adm4.pdf>
- 26- مزوالي محمد. (2008). ، مكافحة الفساد في القانون الجزائري و أساليب معالجته ،. الآليات القانونية لمكافحة الفساد ،. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 27- منتدى الرياض الإقتصادي . (2013). الفساد الإداري و المالي ، الواقع و الآثار وسبل الحد منه ،. الرياض .
- 28- نبيل صقر ، ، و قماروي عز الدين . (2010). ، الجريمة المنظمة ، التهريب و المخدرات و تبييض الأموال في التشريع الجزائري ، . دار الهدى ، الجزائر.
- 29- نبيل صقر. (2010). ، الوسيط في الجرائم المخلة بالثقة العامة ، الفساد ، التزوير ، الحريق ، . ، الجزائر: دار الهدى .
- 30- نجار لويذة،. (2014). التصدي المؤسسي و الجزائري لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون الجنائي و العلوم الجنائية. جامعة منتوري و قسنطينة.
- 31- هاشم الشمري. (2011). ، إيثار الفتلي، الفساد الإداري و المالي و آثاره الاقتصادية و الإجتماعية،. دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن.

الإطار العلمي والعملي لحوكمة المؤسسات الاقتصادية

The scientific and practical framework for the governance of economic institutions

ط.د. نوارة محمد*

جامعة الجزائر 03 – الجزائر

NouaraMohamed.djelfa@gmail.com

Received:12/05/2019

Accepted: 05/06/2019

Published: 30/06/2019

ملخص:

إن إنشاء أي مؤسسة يتطلب توفر العديد من الموارد المالية والمادية والبشرية، ولعل (المورد) العنصر البشري هو أهم عنصر في المؤسسة والذي من خلاله يتحدد مصير المؤسسة، ولكن في ظل تعارض المصالح بين القائمين على إدارة المؤسسة والمساهمين ومختلف الأطراف زاد البحث عن آلية تحد من فجوة التعارض وتحدد مسؤوليات وواجبات كل طرف، فظهرت حوكمة المؤسسات التي تعمل على حماية مصالح كل الأطراف بما فيهم أصحاب الأقلية من الأسهم وهذا من خلال مجموعة من المبادئ التي يتحدد على ضوءها دور كل طرف.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنوضح الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات وهذا من خلال التعريف بالحوكمة وتتبع تطورها، بالإضافة إلى التطرق إلى متطلباتها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات.

تصنيف JEL: D79,G30

* المؤلف المرسل: ط.د. نوارة محمد، الإيميل : nouaramohamed.djelfa@gmail.com

Abstract:

The establishment of any institution requires the availability of many financial resources, material and human, and perhaps (resource) the human element is the most important element in the institution, which determines the fate of the institution, But in light of the conflict of interest between the administrators of the institution and the shareholders and various parties,

the search for a mechanism to reduce the discrepancy gap and determine the responsibilities and duties of each party, The governance of institutions that protect the interests of all parties, including minority shareholders, has emerged through a set of principles that determine the role of each party.

In this paper, we will explain the conceptual framework of corporate governance by defining governance and tracking its development, as well as addressing its requirements.

Keywords: Corporate Governance

Jel Classification Codes: D79,G30

1. مقدمة:

إن انتشار الفساد المالي والمحاسبي والإداري وفقدان الثقة بين المالكين والإدارة وتعارض المصالح بينهم ، أدى إلى الاهتمام بحوكمة المؤسسات من طرف عدة جهات وهيئات دولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذا مؤسسة التمويل الدولية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وهذا من خلال وضع لوائح وقوانين تنظم العلاقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المؤسسة وتحمي مصالح كل الأطراف وكذا الحد من مختلف التجاوزات التي قد تضر ببعض الفئات دون غيرها، ولعل أهم جانب تدعو إليه حوكمة المؤسسات هو الالتزام الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية، وعليه ومما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الآتية:

في ما يتمثل الأطار العلمي والعملية لحوكمة المؤسسات؟

وستتم معالجة هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى:

- التطور التاريخي لمفهوم حوكمة المؤسسات

- أهمية وأهداف حوكمة المؤسسات

- متطلبات حوكمة المؤسسات

1-1- أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة كونها تعمل على التعريف بمفهوم ومتطلبات حوكمة المؤسسات والتي تكتسي أهمية لدى المؤسسات الاقتصادية لترشيد قراراتهم.

1-2- أسباب اختيار الموضوع

يمكن تقسيم الأسباب المرتبطة باختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية (شخصية) وأخرى موضوعية، ومن بين أهم العوامل الذاتية التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع التخصص والمسار المهني. أما فيما يخص العوامل الموضوعية فتتمثل في أهمية حوكمة المؤسسات على الصعيد الدولي والمحلي، وكذا حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى حوكمة ادارتها وقراراتها.

1-3- أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالإطار العلمي والعملية لحوكمة المؤسسات؛

- إلقاء الضوء على متطلبات حوكمة المؤسسات وأسباب انتشارها ؛

1-4- المناهج المتبعة

من أجل دراسة الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة سنعمد على إتباع المنهج الوصفي، وذلك من خلال التطرق إلى التطور التاريخي لمفهوم حوكمة المؤسسات في المحور الأول، وأهمية وأهداف حوكمة المؤسسات في المحور الثاني، وكذا متطلبات حوكمة المؤسسات في المحور الثالث.

2- التطور التاريخي لمفهوم حوكمة المؤسسات

من خلال هذا المحور سنحاول التطرق إلى الجذور التاريخية للحوكمة وأسباب ظهورها، بالإضافة إلى مفهومها وأهم خصائصها وهذا كما يلي:

1.2- جذور حوكمة المؤسسات

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوك نزيه في

الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة التي في عهده وإيصالها لأصحابها ودفاعه عنها ضد القرصنة وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار، فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالما أطلق على هذا الربان (good governer) والتي تعني المتحكم الجيد (وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل أل غزوي، 2015، ص: 23).

وفي ثلاثينيات القرن العشرين شهدت ميلاد نظرية الوكالة بمعنى فصل الملكية عن الإدارة، وما ارتبط بهذه النظرية من مشاكل وفجوة بين مديري ومالكي المؤسسات، ومع ظهور تعارض في المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والمالكين للمؤسسات كان من الضروري وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تدعم نظرية الوكالة، وتعمل في الوقت نفسه على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل المؤسسات (ناصر عبد الحميد، 2014، ص: 49)، ولذلك من الضروري إنشاء الحوافز واللوائح وآليات المراقبة لضمان قيام المديرين بمزاولة أعمالهم بما يحقق أفضل المصالح للمساهمين وهذا ما يؤكد على الحاجة إلى آليات للحكم الرشيد (حوكمة المؤسسات) (Razika Tabani 2016, p p 307-308)، وتركز أبحاث حوكمة المؤسسات بشكل عام على فهم الآليات المصممة للتخفيف من مشكلات الوكالة ودعم هذا الشكل من أشكال التنظيم الاقتصادي (M. Bushman and Abbie J. Smith, 2003, p 5)

2.2- أسباب ودوافع حوكمة المؤسسات

توجد العديد من الأسباب والدوافع التي كانت وراء تبني مفهوم حوكمة المؤسسات، وفي ما يلي أهمها:

- الأزمة المالية وانعدام الشفافية، وإفلاس مؤسستي (Enron) و(Worldcom)؛
(william sun, jim stewart and david pollard 2011, p p284-287)، بالإضافة إلى تصاعد قضايا الفساد الشهيرة في كبرى المؤسسات الأمريكية، حيث أن القوائم المالية لهذه المؤسسات كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها وذلك بالتواطؤ مع كبرى المؤسسات العالمية الخاصة بالمراجعة والمحاسبة؛
- جهود الهيئات الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي؛

- التنافس الشرس على جذب الاستثمارات الأجنبية (غضبان حسام الدين، 2015، ص: 30)؛

-توفير الحوافر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنشآت بما يضمن تحقيق الأهداف العامة للمنشأة ومساهمتها؛

- مساهمة العاملين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة في نجاح أداء المؤسسة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل؛

- ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين بما يضمن حقهم المتكافئ في ممارسة الرقابة على أداء المؤسسة؛

- تحقيق نوع من التكامل بين المؤسسة والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية والاجتماعية السائدة؛

- توفير إطار يساعد في تحديد سبل زيادة وعي المسؤولين وأصحاب المصلحة بأساليب ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية (عدنان بن حيدر بن درويش، 2007، ص ص: 15-16)؛

- شيوع ظاهرة الفساد عالميا والذي أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية بقصد القضاء على هذه الظاهرة (مدحت محمد أبو النصر، 2015، ص: 42).

3- مفهوم حوكمة المؤسسات لغة واصطلاحا

في ما يلي مفهوم حوكمة المؤسسات لغة واصطلاحا:

3-1- مفهوم حوكمة المؤسسات لغة:

لغويا على المستوى المحلي لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح (corporate governance) باللغة العربية، ولكن بعد العديد من المحاولات والنقاشات مع عدد من خبراء اللغة العربية، الاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع اتفق مجمع اللغة العربية على مصطلح حوكمة المؤسسات، وفي سنة 2003 أقر المجمع اعتماده لهذا المرادف.

الحوكمة لغويا التحكم أو الحكم أي السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم العلاقات داخل المؤسسة بصفة عامة، سواء بالتوجيه والإرشاد، اللجوء للعدالة أو الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية (غضبان حسام الدين، 2015، ص ص: 15-16) ، وبالبحث في معاجم اللغة العربية تحت لفظ (حكم) نجد أن العرب تقول حكمت وأحكمت أي منعت، ويقال للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم، وأيضا حكم الشيء وأحكمه أي منعه من الفساد(ناصر عبد الحميد، 2014، ص:45).

3-1- مفهوم حوكمة المؤسسات اصطلاحاً:

اصطلاحاً لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لحوكمة المؤسسات وفيما يلي بعض التعاريف المتعلقة بحوكمة المؤسسات:

تعرف حوكمة المؤسسات على أنها مجموعة من العمليات والسياسات والقوانين التي تؤثر على طريقة توجيه أو إدارة المؤسسة

(D.HEMA, 2012, p02). ووفقاً لتقرير (Cadbury Report) الشهير سنة 1992 فإن حوكمة المؤسسات عبارة عن النظام الذي تدار وتراقب به المؤسسات (Belén Díaz Díaz, 2018 p 158) Samuel O. Idowu, Philip Molyneux, فمجالس الإدارة هي المسؤولة عن إدارة المؤسسات، ودور المساهمين هو تعيين المديرين والمراجعين (Justine Simpson and John Taylor, 2013, p105) ، والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه وأن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولايتهم والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح ويعمل لمصلحة المساهمين وأعضاء الجمعية العامة (أمير فرج يوسف، 2011، ص: 49).

وعرفت حوكمة المؤسسات من قبل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها (وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل ال غزوي، 2015، ص: 24) ، وبمعنى آخر هي مجموعة من الآليات التي تحدد الفضاء التقديري للمدير p (Wirtz Peter, , 2005, 142) ، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فتعرف حوكمة المؤسسات بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة المؤسسات ويحدد من خلاله الحقوق والواجبات والمسئوليات بين مختلف الأطراف مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المؤسسة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة على الأداء (عصام عبد الفتاح مطر، 2015، ص: 258).

أما من المنظور المحاسبي فيشار إلى حوكمة المؤسسات على أنها توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة

الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية، وترتكز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً.

ومن المنظور القانوني فتشير إلى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة

(عدنان بن حيدر بن درويش، 2007، ص: 13-14). أما المنظور الإداري فيرى أنها مجموعة ممارسات تنظيمية وإدارية تضبط العلاقة بين أصحاب المصالح المختلفة بمن فيهم متلقو الخدمة، وتحمي حقوق الأطراف ذوي العلاقة من الممارسات الخاطئة للمديرين

(عدنان بن حيدر بن درويش، 2007، ص: 15)، وبمعنى آخر هي النظام الذي تقاد وتراقب به المؤسسات (عبيدي نعيمة، 2014، ص: 89-90).

4- خصائص حوكمة المؤسسات

تمثل الخصائص الآتية السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة المؤسسات وتساعد على تكامل الإطار الفكري الخاص بها وهي :

- المساءلة: يمكن اعتبارها قضية أساسية ومطلب مسبق للمؤسسات الجيدة (K.Shankaraiah, D.N.Rao, , June 2004,p 40).

ويسمح نظام حوكمة المؤسسات مساءلة مجلس الإدارة أمام المساهمين، ومراقبة الإدارة وتقديم النصائح والإرشادات لمجلس الإدارة في كيفية وضع الاستراتيجيات والأهداف.

- المسؤولية: ويقصد بها توفير هيكل واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية ومحاسبة مجلس الإدارة ومتخذي القرار عن مسؤولياتهم تجاه المؤسسة والمساهمين (مناد علي، 2014، ص: 117).

- العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة؛

- المسؤولية الاجتماعية: النظر في المؤسسة كمواطن صالح (طارق عبد العال حماد، 2007، ص: 25).

- السلوك الأخلاقي: أي ضمان الالتزام السلوكي من الالتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة والشفافية عند عرض المعلومات المالية.

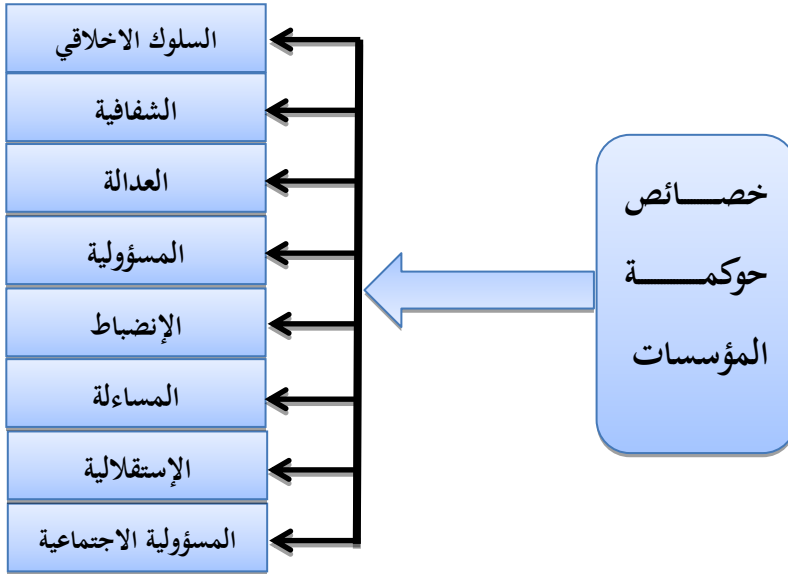
- الانضباط : اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

- الشفافية : تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

- الاستقلالية : بمعنى أن متخذ القرارات يكون حر وغير مقيد بأي عوامل تؤثر على قراراته (عبيدي نعيمة، 2014، ص ص: 46).

والشكل الموالي يوضح هذه الخصائص:

الشكل رقم (01): خصائص حوكمة المؤسسات



المصدر: نواره محمد، مليكة حفيظ شبايكي، (2017). حوكمة المؤسسات في الجزائر ومدى توافقها مع متطلبات

مبادئ حوكمة المؤسسات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد، عدد رقم 12، ديسمبر 2017، ص: 19.

1-4 أهمية وأهداف حوكمة المؤسسات

يوضح هذا المحور أهمية وأهداف حوكمة المؤسسات، وهذا كما يلي:

1.1.4- أهمية حوكمة المؤسسات

تتمثل أهمية حوكمة المؤسسات في ما يلي:

- الحد من وقوع الفضائح المالية (مثل مؤسسة انرون)؛

- زيادة فعالية سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات؛

- إمكانية الانضمام للنظم المالية الدولية (محمد عمران، 2007، ص: 171)؛

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المؤسسات والدول؛

- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية؛
- الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات (محمد مصطفى سليمان، 2008، ص ص: 15-16)؛
- منع مجلس الإدارة الإضرار بمصالح المساهمين من خلال تحديد صلاحياته (ناصر عبد الحميد، 2014، ص: 71)؛

2.1.4- أهداف حوكمة المؤسسات

- تعمل حوكمة المؤسسات على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم جميع الأطراف بدون استثناء ومن أهدافها:
- منع المتاجرة بالسلطة في المؤسسات؛
 - تحقيق العدالة، الشفافية وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة أن يستجوب الإدارة؛
 - التعزيز من مستوى المسؤولية لدى المسيرين؛
 - تحسين الصورة الذهنية للمؤسسات؛
 - تحسين عملية صنع القرار؛
 - تشجيع الاعتبارات الأخلاقية؛
 - توفير مصادر تمويل متعددة للمؤسسات (غضبان حسام الدين، 2015، ص ص: 68-69)؛
 - وضع أنظمة كفيلة تجنب أو تقلل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وإداريا وأخلاقيا (حديد نوفل، مسوس كمال، 2014، ص: 120).

3.1.4- متطلبات حوكمة المؤسسات

يوضح هذا المحور محددات ومبادئ حوكمة المؤسسات، بالإضافة الى آلياتها، وسنفضل في كل عنصر كما يلي:

1.3.1.4- محددات حوكمة المؤسسات

تتمثل محددات حوكمة المؤسسات في ما يلي:

- المحددات الخارجية

تتمثل المحددات الخارجية لحوكمة المؤسسات في:

- المناخ العام للإستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال وقوانين المؤسسات وقوانين تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛

- كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المؤسسات وكفاءة الأجهزة الرقابية في إحكام الرقابة على المؤسسات؛

- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والمؤسسات العاملة في سوق الأوراق المالية؛

- وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية (أمير فرج يوسف، 2011، ص: 384).

- المحددات الداخلية

تتمثل المحددات الداخلية لحوكمة المؤسسات في:

- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل المؤسسة؛

- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛

- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛

- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين؛

- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص وخاصة قدرته التنافسية؛

- مساعدة المؤسسات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.

- خلق فرص العمل (مدحت محمد أبو النصر، 2015، ص: 58-59).

2.3.1.4- مبادئ حوكمة المؤسسات

أقرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ الخاصة بحوكمة المؤسسات وهي:

- الإفصاح والشفافية

وهذا لكي يتمكن جميع المساهمين من الوصول إلى معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن الأداء المالي للمؤسسة وملكيته (Marc Goergen, 2012, p140).

- مسؤوليات مجلس الإدارة

ينبغي أن يضمن إطار الحوكمة دليلا استراتيجيا للمؤسسة ومراقبة فعالة للإدارة من خلال المجلس ومساءلة المجلس أمام المؤسسة والمساهمين، وينبغي أن يعمل أعضاء المجلس على أساس معروف لهم تماما وبإخلاص جيد واهتمام مناسب واجتهاد لخدمة مصالح المؤسسة والمساهمين، بالإضافة إلى ضرورة التزام المجلس بمعايير أخلاقية عالية (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية، 2004، ص: 21).

- حقوق المساهمين

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات حماية حقوق المساهمين من خلال تأمين أساليب تسجيل الملكية ونقل وتحويل ملكية الأسهم والحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة، وللمساهمين الحق في المشاركة وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في المؤسسة (حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، 2011، ص ص: 66-67).

- دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات

يجب أن يعترف إطار حوكمة المؤسسات بحقوق أصحاب المصلحة التي يقرها القانون أو من خلال الاتفاقيات المتبادلة ويشجع التعاون النشط بين المؤسسات وأصحاب المصلحة في خلق (ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT OECD, 2004, p21) السلمية الثروة وفرص العمل واستدامة المؤسسة

- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين

وهذا بغية تحقيق المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقه في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عملية استحواذ أو دمج مشكوك فيها (مدحت محمد أبو النصر، 2015، ص: 65).

- وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات

إن ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يجب أن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الاشرافية والتنظيمية والتنفيذية (محمد الشويات، 2014، ص: 810).

3.3.1.4- آليات حوكمة المؤسسات

يمكن توضيح أهم آليات حوكمة المؤسسات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): آليات حوكمة المؤسسات

الآليات القانونية	الآليات المحاسبية	الآليات الرقابية	الآليات التنظيمية
وهي التي تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإطار الذي يحقق أهداف حوكمة المؤسسات.	تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية بالشكل الذي يتسم بالشفافية وتوفير المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة.	تعمل على تحقيق حوكمة المؤسسات من خلال تحديد بشكل دقيق المسؤوليات الخاصة بالهيئات المختلفة من الإشراف حتى الرقابة.	تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للمؤسسات بالشكل الذي يحقق أهداف حوكمة المؤسسات، مثل تحديد اختصاصات مجالس الإدارة واللجان المختلفة.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على : قمان عمر، (2017). إسهام الإفصاح المحاسبي في حوكمة المؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي (دراسة ميدانية لعينة من إطارات المؤسسات الاقتصادية والمختصين في المجال المحاسبي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم التجارية والمالية ، تخصص المحاسبة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2017، ص ص: 22-23.

5- الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية نجد أن تطبيق حوكمة المؤسسات تعمل على ترشيد قرارات المؤسسة وكذا حماية مصالح مختلف الأطراف التي لها علاقة معهم، وتحد من أزمة الثقة القائمة بين هذه الأطراف والمؤسسة.

وتقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من المبادئ والمعايير التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذا مؤسسة التمويل الدولية، وعليه فقد أصبح الالتزام بمتطلبات حوكمة المؤسسات اليوم أمراً ضروريا لضمان استمرارية المؤسسة وتطورها، لأن التطبيق الجيد لنظام حوكمة المؤسسة يحدد الصلاحيات والمسؤوليات والحقوق والواجبات لكل الأطراف مما يجعل الجو ملائم للعمل بعيدا عن الصراعات والاختلافات، وعليه فمن الضروري الانتقال من التطبيق الاختياري لحوكمة المؤسسة إلى التطبيق الإلزامي.

بالرغم من الدور الذي تلعبه حوكمة المؤسسات وما تتيحه من مزايا للمؤسسات إلا أنها غير كافية لوحدها لضمان بقاء استمرار المؤسسة ونجاحها، لأن أهم عنصر يحقق ذلك للمؤسسة هو العنصر البشري الكفاء والذي يلتزم بالسلوك الأخلاقي المثالي ويلتزم بالضمير المهني، لأنه لا يمكن التحكم في كل العمال انطلاقا من القوانين والإجراءات، لأن الالتزام بالسلوك الأخلاقي والضمير المهني يعتبر عنصر معنوي وجوهري يتصف به البعض دون غيرهم، وعليه فيجب غرس هذه الفكرة لدى العمال وجعلهم يشعرون بان نجاحهم يعني نجاح المؤسسة ككل، بمعنى أنهم جزء لا يتجزأ من المؤسسة.

6- قائمة المراجع:

- 1- وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل أُل غزوي، (2015)، حوكمة الشركات وأثارها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.
- 2- أمير فرج يوسف، (2011)، الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر.
- 3- عصام عبد الفتاح مطر، (2015)، الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- 4 - عبدي نعيمة، (2014)، أثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات -دراسة نقدية وتحليلية- مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، غرداية.
- 5- مناد علي، (2014)، دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي دراسة قياسية- حالة spa الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،
- 6- طارق عبد العال حماد، (2007)، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب والمتطلبات)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 7 -محمد عمران، (2007)، البورصة المصرية وحوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر،
- 8- ناصر عبد الحميد، (2014)، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، الطبعة الأولى، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، مصر،
- 9- محمد مصطفى سليمان، (2008)، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،
- 10-- حديد نوفل، مسوس كمال، (2014)، العلاقة بين حوكمة نظم المعلومات وحوكمة المؤسسات وسيرورة تطبيقهما بمؤسسات التعليم العالي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 05، جامعة الجزائر 03،

- 11- منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية (OCED) ، (2004) ، مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للحكم المشترك،
- 12- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، (2011)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
- 13- غضبان حسام الدين، (2015)، محاضرات في نظرية الحوكمة، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
- 14- عدنان بن حيدر بن درويش، (2007)، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية،
- 15- مدحت محمد أبو النصر، (2015)، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر،
- 16- محمد الشويات، (2014)، الحاكمة والفساد الإداري والمالي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن،

17- ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT OECD, (2004) , **Principles of Corporate Governance**,

18-Razika Tabani,(2016), **La gouvernance des entreprises publiques algériennes: vers un réexamen du rôle de participation de l'Etat dans la gestion des entreprises**, El-Tawassol: Economie, Administration et Droit, N°48 – Décembre

19- M. Bushman and Abbie J. Smith, (2003), **Transparency, Financial Accounting Information, and Corporate Governance**, Transparency, Financial Accounting Information ,FRBNY Economic Policy Review , April

20- william sun, jim stewart and david pollard, (2011), **Corporate Governance and the Global Financial Crisis International Perspectives**, First published, Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York

- 21-D.HEMA, (2012), **FINANCIAL REPORTING AND CORPORATE GOVERNANCE - AN EMPIRICAL STUDY**, *International Journal of Multidisciplinary Research*, Vol.2 Issue 2, February.
- 22- Belén Díaz Díaz, Samuel O. Idowu, Philip Molyneux, (2018), **Corporate Governance in Banking and Investor Protection From Theory to Practice**, Springer International Publishing , Switzerland ,
- 23- Justine Simpson and John Taylor,(2013), **Corporate Governance, Ethics and CSR**, First published, published by Kogan Page Limited, London,.
- 24- Wirtz Peter, **Meilleures pratiques de gouvernance et création de valeur, (2005), revue comptabilité-audit-contrôle, Association francophone de comptabilité, Tome11, Volume1, Association francophone de comptabilité.**
- 25- K.Shankaraiah, D.N.Rao, (2004) , **CORPORATE GOVERNANCE AND ACCOUNTING STANDARDS IN OMAN: AN EMPIRICAL STUDY ON PRACTICES**, This article was presented in Accounting, Commerce & Finance: The Islamic Perspective International Conference V, held in Brisbane, Australia during 15-17, June.
- 26- Marc Goergen,(2012), **INTERNATIONAL CORPORATE GOVERNANCE**, First published, Pearson Education Limited, England,.

قياس علاقة متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 بالأداء البيئي في المؤسسات النفطية دراسة حالة مؤسسة سوناطراك .

MESURE DE LA RELATION DU SYSTÈME DE GESTION DES SITUATIONS D'URGENCE APPLIQUÉE ISO 14001 SPECIFICATION DE LA PERFORMANCE ENVIRONNEMENTALE DANS LES ETABLISSEMENTS PETROLIERS .

ط.د/ربوح أم الخير	ط.د/محجوبي نور الهدى	*د.قرونقة وليد
جامعة ورقلة - الجزائر	جامعة ورقلة - الجزائر	جامعة ورقلة - الجزائر
lmd004413@gmail.com	Nouralhouda645@gmail.com	oualid1989@gmail.com
Received: 07/05/2019	Accepted: 03/06/2019	Published:30/06/2019

ملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس علاقة متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 على الأداء البيئي للمؤسسات النفطية الجزائرية عامة وعلى المؤسسة الوطنية سوناطراك خاصة، حيث ارتكزت الدراسة على متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 (التخطيط، التنفيذ والتشغيل، الرقابة ومراجعة الإدارة) ومؤشرات الأداء البيئي (المؤشرات البيئية التشغيلية والمؤشرات المالية الإلزامية)، حيث تم استعمال الاستبيان كأداة لجمع المعلومات الميدانية، بالإضافة إلى استخدام البرامج الإحصائية (EViews، SPSS.23).

توصلت أهم نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 والأداء البيئي لمؤسسة سوناطراك بنسبة 72%، إلى جانب التحسين المستمر في أدائها البيئي مما يدل على الأداء الفعال في دمج البعد البيئي لمواصفة ISO14001 في نشاطها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: نظام إدارة بيئية، ISO14001، أداء بيئي، أساليب إحصائية، سوناطراك.

تصنيف JEL: C4-D2-Q5

* المؤلف المرسل: د.قرونقة وليد ، الإيميل : oualid1989@gmail.com

Abstract:

The study aims at measuring the relationship between the requirements of the environmental management system according to the ISO 14001 specification on the environmental performance of the Algerian oil institutions in general and the national institution Sonatrach in particular. The study was based on the requirements of the environmental management system according to ISO14001 specification (planning, implementation and operation, supervision and management review)

Environmental Performance indicators (Management environmental indicators and mandatory financial indicators), where the questionnaire was used as a tool for collecting field information, as well as the use of statistical programs (EVSEWS, 23.SPSS).

The results of the study showed a significant correlation between the requirements of the environmental management system according to ISO 14001 and the environmental performance of Sonatrach by 72%, As well as continuous improvement in its environmental performance, demonstrating the effective performance in integrating the environmental dimension of ISO14001 in its economic activity.

Keywords: *Environmental Management System, ISO14001, Environmental Performance, statisticle models, Sonatrach.*

JEL classification : *C4-D2-Q5*

1. مقدمة:

ظهرت العديد من المؤتمرات الدولية من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها، حيث من أهم المؤتمرات المنعقدة مؤتمر قمة الأرض المنعقد بريوديجانيرو سنة 1992 (مؤتمر الأمم المتحدة الثاني، 1992) الذي يعد المنعرج الأساسي لظهور مفهوم التنمية المستدامة (انبثق مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في مؤتمر ريوديجانيرو، وتعني "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم".1992) حيث أدمج البعد البيئي ضمن أبعاد التنمية المستدامة من خلال الاستعمال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة وأيضا مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ المنعقد في باريس سنة 2015 حيث هدف إلى تخفيض استخدام الطاقات الأحفورية مثل النفط والغاز وشجع على استعمال الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية، أيضا مؤتمر مراكش سنة 2016 الذي هدف إلى معالجة تدهور المجال البيئي من خلال مكافحة الاحتباس الحراري وذلك عن طريق التقليل من الانبعاثات الغازية وأيضا تنمية استخدام الطاقات المتجددة، حيث وجد ارتباط أساسي بين المؤسسات والبيئة عامة وبين المؤسسات النفطية والبيئة خاصة.

بناء على المؤتمرات الدولية، وفي سنة 1964 طلبت الدول المتقدمة من المنظمة العالمية للتقييس (منظمة ISO، 1964) أن تقوم بإصدار مواصفات خاصة بإدارة البيئة تمكن المؤسسات الاقتصادية من اهتمام بقضايا البيئية وإدماج البعد البيئي ضمن إستراتيجياتها، فظهر أول إصدار من سلسلة المواصفات الدولية الخاصة بإدارة البيئية ISO14000 سنة 1996(هي عبارة عن سلسلة من المواصفات القياسية الدولية التي طورتها اللجنة الفنية TC207 لدى منظمة ISO، تزود المؤسسات بهيكل لإدارة التأثير البيئي والسيطرة عليه، كما تقدم مجموعة من الأدوات والمواجهات الشاملة بهدف تطوير وتنفيذ وصيانة وتقويم السياسات والأهداف البيئية، وتسعى باستمرار لمعالجة المشاكل البيئية من مصادرها في المؤسسات الاقتصادية).، ولقد تم تعديل هذه السلسلة مرتين الأول سنة 2004 والثاني سنة 2015، وتعد مواصفة ISO14001 المتعلقة بنظام الإدارة البيئية من أهم مواصفات السلسلة ISO14000 حيث تمكن المؤسسات الاقتصادية بإدراج نظام الإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي، والعمل على التحسين المستمر في أدائها البيئي.

في إطار تطبيق المؤسسات الاقتصادية لمواصفات البيئية تحت مفهوم الأداء البيئي في نشاطها بغية قياس مدى نجاعة تفاعل هذا النشاط بما يتماشى مع التنمية المستدامة أمر ضروري وحتى في القرن الحالي، إذ تعتبر عملية قياس أداء البيئي في المؤسسات عملية أساسية من العمليات الإدارية المتخذة لا

تقل أهمية عن العمليات الإدارية الأخرى كاتخاذ القرار وغيرها، وبذلك تتم عملية قياس وتقييم الأداء البيئي بمجموعة من المؤشرات التي لها دور مهم وفعال في استيعاب الوضعية البيئية للمؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات النفطية خاصة. حيث تبرز أهمية مؤشرات الأداء البيئي من خلال انعكاساتها الايجابية على نشاط المؤسسات كرفع من قدراتها وكفاءتها وزيادة الأفضلية التنافسية لها في قطاع نشاطها.

من هذا المنطلق وقع اختيارنا للدراسة على المؤسسات النفطية وتحديدًا مؤسسة سوناطراك (الرسمية، 1963) المتواجدة في منطقة حاسي مسعود ولاية ورقلة. حيث تصدر عن نشاطها النفطي تلوثًا للبيئة بكامل أنواعه من تلوث الماء والهواء والتربة، أين أدركت المؤسسة ضرورة إدراج البعد البيئي كبعد استراتيجي تسعى من خلاله المؤسسة لتحقيق أحسن أداء بيئي عند ممارسة نشاطها الاقتصادي.

من هذا المنطلق تبرز لنا معالم إشكالية الدراسة والمتمثلة في السؤال المحوري التالي:
هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 والأداء البيئي في مؤسسة سوناطراك ؟

- ماهية نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001:
- يمثل نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 أهم المبادرات الطوعية التي تسعى جل المؤسسات الاقتصادية إلى تطبيقه بهدف تحسين الأداء البيئي وتحقيق التنمية المستدامة.

2. مفهوم نظام الإدارة البيئية:

أعطيت العديد من التعاريف المتعلقة بمفهوم نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 نعرض أهم هذه التعريفات فيما يلي:

1.2. التعريف الأول: هو "دورة مستمرة من التخطيط والتنفيذ والمراجعة وتحسين الأعمال التي تقوم بها المنظمات الإبقاء بالتزامات البيئية" (YAMELL Patrick, 1999, p. 14)

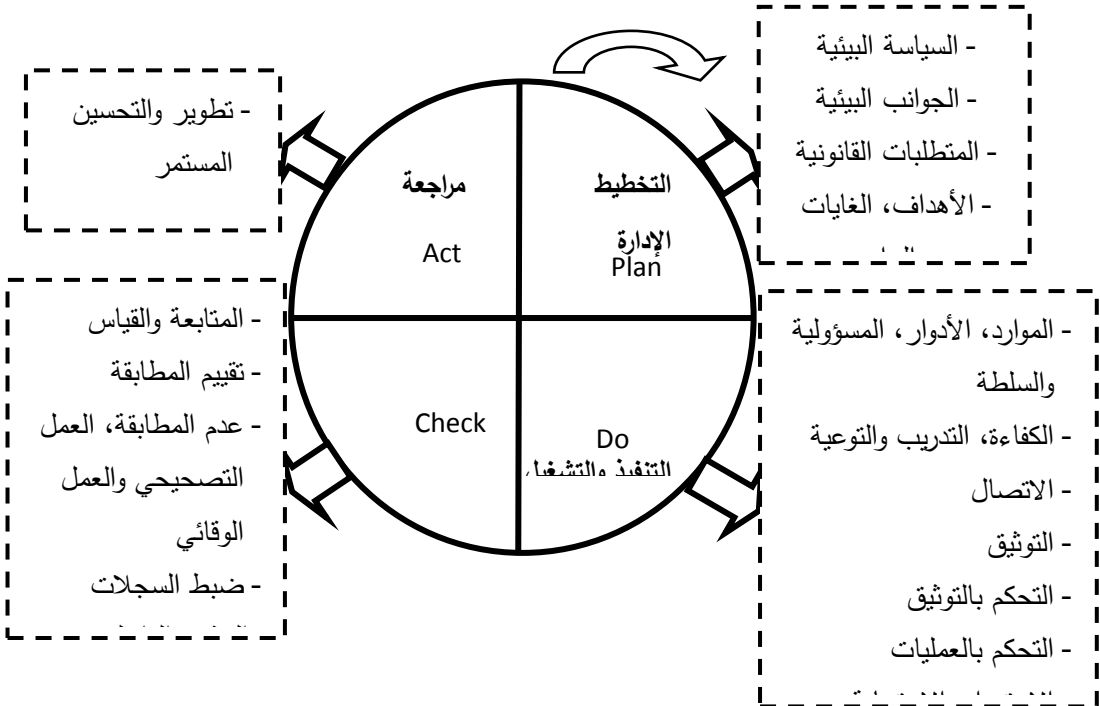
2.2. التعريف الثاني: هو "جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والإجراءات والعمليات والموارد للتطوير وتنفيذ وتحقيق المراجعة والمحافظة على السياسة البيئية" (International Organization Standard, 2016).

مما تقدم يمكن استخلاص مفهوم نظام الإدارة البيئية على أنه: النظام الذي يتولى تطبيق السياسة البيئية للمؤسسة وتنفيذها ومراجعتها، والعمل على تحسينها وتطويرها باستمرار من أجل التحسين المستمر لأدائها البيئي (محجوبي نور الهدى، 2018، صفحة 83).

3- متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001:

قامت اللجنة الفنية TC207 لدى منظمة ISO بتحديد المتطلبات المتعلقة بنظام الإدارة البيئية وتمثل متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 في إطار حلقة (Act - Do - Plan) (Check) (حلقة (PDCA): هي متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001، أصدرتها المنظمة العالمية للتقييم (ISO) والمتمثلة في التخطيط (Plan)، التنفيذ والتشغيل (Do)، الرقابة (Check) ومراجعة الإدارة (Act) حيث نجسدها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1) : متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

MAHDJOUBI Nour Elhouda, et al, "Impact du Système de Management Environnemental, selon ISO14001, sur la performance environnemental de la compagnie pétrolière Algérienne Sonatrach -Cas de l'unité de traitement de

Brut Sud (UTBS) Hassi-Messaoud", Revue des Sciences Humaines, Université BISKRA, ALGERIE, N°46, 2017,P22.

4- ماهية الأداء البيئي:

تعمل المؤسسات الاقتصادية عامة وبالأخص المؤسسات النفطية على ممارسة أنشطتها بطريقة تقلل أو تزيل التأثيرات البيئية والاجتماعية السالبة وتعظم التأثيرات الايجابية. وبذلك تتبع برنامج منظم للخفض من المخلفات الخطرة والانعكاسات السلبية على البيئة مع دراسة التكاليف البيئية، من خلال أداة أساسية تعكس لنا الوضعية البيئية للمؤسسات الاقتصادية تدعى بالأداء البيئي. إلى جانب الاعتماد على مجموعة من المؤشرات تقيس مستوى الأداء البيئي في المؤسسة (MAHDJOURI Nour Elhouda, 2017, p. 23)

مفهوم الأداء البيئي : يوجد عدة تعاريف للأداء البيئي نذكر أهمها :

1.4. التعريف الأول: هو " النتائج التي تتحصل عليها المؤسسة من خلال تعاملها مع البيئة" (DUPORT Michelle, 2016, p. 4)

2.4 التعريف الثاني: هو " النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمنظمة" (NABSIAB Abdul Wahid and Goh Yen Nee, 2010)

مما تقدم يمكن استخلاص مفهوم الأداء البيئي على أنه: النتائج القابلة للقياس نتيجة تعامل المؤسسة مع جوانبها البيئية من أجل حماية البيئية والمحافظة عليها (نور الهدى محجوبي، أمينة مخلفي، 2016، صفحة 79)

الجدول رقم (1) : مؤشرات الأداء البيئي في المؤسسات النفطية

مؤشرات الأداء البيئي	الأمثلة
مؤشرات بيئية تسيرية	1- مؤشر انبعاثات الغازية
	2- مؤشر استهلاك الموارد والطاقة
	3- مؤشر تسيير النفايات
	4- القوانين والتشريعات البيئية
مؤشرات مالية الزامية	1- مؤشر التكاليف البيئية
	2- مؤشر الاستثمارات البيئية
	3- مؤشر الضرائب والرسوم البيئية
مؤشرات بيئية	كمية الانبعاثات الغازية
بيئية	كمية استهلاك (الماء، الكهرباء، الوقود، الغاز)
تسيرية	كمية النفايات المخزنة والمخلفات الخطيرة
	تطبيق والتزام بمختلف القوانين والتشريعات البيئية
مؤشرات مالية	قيمة التكاليف البيئية
الزامية	قيمة الاستثمارات البيئية
	قيمة الضرائب والرسوم البيئية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نور الهدى محجوبي، أمينة مخلفي، "تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية -دراسة حالة المركب النفطي حوض بركاوي-"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ورقة، العدد 05، 2016، ص80.

5.- الطريقة والأدوات :

تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة النظرية المتعلقة بمتطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO 14001 والأداء البيئي، أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، وذلك من خلال دراسة ميدانية لمؤسسة سوناطراك منطقة حاسي مسعود. كما تم استخدام البرنامج الإحصائية SPSS.23 لتحليل الارتباط، EVIEWS لتحليل الانحدار في الدراسة القياسية.

هيكل البحث: بغية معالجة الموضوع محل الدراسة، فقد تم تقسيمه إلى إطارين:

- الإطار النظري: نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO 14001 والأداء البيئي؛
- الإطار التطبيقي: متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 والأداء البيئي لمؤسسة سوناطراك.

6- النتائج ومناقشتها :

أولاً- قياس العلاقة بين متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 والأداء البيئي لمؤسسة سوناطراك: تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان كأداة لجمع البيانات، حيث تم إعداد استمارة مكونة من 52 سؤال مقسمة إلى ثلاثة أجزاء، تتمثل فيما يلي:

الجزء الأول: يتضمن المعلومات الشخصية المتعلقة بالعامل في مؤسسة سوناطراك، وذلك فيما يخص الجنس العمر، المستوى التعليمي وسنوات الخبرة؛

الجزء الثاني: الأسئلة الخاصة بمتطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 في مؤسسة سوناطراك (التخطيط، التنفيذ والتشغيل، الرقابة ومراجعة الإدارة)؛

الجزء الثالث: الأسئلة الخاصة بمؤشرات الأداء البيئي (المؤشرات البيئية التشغيلية والمؤشرات المالية الإلزامية) في مؤسسة سوناطراك.

1- عرض نتائج محاور الاستبيان

أ- صدق وثبات الأداة : من خلال تحديد صدق وثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبيان، تم

اختبار مدى صدق الاستبيان باستخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha).

الجدول رقم (2): ثبات أداة الاستبيان

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,976	50

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.23

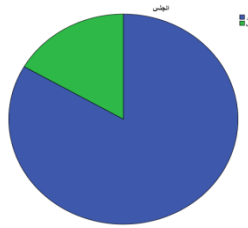
من الجدول رقم (2)، نلاحظ أن معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لأفراد العينة كوحدة واحدة وللإستبيان بشكل عام يقدر بـ 97,6%، وهي نسبة ممتازة تدل على مستوى عال من الصدق والثبات لأداة القياس.

ب- تحليل محور المعلومات الشخصية: نعرض تحليل المعلومات الشخصية المتعلقة بالعامل في

مؤسسة سوناطراك، وذلك فيما يخص الجنس، العمر، المستوى التعليمي وسنوات الخبرة:

1.6. بيانات متعلقة بالجنس

الشكل رقم (2): بيانات متعلقة بجنس أفراد العينة

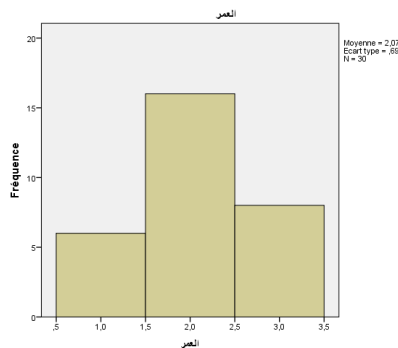


المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.23

يوضح الشكل رقم (2)، أن أغلبية أفراد العينة المدروسة من الذكور بنسبة تقدر بـ 83,3%، في حين لا تتعدى نسبة الإناث في العينة المدرسة بـ 16,7%، وهذا راجع إلى طبيعة نشاط مؤسسة سوناطراك المتمثل في القطاع النفطي التي تتطلب نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث.

2.6. بيانات متعلقة بالعمر.

الشكل رقم (3): بيانات متعلقة بعمر أفراد العينة

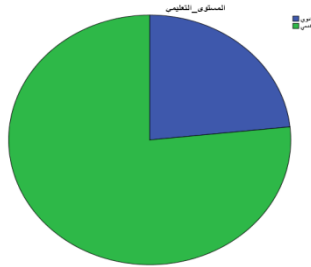


المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.23

يوضح الشكل رقم (3)، أن أكبر نسبة من أفراد العينة المدروسة تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 45 سنة حيث تقدر بـ 53,3%، وهذا ما يوضح اعتماد المؤسسة على المورد البشري ذات الفئة الشابة، تم تليها الفئة العمرية الأكثر من 45 سنة بنسبة بـ 26,7%، بينما الفئة العمرية الأقل من 30 سنة تمثل أقل نسبة بحوالي 20%،

3.6. بيانات متعلقة بالمستوى التعليمي

الشكل رقم (4): بيانات متعلقة بالمستوى التعليمي

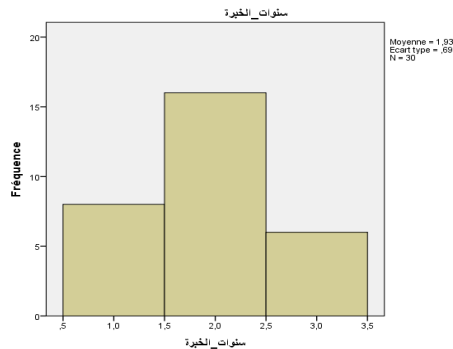


المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.23

يبين الشكل رقم (4)، اعتماد المؤسسة على خريجي الجامعات والذين يتمتعون بالكفاءة والقدرة على الإبداع والعمل، حيث بلغت نسبتهم 76,7% من حجم العينة، كما سجلت نسبة ضعيفة والخاصة بعمال ذا مستوى ثانوي والمقدرة بـ 23,3%، مما يدل على أهمية مستوى التكوين في المؤسسة محل الدراسة، وتم تسجيل نسبة معدومة للمستويين الإبتدائي والمتوسط.

4.6. بيانات متعلقة بسنوات الخبرة لأفراد العينة

الشكل رقم (5): بيانات متعلقة بسنوات الخبرة لأفراد العينة



المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.23

يوضح الشكل رقم (5)، أن أغلبية سنوات الخبرة لدى أفراد العينة تتراوح من 6 إلى 15 سنة بنسبة 53,3%، وهذه النسبة تمثل أكثر من نصف حجم العينة، وهذا يعطي نتائج واقعية أكثر بحكم خبرة وقدرة أفراد العينة من أداء نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 داخل المؤسسة محل الدراسة.

ج- تحليل محور متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 في مؤسسة سوناطراك: يتم قياس متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 من خلال (التخطيط، التنفيذ

والتشغيل، الرقابة ومراجعة الإدارة) في مؤسسة سوناتراك، ولمعرفة درجة تطبيق هذه المتطلبات تم تقسيم أطوال الفئات وفق لسلم ريكارت الخماسي، وذلك من خلال مايلي: طول الفئة= عدد الحالات/ عدد المسافات أي (0,8= 5/4) والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): مقياس الاجابة على سلم ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.25 إلى 5

المصدر : من إعداد الباحثين.

1. اختبار درجة تطبيق متطلب التخطيط: نعرض نتائج الاستبيان الخاص بمتطلب التخطيط، الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلب التخطيط

عناصر المتطلب	رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
السياسة البيئية	1	3,77	1,073	أوافق
	2	4,27	0,6400	أوافق بشدة
	3	4,00	0,9100	أوافق
الجوانب البيئية	1	3,93	0,740	أوافق
	2	3,77	8980,	أوافق
المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى	1	3,90	0,923	أوافق
	2	3,90	0,845	أوافق
الأهداف، الغايات والبرامج	1	3,90	0,759	أوافق
	2	3,73	1,015	أوافق
	3	3,70	1,088	أوافق

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.23 يوضح الجدول رقم (4)، أن أغلب إجابات أفراد العينة موجه نحو (أوافق)، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على تطبيق هذا النوع من متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 داخل مؤسسة سوناتراك، وبناءً على النتائج المتحصل عليها تقوم المؤسسة محل الدراسة بتطبيق

جميع عناصر متطلب التخطيط المتمثلة في (السياسة البيئية، الجوانب البيئية، المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى والأهداف، الغايات والبرامج).

5.6. اختبار درجة تطبيق متطلب التنفيذ والتشغيل: نعرض نتائج الاستبيان الخاص بمتطلب التنفيذ والتشغيل الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلب التنفيذ والتشغيل

عناصر المتطلب	رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
الموارد، الأدوار،	1	3,67	1,061	أوافق
المسؤولية والسلطة	2	3,87	0,9370	أوافق
الكفاءة، التدريب	1	3,63	1,129	أوافق
والتوعية	2	3,30	1,393	محايد
	3	3,77	1,040	أوافق
الاتصال	1	3,80	0,8050	أوافق
	2	3,70	0,9520	أوافق
التوثيق	1	3,93	0,7850	أوافق
	2	3,93	0,8280	أوافق
التحكم بالتوثيق	1	4,03	0,6690	أوافق
	2	4,03	0,7180	أوافق
التحكم بالعمليات	1	4,00	0,7880	أوافق
	2	3,90	1,029	أوافق
الاستعداد	1	4,00	0,7880	أوافق
والاستجابة للطوارئ	2	4,00	0,7430	أوافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل

الإحصائي SPSS.23

يوضح الجدول رقم (5)، أن أغلب إجابات أفراد العينة موجه نحو (أوافق)، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على تطبيق هذا النوع من متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001

داخل مؤسسة سوناطراك، وبناءاً على النتائج المتحصل عليها تقوم المؤسسة محل الدراسة بتطبيق جميع عناصر متطلب التنفيذ والتشغيل المتمثلة في (الموارد، الأدوار، المسؤولية والسلطة، الكفاءة، التدريب والتوعية، الاتصال، التوثيق، التحكم بالتوثيق، التحكم بالعمليات، الاستعداد والاستجابة للطوارئ).

6.6. اختبار درجة تطبيق متطلب الرقابة: نعرض نتائج الاستبيان الخاص بمتطلب الرقابة، الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلب الرقابة

عناصر المتطلب	رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
المتابعة والقياس	1	3,93	0,9070	أوافق
	2	3,87	1,008	أوافق
تقييم المطابقة	1	3,63	1,098	أوافق
	2	3,67	0,9940	أوافق
عدم المطابقة، العمل التصحيحي والعمل الوقائي	1	3,70	0,8770	أوافق
	2	3,53	0,9370	أوافق
ضبط السجلات	1	3,63	0,9280	أوافق
	2	3,23	1,104	محايد
	3	3,40	1,003	أوافق
التدقيق	1	3,73	0,8280	أوافق
	2	3,67	0,8020	أوافق
	3	3,80	0,8050	أوافق

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي

SPSS.23

يوضح الجدول رقم (6)، أن أغلب اجابات أفراد العينة موجه نحو (أوافق)، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على تطبيق هذا النوع من متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة

ISO14001 داخل مؤسسة سوناتراك، وبناءً على النتائج المتحصل عليها تقوم المؤسسة محل الدراسة بتطبيق جميع عناصر متطلب الرقابة المتمثلة في (المتابعة والقياس، تقييم المطابقة، عدم المطابقة، العمل التصحيحي والعمل الوقائي، ضبط السجلات، التدقيق).

7.6 اختبار درجة تطبيق مراجعة الإدارة: نعرض نتائج الاستبيان الخاص بمتطلب مراجعة الإدارة الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتطلب مراجعة الإدارة

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الانجاء
1	3,73	0,7850	أوافق
2	4,00	0,7880	أوافق
3	3,90	0,8450	أوافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.23

يوضح الجدول رقم (7)، جميع إجابات أفراد العينة موجه نحو (أوافق)، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على تطبيق هذا النوع من متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 داخل مؤسسة سوناتراك، وبناءً على النتائج المتحصل عليها تقوم المؤسسة محل الدراسة بتطبيق ما ينص عليه متطلب مراجعة الإدارة.

7. تحليل محور الأداء البيئي في مؤسسة سوناتراك: يتم قياس الأداء البيئي في مؤسسة سوناتراك، من خلال المؤشرات البيئية التسيرية والمؤشرات المالية الإلزامية.

نعرض نتائج الاستبيان الخاص بمؤشرات الأداء البيئي في مؤسسة سوناتراك، الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بمؤشرات الأداء البيئي

المؤشرات	رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
المؤشرات البيئية التسيرية	1	3,90	0,7120	أوافق
	2	4,03	0,8090	أوافق
	3	4,00	0,6430	أوافق
	4	3,57	0,9710	أوافق
المؤشرات المالية الإلزامية	1	3,60	0,8940	أوافق
	2	3,67	0,8440	أوافق
	3	3,73	0,7400	أوافق
	4	3,83	0,9860	أوافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.23 يوضح الجدول رقم (7)، أن جميع اجابات أفراد العينة موجه نحو (أوافق)، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على تطبيق مؤشرات الأداء البيئي داخل مؤسسة سوناتراك، وبناءً على النتائج المتحصل عليها تقوم المؤسسة محل الدراسة بتطبيق مؤشرات الأداء البيئي المتمثلة في (المؤشرات البيئية التسيرية والمؤشرات المالية الإلزامية).

ثانياً- اختبار العلاقة بين متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 والأداء البيئي

لمؤسسة سوناتراك:

يتم اختبار العلاقة بين متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 والأداء البيئي لمؤسسة سوناتراك، حيث نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 يتضمن (التخطيط، التنفيذ والتشغيل، الرقابة ومراجعة الإدارة) والأداء البيئي يتضمن (مؤشرات بيئية تسيرية ومؤشرات مالية إلزامية).

الجدول رقم (8): مصفوفة الارتباط بين متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 والأداء البيئي لمؤسسة سوناتراك

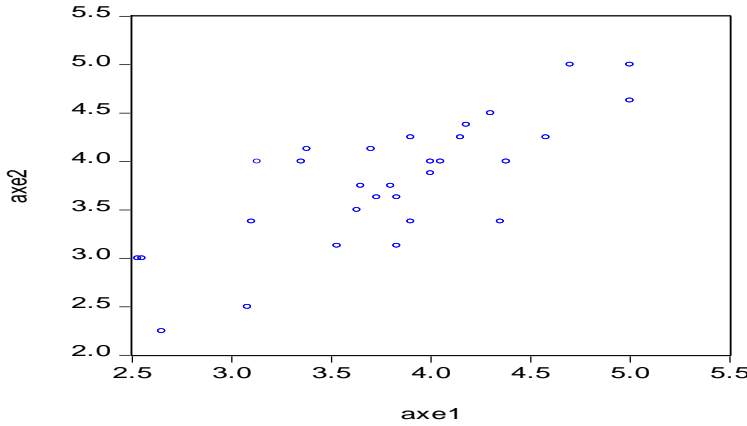
			Axe1	Axe2
Rho de Spearman	Axe1	Coefficient de corrélation	1,000	,720**
		Sig. (bilatéral)	.	,000
		N	30	30
	Axe2	Coefficient de corrélation	,720**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	.
		N	30	30

Axe1: متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 ، Axe2: الأداء البيئي

المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.23

يتضح من خلال الجدول رقم (8)، أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 والأداء البيئي لمؤسسة سوناتراك، وهي علاقة طردية موجبة وقوية حيث بلغ معامل الارتباط ($r=0,720$) ، وأن مستوى الدلالة ($Sig=0,000$) هو أقل من $(\alpha 0.05)$ ، وهذا يدل على أن التطبيق الفعال لمتطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 حسن من الأداء البيئي لمؤسسة سوناتراك. ولمعرفة أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 على الأداء البيئي لمؤسسة سوناتراك، نتبع الخطوات التالية: أولاً توصيف النموذج، ثانياً تقدير النموذج، ثالثاً تشخيص النموذج، رابعاً دراسة المشاكل القياسية. أولاً- توصيف النموذج: نحدد الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج، وذلك بدراستها بيانياً وحسابياً.

الشكل رقم (6): دراسة النموذج بيانيا



المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي EViews

يتضح من خلال الشكل البياني رقم (6)، أن سحابة النقاط لا تظهر لنا بوضوح الشكل الدالي، مما نلجأ إلى معرفتها حسابيا.

2- حسابيا: ويتم ذلك باستعمال معايير المفاضلة AIC، SC و HQ، فإننا نخير مجموعة نماذج مقدر (الخطي، النصف اللوغاريتمي الأول، النصف للوغاريتمي الثاني واللوغاريتمي) ونختار الأفضل بينهما والذي يأخذ أقل قيم، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (9): حساب معايير المفاضلة AIC، SC و HQ

المعايير	AIC	SC	HQ
النماذج الخطي	1.178724	1.272137	1.208607
النصف اللوغاريتمي الأول	-1.301433	-1.208020	-1.271550
النصف اللوغاريتمي الثاني	1.204753	1.298167	1.234637
اللوغاريتمي	-1.306741	-1.213328	-1.276857

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي EViews

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9)، أن النموذج اللوغاريتمي هو الذي يأخذ أقل قيم لهذه المعايير وعليه فإننا نعلم عليه فيما تبقى من تحاليل.

ثانيا- تقدير النموذج: باستخدام طريقة المربعات الصغرى فإن نتيجة تقدير النموذج المختارة موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): نتيجة تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1059	1.670987	0.168978	0.282360	C
0.0000	6.181138	0.126916	0.784485	LOG(AXE1)
1.317735	Mean dependent var	0.577081		R-squared
0.184199	S.D. dependent var	0.561976		Adjusted R-squared
-1.306741	Akaike info criterion	0.121909		S.E. of regression
-1.213328	Schwarz criterion	0.416132		Sum squared resid
-1.276857	Hannan-Quinn criter.	21.60111		Log likelihood
1.973080	Durbin-Watson stat	38.20647		F-statistic
		0.000001		Prob(F-statistic)

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي EIEWS

8. - تشخيص النموذج: ويتم من خلال طريقتين وهما دراسة معنوية النموذج ودراسة قوة الإرتباط، من خلال الجدول السابق نستنتج مايلي:

1.8. دراسة معنوية النموذج: يتم قياسها جزئيا باستعمال احتمال احصاءة T (ستيودنت) أو استعمال قيمة التوزيع الطبيعي وهي 1,96 (عند 5%)، حيث نلاحظ من الجدول رقم (10) أن:

- قيمة معلمة الثابت تساوي 1.670 وهي أكبر من 0,05، إذن قيمة T ليس لديها معنوية احصائية مما يعني أن الثابت لا يؤثر في المتغير التابع (الأداء البيئي).

- أما قيمة المعلمة المضروبة في المتغير المستقل (متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001) تساوي 0.282 وهي أقل من 1,96، وبالتالي فإننا نتحصل على المعادلة التالية:

$$\text{LOG(AXE2)} = 0.282 + 0.784 \times \text{LOG(AXE1)}$$

أما قياس معنوية النموذج كليا، نستعمل احتمال احصاءة F حيث يجب أن تكون الأقل من 0,05، من خلال الجدول رقم (10) فنلاحظ أن قيمة F أقل من 0,05، وهذا يعني أن متطلبات نظام الإدارة البيئية (التخطيط، التنفيذ والتشغيل، الرقابة ومراجعة الإدارة) تؤثر على الأداء البيئي.

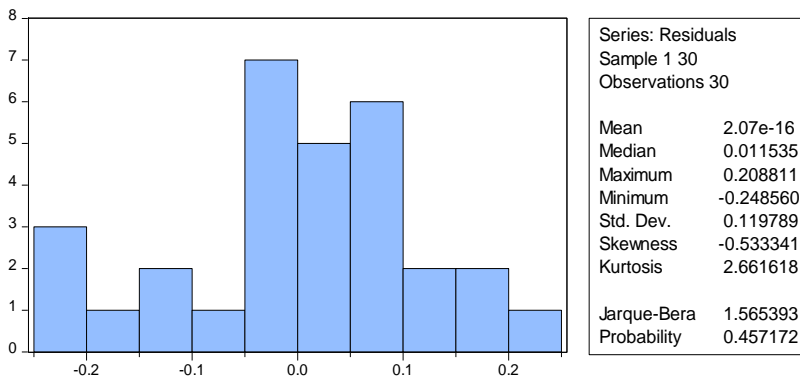
رابعا: دراسة المشاكل القياسية: تتمثل المشاكل القياسية في أربعة وهي: 1- الارتباط الذاتي للأخطاء في السلاسل الزمنية، 2- التعدد الخطي، 3- التوزيع الطبيعي للبواقي، 4- اختلاف التباين.

1- الارتباط الذاتي للأخطاء في السلاسل الزمنية: لا يمكننا دراسته لأننا أمام بيانات مقطعية (أشخاص طبيعيين مستجوبين).

2- التعدد الخطي: فلا ندرسه لأننا أمام انحدار بسيط.

3- التوزيع الطبيعي للبواقي: لا ندرسه لأن حجم العينة يساوي 30، مما يعني أنها موزعة طبيعيا والبيان التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (7): بيان العينة الموزعة طبيعيا



المصدر: مخرجات برنامج التحليل الإحصائي EViews

4- اختلاف التباين: نقوم باختبار وجود اختلاف في التباين من عدمه ونتيجة لذلك تظهر من خلال اختبار ARCH بدرجة 2

الجدول رقم (11): اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.6795	Prob. F(2,25)	0.392491	F-statistic
0.6530	Prob. Chi-Square(2)	0.852415	Obs*R-squared

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي EViews

من خلال الجدول رقم (11)، يتبين أنه لا يوجد اختلاف في التباين وعليه فنموذج جيد. ومن أجل التفصيل أكثر نعرض أثر متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 (التخطيط، التنفيذ والتشغيل، الرقابة ومراجعة الإدارة) على مؤشرات الأداء البيئي (المؤشرات البيئية التشغيلية والمؤشرات المالية الإلزامية) لمؤسسة سوناطراك كل على حدى، من خلال مصفوفة الارتباط تم نقوم بتحليل وتفسير المصفوفة.

الءءول رقم (12): مصفوفة الارتباط ببب مءءلباء نظام الإءارة الببئفة ٱبق مواصفاء ISO14001

	Dime1.1	Dime1.2	Dime1.3	Dime1.4	Dime2.1	Dime2.2
Rho	1,000	,888**	,797**	,635**	,701**	,599**
de						
de						
Spea		,000	,000	,000	,000	,000
erman						
	N	30	30	30	30	30
Dime1.2	,888**	1,000	,832**	,750**	,668**	,601**
Coefficient de						
corrélacion						
Sig. (bilatéral)	,000	.	,000	,000	,000	,000
N	30	30	30	30	30	30
Dime1.3	,797**	,832**	1,000	,856**	,755**	,693**
Coefficient de						
corrélacion						
Sig. (bilatéral)	,000	,000	.	,000	,000	,000
N	30	30	30	30	30	30
Dime1.4	,635**	,750**	,856**	1,000	,634**	,538**
Coefficient de						
corrélacion						
Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	.	,000	,002
N	30	30	30	30	30	30
Dime2.1	,701**	,668**	,755**	,634**	1,000	,857**
Coefficient de						
corrélacion						
Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	,000	.	,000
N	30	30	30	30	30	30
Dime2.2	,599**	,601**	,693**	,538**	,857**	1,000
Coefficient de						
corrélacion						
Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	,002	,000	.

N	30	30	30	30	30	30
---	----	----	----	----	----	----

Dime1.1: متطلب التخطيط، Dime1.2: متطلب التنفيذ والتشغيل، Dime1.3: متطلب الرقابة،
Dime1.4: متطلب مراجعة الإدارة، Dime2.1: المؤشرات البيئية التسييرية، Dime2.2: المؤشرات المالية
الإلزامية.

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS.23

يتضح من خلال الجدول رقم (12) النتائج التالية:

- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ما بين متطلب التخطيط والمؤشرات البيئية التسييرية
لمؤسسة سوناطراك، وهي علاقة طردية موجبة وقوية حيث بلغ معامل الارتباط ($r=0,701$)، وأن
مستوى الدلالة ($Sig=0,000$) هو أقل من $(\alpha 0.05)$ ، وهذا يدل على أن تطبيق متطلب التخطيط أدى
إلى تحسين المؤشرات البيئية التسييرية.

- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ما بين متطلب التخطيط والمؤشرات المالية الإلزامية
لمؤسسة سوناطراك، وهي علاقة طردية موجبة وقوية حيث بلغ معامل الارتباط ($r=0,559$)، وأن
مستوى الدلالة ($Sig=0,000$) هو أقل من $(\alpha 0.05)$ ، وهذا يدل على أن تطبيق متطلب التخطيط أدى
إلى تحسين المؤشرات المالية الإلزامية.

- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ما بين متطلب التنفيذ والتشغيل والمؤشرات البيئية
التسييرية لمؤسسة سوناطراك، وهي علاقة طردية موجبة وقوية حيث بلغ معامل الارتباط ($r=0,668$)،
وأن مستوى الدلالة ($Sig=0,000$) هو أقل من $(\alpha 0.05)$ ، وهذا يدل على أن تطبيق متطلب التنفيذ
والتشغيل أدى إلى تحسين المؤشرات البيئية التسييرية.

- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ما بين متطلب التنفيذ والتشغيل والمؤشرات المالية
الإلزامية لمؤسسة سوناطراك، وهي علاقة طردية موجبة وقوية حيث بلغ معامل الارتباط ($r=0,601$)،
وأن مستوى الدلالة ($Sig=0,000$) هو أقل من $(\alpha 0.05)$ ، وهذا يدل على أن تطبيق متطلب التنفيذ
والتشغيل أدى إلى تحسين المؤشرات المالية الإلزامية.

- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ما بين متطلب الرقابة والمؤشرات البيئية التسييرية لمؤسسة
سوناطراك، وهي علاقة طردية موجبة وقوية حيث بلغ معامل الارتباط ($r=0,755$)، وأن مستوى
الدلالة ($Sig=0,000$) هو أقل من $(\alpha 0.05)$ ، وهذا يدل على أن تطبيق متطلب الرقابة أدى إلى تحسين
المؤشرات البيئية التسييرية.

- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ما بين متطلب الرقابة والمؤشرات المالية الإلزامية لمؤسسة سوناطراك، وهي علاقة طردية موجبة وقوية حيث بلغ معامل الارتباط ($r=0,693$)، وأن مستوى الدلالة ($Sig=0,000$) هو أقل من $(\alpha 0.05)$ ، وهذا يدل على أن تطبيق متطلب الرقابة أدى إلى تحسين المؤشرات المالية الإلزامية.

- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ما بين متطلب مراجعة الإدارة والمؤشرات البيئية التسييرية لمؤسسة سوناطراك، وهي علاقة طردية موجبة وقوية حيث بلغ معامل الارتباط ($r=0,634$)، وأن مستوى الدلالة ($Sig=0,000$) هو أقل من $(\alpha 0.05)$ ، وهذا يدل على أن تطبيق متطلب مراجعة الإدارة أدى إلى تحسين المؤشرات البيئية التسييرية.

- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ما بين تطبيق متطلب مراجعة الإدارة والمؤشرات المالية الإلزامية لمؤسسة سوناطراك، وهي علاقة طردية موجبة وقوية حيث بلغ معامل الارتباط ($r=0,538$)، وأن مستوى الدلالة ($Sig=0,000$) هو أقل من $(\alpha 0.05)$ ، وهذا يدل على أن تطبيق متطلب مراجعة الإدارة أدى إلى تحسين المؤشرات المالية الإلزامية.

من خلال النتائج المذكورة أعلاه، يتبين أن أعلى قوة ارتباط برزت ما بين متطلب الرقابة والمؤشرات البيئية التسييرية، حيث بلغ معامل الارتباط ($r=0,755$)، في حين يتبين أن أقل درجة ارتباط واردة ما بين متطلب مراجعة الإدارة والمؤشرات المالية الإلزامية بدرجة مقدارها ($r=0,538$)، وجميع قيم معاملات الارتباط الأخرى هي ما بين القيمتين السابقتين، وهذا يعكس الترابط الوثيق بين متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 ومؤشرات الأداء البيئي لمؤسسة سوناطراك وهذا حسب الترتيب التالي: متطلب الرقابة، متطلب التنفيذ والتشغيل، متطلب التخطيط ومتطلب مراجعة الإدارة.

9- الخاتمة :

هدفت الدراسة في جوهرها إلى قياس العلاقة بين متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 ومؤشرات الأداء البيئي في المؤسسات النفطية ومدى الارتباط بينها، عن طريق دراسة ميدانية لمؤسسة سوناطراك بمنطقة حاسي مسعود ولاية ورقلة، حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- الأداء البيئي لمؤسسة سوناطراك حاسي مسعود في تحسن مستمر وهذا نتيجة تطبيقها الجيد لمتطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001؛

– تبين من خلال الدراسة القياسية أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ما بين نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 والأداء البيئي لمؤسسة سوناطراك، بنسبة 72 % وهي علاقة طردية موجبة وقوية وهذا يدل على أن التطبيق الفعال لنظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 حسن من الأداء البيئي لمؤسسة سوناطراك؛

– اتضح أيضا من خلال الدراسة القياسية أن أعلى قوة ارتباط برزت ما بين متطلب الرقابة والمؤشرات البيئية التسييرية، بنسبة 75%، يعني كل ارتفاع متطلب الرقابة (المتابعة والقياس، تقييم المطابقة، عدم المطابقة، العمل التصحيحي والعمل الوقائي، ضبط السجلات، التدقيق) وكان ذو دقة ارتفع الإلتزام بالمؤشرات البيئية التسييرية (مؤشر الانبعاثات الغازية، مؤشر الموارد والطاقة، مؤشر تسيير النفايات ومؤشر التكوين في مجال البيئة). في حين تبين أن أقل درجة ارتباط واردة ما بين متطلب مراجعة الإدارة والمؤشرات المالية الإلزامية بنسبة 53% وجميع قيم معاملات الارتباط الأخرى هي ما بين القيمتين السابقتين، وهذا يعكس الترابط الوثيق بين متطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 ومؤشرات الأداء البيئي في مؤسسة سوناطراك وهذا حسب الترتيب التالي: متطلب الرقابة، متطلب التنفيذ والتشغيل، متطلب التخطيط ومتطلب مراجعة الإدارة؛

حيث أدى التطبيق الفعال والجيد لمتطلبات نظام الإدارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 (التخطيط، التنفيذ، الرقابة ومراجعة الإدارة) المتجسدة في حلقة (PDCA) في المؤسسة سوناطراك بشكل جلي في تفعيل وتحسين أدائها البيئي، وذلك من خلال النتائج الإيجابية المحققة في المؤشرات البيئية التسييرية والمؤشرات المالية الإلزامية للمؤسسة محل الدراسة، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

10 - قائمة المراجع

- 1- محجوبي نور الهدى، (2018)، "أثر تطبيق نظام الادارة البيئية طبق مواصفة ISO14001 في المؤسسات النفطية -دراسة ميدانية دراسة ميدانية لوحدة معالجة الخام جنوب"UTBS" سوناطراك حاسي مسعود للفترة 2011-2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 2- منظمة ISO ، (1964)، هي إتحاد عالمي يضم هيئات التقييس الوطنية في العديد من دول العالم، وهي هيئة غير حكومية تتمتع بالصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة ومقرها بالمدينة جونيف بالسويسرا تعمل على توحيد وتطوير المواصفات العالمية في جميع الأنشطة ذات العلاقة بالجودة والبيئة..
- 3- مؤتمر الأمم المتحدة الثاني حول البيئة والتنمية (1992)، "قمة الأرض" المنعقد في ريو دي جانيرو "البرازيل" هدفه حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر والمحافظة على البيئة.
- 4- نور الهدى محجوبي، أمينة مخلفي، (2016)، "تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية - دراسة حالة المركب النفطي حوض بركاوي -"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ورقلة، العدد 05.
- 5- DUPORT Michelle " Les systèmes d'indicateurs de performance environnementale (IPE), entre communication et contrôle ,"Comptabilité - Contrôle - Audit, p 4, Articles en document téléchargé depuis , 17/12/2016, www.cairn.info
- 6- International Organization Standard,(2016) "ISO 14001 Environmental management systems- requirements with guidance for use", 2nd edition, www.iso.org
- 7- MAHDJOUBI Nour Elhouda, et al, "Impact du Système de Management Environnemental, selon ISO14001, sur la performance environnemental de la compagnie pétrolière Algérienne Sonatrach -Cas de l'unité de traitement de Brut Sud (UTBS) Hassi-Messaoud", Revue des Sciences Humaines, Université BISKRA, ALGERIE, N°46, 2017
- 8- NABSIAH Abdul Wahid and Goh Yen Nee, (2010)"The Effect of Environmental Management System ISO 14001 Implementation on SME

Performance: An Empirical Study in Malaysia" paper, Journal of Sustainable Development, Graduate School of Business, Universiti Sains Malaysia, Penang, Malaysia.

- 9- YAMELL Patrick, (1999)" Implementing an ISO 14001", Environmental management system", School of resource & Environmental management, Canada

التنمية المحلية في ظل الحكم الراشد بين الواقع والمأمول
-دراسة تحليلية للفترة (1998-2018) -

Développement local sous la bonne gouvernance entre réalité et espoir
Une étude analytique pour la période(1998-2018)

د. بوفاتح الطيب

د. مقتيت عبد القادر*

جامعة عمار ثلجي الأغواط

جامعة وهران 1

tayebboufateh@gmail.com

megtitabdelkader@yahoo.com

Received:10/02/2019

Accepted: 06/05/2019

Published:30/06/2019

ملخص:

يعد وجود التحكم المؤسسي أمرا ضروريا لإيجاد نظاما رقابيا محكما والذي يمكن إن يساهم في تحسين أداء القطاعات من خلال مخططات التنمية المحلية في ظل الحكومة القائمة على الشفافية و محاربة الفساد وتحسين إدارة المخاطر بتحديد الجهات وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف المشاركة في أطر إدارية، ومراقبة قبلية وبعديّة للحد من المخاطر والخسائر، ومن الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي ضرورة وجود جهاز تدقيق داخلي كفاء ولجنة للتدقيق يساهمان في حماية حقوق المساهمين والحفاظ على الأموال وتوفير المعلومات الموثوق، مما يتطلب ضرورة التعاون البناء بينهما من جهة ، وبينهما وبين المدقق الخارجي من جهة أخرى، كل هذا لإنجاح التنمية المحلية الجزائرية في ظل الحوكمة .

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، الحكم الراشد، الإصلاحات، الشفافية.

تصنيف JEL: O01,R11

Abstract:

Institutional control is necessary to create a prudent regulatory system that can contribute to improving the performance of sectors through local development plans under a transparent and anti-corruption government and improving risk management. The allocation of responsibilities and powers among the various parties involved in administrative frameworks,

* المؤلف المرسل : د. مقتيت عبد القادر ، الايميل : megitabdelkader@yahoo.com

and tribal and remote control to reduce risks and losses, One of the basic pillars of institutional governance is the need for an efficient internal audit system and an audit committee to contribute to the protection of shareholders' rights, the preservation of funds and the provision of reliable information, Which requires the need for constructive cooperation between them, on the one hand, and between them and the external auditor on the other hand, all this to make the success of the Algerian local development under the governance.

key words : Local development, Governance, Fixes, transparency.

Jel Classification Codes: R11,001

1. مقدمة:

لقد حظي مفهوم الحكم الرشيد باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة و مع تصاعد مؤشر اللامركزية و اتساع صلاحيات الإدارات العمومية و المؤسساتية وقع توأم بين الحوكمة [الحكم الرشيد] و التنمية المحلية مما جعلهما أشد وثاقا و اقترانا فعلا شعار المصلحة العامة و تجسدت الشرعية في الهيئات المحلية و زُويعت شروط التنمية المستدامة، و أثمرت سياسة إصلاحية شملت الجماعات المحلية و المجتمع المدني، و مع كل هذا التحسن و النقلية النوعية يبقى الباب مفتوح أمام المقترحات الجادة المعززة و المدعمة لدور الجماعات المحلية، و ترقية التنمية بشقيها المحلية و الإقليمية، و خلق أطر تساهم في تفعيل نظام الحوكمة و إشراك جميع طبقات المجتمع المدني. و محاولة للمشاركة في هذا البناء و وضع لبنة في هذا السياق بمدخلة بعنوان "التنمية المحلية في ظل الحوكمة بين الواقع و المأمول" و تحقيقا للمقصود ارتأيت أن أسير على منهجية علمية بيانا على النحو الآتي :

1.1. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى :

- بيان دور الحوكمة في دفع عجلة التنمية المحلية دور الشركات العائلية الجديدة، و محاولة إنقاذ الشركات المفلسة.
- الاستفادة من تجارب الدول المطبقة للحوكمة المؤسساتية و نجا عنها في دفع عجلة التنمية.
- الاعتماد على الدراسة التحليلية الواقعية و عدم الاكتفاء بالدراسات النظرية الجوفاء.

2.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة إلى الاهتمام المتزايد من طرف الدولة بدفع التنمية المحلية في ظل الحكم الراشد أو ما يسمى بحكومة الشركات و قد أثبتت الدراسات أن نجاح الشركات، وإعادة بعث التنمية المحلية مرهون بتطبيق حوكمة رشيدة تقوم على الشفافية و المساءلة و المحاسبة، كما أظهرت أن هذا النظام يلعب دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة للدول و من هنا جاء العزم على رسم معالم هذه المقالة مركزا من خلالها على تحقيق ثلاث أهداف رئيسة.

3.1. فرضيات الدراسة

- الفرضية الأولى : تطبيق مبادئ الحكم الراشد يساهم بشكل كبير في تحسين التسيير المؤسسي و الذي بدوره يساعد على تحقيق التنمية المحلية .

- الفرضية الثانية : تلعب الشركات دورا بارزا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. مفهوم الحوكمة، أهميتها، و أهم النظريات المفسرة للحكومة

بعد الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في كثير من الشركات العالمية وبالخصوص في الدول المتقدمة كالانبيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م، و أزمة شركة Enron والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م غيرها ظهرت نظرية الحوكمة و ازداد انتشار مفهومها (بوقرة رابح، و غانم هاجرة، 2012، صفحة 15) بصورة أوسع، وهذا مما يعني فعالية الدور الذي يقوم بدوره هذا المصطلح وما يرافقه من وسائل للعلاج والإصلاح لمثل هذه الانبيارات والأزمات، فما حقيقة الحوكمة؟ و ما أسباب ظهورها؟ و ما هي نظرياتها؟ و حدودها؟ و معاييرها؟

1. مفهوم الحوكمة .

الحوكمة لغة : مادة [ح ك م] الحكم : القضاء، وجمعه أحكام، وقد حكم عليه بالأمر يحكم حكما و حكومة، والحاكم، منفذ الحكم، والجمع حكام، وهو الحكم، وحاكمه إلى الحكم، دعاه، و حكموه بينهم، أمره أن يحكم في الأمر فاحتكم، جاز فيه حكمه، جاء فيه المطاوع على غير بابه، والقياس: فتحكم (عبد الحميد هندواوي، 1421، صفحة 3) والاسم، الأحكومة والحكومة .

قال الشاعر عمرو الأصم أبو مفروق الشيباني وهو عمرو بن قيس بن مسعود بن عامر بن أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان شاعر جاهلي، له قصائد حسان: ومثل الذي جمعت لريب الده ... رأبي حكومة المقتال (المعاني الكبير في أبيات المعاني، 1949). وأحكم الأمر، أتقنه

الحكومة اصطلاحاً: يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE ، أما الترجمة العلمية فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " (لفتاح حططاش، 2012، صفحة 16) وقد تنوعت الحدود المقدمة لمصطلح الحوكمة ، تبعاً لتوجهات متبنيها وهذه نماذج تعريفية لهذا المصطلح :

تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC للحكومة:"هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ، الإصلاح الاقتصادي اليوم، النشرة الدورية لمركز المشروعات الدولية الخاصة، أعداد متفرقة، 2010).

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ."

وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع قواعد اللعبة " (إبراهيم العيسوي، 2003) التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين (البنك الأهلي المصري، 2003)

التعريف المختار: هي مجموعة من النظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية.

2.2 . أهمية الحوكمة:

أصبحت أهمية تطبيق مبادئ الحاكمية في إدارة المؤسسات حاجة ملحة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والأزمات الناجمة عن سوء ممارسات الإدارة ، وقد أظهرت السنوات السابقة أن اقتصاديات العديد من الدول قد تعثرت نتيجة افتقارها إلى الحاكمية الجيدة مما ألحقت أضراراً بالغة بالمساهمين والدائنين والموردين وغيرهم ، وتتجلى أهمية الحوكمة فيما يلي :

- القضاء على مظاهر الفساد التي تعطل عجلة النمو .

- تحقيق التدفق المالي بسبب العوائد الاستثمارية.

- بعث الثقة في نفوس المستثمرين المحليين أو الأجانب.
- تنوع المصادر التمويلية .
- تجنب الخسائر المالية بسبب المشاكل الحسابية و من ثمة تحقيق الاستقرار، و تفادي الانهيارات المحتملة .
- تكريس مبادئ الشفافية و المراقبة و المساءلة المالية و الإدارية داخل الشركات بما يحمها من الانهيار (بوقرة رابع، و غانم هاجرة، 2012، صفحة 22)

3.2. النظريات المفسرة للحوكمة :

وُلدت النظريات العلمية المختلفة مفاهيم متباينة للحوكمة، و التي بدورها أسست منهجا علميا تأصليا لنظام الحوكمة، ظهرت بوادر نجاحه تطفوا على الساحة الاقتصادية، و في عجلة سأسلط الأضواء على أهم النظريات الفعالة للحوكمة - - نظرية الوكالة :

نظرية الوكالة بالإنجليزية (Agency Theory) هي طريقة دراسية تعتمد على تحديد العلاقة بين وسيط الأعمال والعميل، وتُساعد هذه النظرية في معرفة أفضل الحوافز الخاصة في الأفراد، والتي تظهر نتيجة نجاح الصفقات التجارية، كما تُساهم في الحدّ من النفقات التي قد تظهر بسبب حدوث خلافات بين الوسطاء والعملاء (agency theory, 2017)، وهي فرضية تساعد في تفسير العلاقات بين المتعاملين في محيط العمل، وتهدف إلى حلّ كل ما يؤثر على أهداف العمل، ومن الأمثلة على نظرية الوكالة (قصاص فتيحة، 2012) في بيئة العمل العلاقة بين المساهمين في رأس المال والمدراء التنفيذيين للشركات (agency theory, 2017) وتهتم نظرية الوكالة في متابعة طبيعة الخلافات الظاهرة نتيجة للرغبات أو الأهداف الخاصة في الوكيل والموكل، وقد تحدث هذه الخلافات بسبب عدم معرفة الموكل بالتصرفات أو القرارات الصادرة عن الوكيل، مثل أن يرى المدير التنفيذي للشركة بأنّه من الضروري المشاركة في الأعمال التجارية ضمن أسواق متنوعة من خلال زيادة الإنتاج المعتمد على رفع التكاليف الإنتاجية، من أجل المساهمة في الحصول على أرباح أعلى في المستقبل، بينما يرغب المساهمون في نموّ رأس المال الحاليّ بدلاً من دفع تكاليف إنتاج إضافية . (مهدي شرقي، 2015، صفحة

(135)

نظرية تكلفة الصفقات

لقد ركز وليامسون على تحليل تكاليف الصفقات مستندا في ذلك على دراسات سابقة ل كوز وسيمون، وذلك بالنظر إلى عمليات الإنتاج على أنها مجموعة من الخطوات منفصلة فيما بينها تكنولوجيايا.





حيث تعبر التكلفة من الناحية الاقتصادية هي قياس ما يجب أن نعطيه كي نحقق شيئاً، وتقاس بقيمة الفرصة الضائعة. ويسجل المحاسبون التكاليف التي تدفع للغير على أساس أنها تمثل تفاعل قوى العرض والطلب، إلا أنهم يسجلون تكلفة اهتلاك الأصول الثابتة من ملموسة وغير ملموسة على أساس قيمة هذه الأصول المسجلة في دفاتر المشروع في الماضي أما الصفقة : هي عبارة عن انتقال منتج أو خدمة نتيجة اعتماد مرحلة على نتائج المراحل السابقة هذا الانتقال يمكن أن يكون مكلفا، ويركز " وليامسون " على الصفقات ما بين مختلف مراحل الإنتاج التي يفرض أنها منفصلة تكنولوجيا عدا المرحلتين، وقد اعتمد " وليامسون " على تحديد العوامل المحددة لتكاليف الصفقات كخطوة أولى ثم كخطوة ثانية قيم قدرة النماذج المختلفة للتنسيق وأطلق عليها اسم " هياكل الحوكمة " ويركز في البداية على المقارنة بين المؤسسة والسوق . ينظر : نظرية تكاليف الصفقات، 2009/12م.



3. التنمية المحلية في الجزائر، ركائزها، أهدافها، نتائجها، وأثر الحوكمة في تنميتها.

تملك الجزائر تجربة تنمية رائدة ومشهورة بين دول العالم الثالث نظراً لما عرفته من نجاحات وإخفاقات وحجم الاستثمارات والجهود التي بذلت وسخرت لتنفيذها من جانب وإلى طول الفترة الزمنية التي استغرقتها من جانب آخر على مدى 40 سنة من العمل المتواصل . لذلك فإن دراسة التجربة الوقوف على إنجازاتها وسلبياتها والصعوبات التي واجهتها يعتبر أكثر من ضرورة من أجل تثمين الإيجابيات ومعالجة السلبيات وتذليل الصعوبات، وقد ركزنا في بحثنا عن جزء مهم من التجربة الجزائرية تمس التنمية المحلية ممثلة في البرامج القطاعية المخصصة للولايات (المحافظات) والبلديات الممولة بصفة نهائية من الموازنة العامة للدولة، هذه البرامج لعبت دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات المحلية لسكان بدرجة مقبولة نسبياً وكان لها الفضل في سد النقائص التي تضمنتها البرامج الممركزة ذات البعد الوطني التي تتجاوز الحاجات الخاصة بكل إقليم. (أحمد شريقي، 2009، صفحة 25)

1.3. ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر

بدأ الإحساس بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية مبكراً مع بداية المخطط الثلاثي الأول إلى اليوم وهذا جدول يظهر تطور السياسة التنموية في الجزائر:

المخطط الثلاثي الأول [1967-1969م]: 8 برامج خاصة استدرابية موجهة إلى  ولايات. المخطط الرباعي الأول (1970-1974م): 18 برنامجاً بعد التقسيم الإداري موجهة إلى  ولاية. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م)  المخططات البلدية للتنمية PCD  البرامج القطاعية غير المركزة PSD.

المخطط الخماسي الأول (1980-1987م)  وانصب اهتمام المخططات الخمسة على قطاعات ثلاثة المخطط الخماسي الثاني (1987-1989م) مخطط (2004 - 2005م)  اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والإنتمائية، تقوية العلاقة المباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية.

2.3. : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبني وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها :

- تامين الموارد البشرية والطبيعية والأملك المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات، وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الإنتاجية بما فيها شركة العائلات .
- تعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد، وترقية الأنشطة الملائمة لكل إقليم.
- تنمية البيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي .

3.3. نتائج التنمية المحلية في الجزائر من خلال مخططاتها:

3585.08	[1967- 2006]	قيمة الاستثمارات
(1998) %87.61	[من 6 إلى 15 سنة]	نسبة تـمدرس الأطفال
2006 %94.07	[من 6 إلى 15 سنة]	نسبة تـمدرس الأطفال
2009 %60 2018 ←	199 الى %12.8 (2006) %47	نسبة التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي
2006 %71	(1998) % 63	نسبة المتربصين في معاهد التكوين
2018 %85 تقريبا	(2006) %37	التزويد بالغاز الطبيعي
مشاريع عديدة ينتظر نهاتها 2018	9935 كلم [1998-2006]	إنجاز الطرقات
	من 5082 (1998) الى 5050	معدل شغل المسكن

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على المخططات السابقة

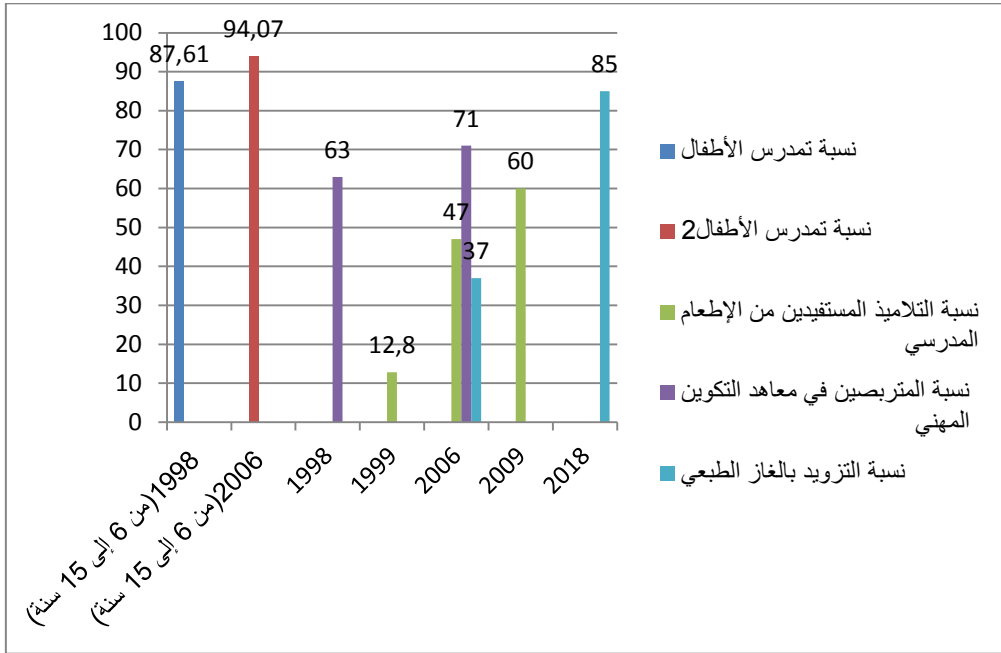
مايلاحظ من خلال الجدول قررت وزارة التربية تقليص عدد التلاميذ المعنيين بالإطعام المدرسي، وتحويل هذه المطاعم للتلاميذ المقيمين في المناطق البعيدة ، عكس السنوات الماضية أين كان الإطعام المدرسي يعني كافة التلاميذ، وحسب التعليم التي أصدرها الأمين العام لوزارة التربية الوطنية، عبد الحكيم بلعابد، والتي تحوز النهار على نسخة منها، فإنه قد أمر كافة مديري التربية بضرورة التنسيق مع مصالح البلديات التي أصبحت تسيّر المطاعم المدرسية للابتدائي، وتسليمها قوائم التلاميذ المعنيين بالإطعام المدرسي خلال السنة المقبلة. وأضافت التعليم أن مديري التربية مطالبون بالتنسيق مع مصالح البلدية في تسيير هذه المطاعم، واقتراح وضبط قائمة التلاميذ المستفيدين من التغذية المدرسية، وتقديمها لمصالح البلدية المعنية بالتسيير المالي لمطاعم المدرسية، انطلاقا من الموسم الدراسي المقبل، وأوضحت مصادر مقربة من وزارة التربية الوطنية لـ"النهار" أن قرار تقليص عدد التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي في الابتدائي وحصره على التلاميذ

المقيمين بعيدا عن مؤسساتهم التربوية، يهدف إلى ترشيد النفقات وجعل الإطعام المدرسي يستهدف الفئات التي تستحقه فقط. كما أكدت نفس المصادر أن هذا القرار يمس كافة المطاعم المدرسية الخاصة بالابتدائي التي أصبحت تابعة للجماعات المحلية، والبالغ عددها أكثر من 14 ألف مطعم مدرسي على المستوى الوطني، حيث سيتم تحديد قوائم التلاميذ المعنيين بالإطعام المدرسي عبر شهادات الإقامة للتلاميذ المسجلين عبر المؤسسات التربوية، وتقديم هذه القوائم للقائمين على المطاعم المدرسية، قصد تمكين التلاميذ الواردين فيها من الإطعام خلال الموسم الدراسي المقبل. ينظر: النهار أولاين، عبد الرؤوف شوار، 04/07/2017.

كشف وزير التكوين والتعليم المهنيين السيد نور الدين بدوي عن قرارات اتخذت لإنجاز أربع مؤسسات تكوينية متخصصة في الفلاحة، مؤكدا أن القطاع الفلاحي هو أساس ديمومة التنمية الوطنية، وقال بدوي إن أكثر من 90 بالمائة من الشباب المتخرج من هذه المؤسسات التكوينية المتخصصة سيتوجهون مباشرة إلى عالم الشغل بعد التخرج، مضيفا أن نسبة التشغيل السنوية في الجزائر تأخذ على عاتقها أكثر من 80 بالمائة من هؤلاء الشباب المؤهلين والمكونين، فالشباب المكون لديه نسبة 90 بالمائة من الحظوظ ليدخل مباشرة إلى عالم العمل. كواليس، الجمعة 3 أغسطس 2018م.

تعرف العديد من الطرقات سواء بالعاصمة أو خارجها، وضعا مزريا وخطيرا نتيجة غياب التهيئة أو عدم إنشائها بالمعايير المطلوبة، الأمر الذي يعرض مستخدميها لحوادث مرورية خطيرة بفعل وضعيتها الكارثية والتي ترصد لها الجهات المعنية ميزانيات جد معتبرة بغية ضمان سلامة مرتاديها. ورغم الخطر الذي يترتب بالسائقين، غير أن سياسة البريكولاج والغش في المواد المطلوبة للهيئة والتجسييد لا تزال متواصلة، وسط إجماع للعديد من المختصين والخبراء الذين دعوا لضرورة تكوين لجان مختصة في مراقبة ومعاينة وضعية الطرقات. ينظر: موقع المشوار السياسي، عمليات الغش و البريكولاج في تجسيدها يعرضهم لحوادث مميتة، 17-012017.

الشكل رقم (01) نتائج التنمية المستدامة في الجزائر من خلال مخططاتها



المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج Excel 2010

تحليل المخطط :

- البداية بقراءة تحليلية لنسبة تدرس الأطفال التي تزايدت خلال 8 سنوات من [1998-2006] ، وهذا أمر ملحوظ لجهود الدولة في المجال التعليمي المتمثل في إنشاء عدد كبير جدا من المدارس، القضاء على العزلة، وغيرها من الإجراءات الجادة في هذا القطاع.

إما نسبة التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي فقد عرف ثلاثة مراحل :

- الأولى من [1999-2006] عرف ارتفاع ثلاثة أضعاف من 12.8 إلى 47 خلال 7 سنوات و هذا بسبب العناية الشديدة للهيئات الوصية خاصة في ظل ارتفاع سعر البترول.

- الثانية من [2006-2009] و استمرت الى 2015 حيث عرفت ارتفاع نسبي مقارنة بالمرحلة الأولى مع بقاء نفس الأسباب الدافعة .

- الثالثة من 2015 إلى يومنا هذا حيث سيعرف تراجع كبير، حيث قررت الوزارة تقليص عدد التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي في الابتدائي وحصره على التلاميذ المقيمين بعيدا عن مؤسساتهم التربوية، يهدف إلى ترشيد النفقات وجعل الإطعام المدرسي يستهدف الفئات التي تستحقه فقط. كما

أكدت نفس المصادر أن هذا القرار يمس كافة المطاعم المدرسية الخاصة بالابتدائي التي أصبحت تابعة للجماعات المحلية، والبالغ عددها أكثر من 14 ألف مطعم مدرسي على المستوى الوطني.

- بخصوص نسبة المتربصين في معاهد التكوين فمن [2006-1998] فخلال 8 سنوات هناك تحسن نسبي إلا أن المشكل يكمن في مرحلة ما بعد التربص أي ميدان الشغل، وقد تفتنت الدولة إلى هذه المشكلة و قررت هذه السنة توجيهه 90 بالمائة من الشباب المتخرج من هذه المؤسسات التكوينية المتخصصة إلى عالم الشغل بعد التخرج، علما أن نسبة التشغيل السنوية في الجزائر تأخذ على عاتقها أكثر من 80 بالمائة من هؤلاء الشباب المؤهلين والمكونين، فالشباب المكون لديه نسبة 90 بالمائة من الحظوظ ليدخل مباشرة إلى عالم العمل.

- أما نسبة التزويد بالغاز الطبيعي من [2018-2006] فخلال 18 سنة هناك تحسن بمعدل أكثر من النصف أي من 37 إلى 85 ، وستبذل الدولة جهدا إضافيا قبل نهاية 2018 من أجل السماح لهذه الولايات على غرار المدية بتدارك التأخر المسجل سيما في مجال الغاز الطبيعي و التي تقدر نسبته الحالية بحوالي 47 ، و أكدت الوزارة على صعيد أخر باستعدادها دائرته لمرافقة عملية عودة السكان إلى أماكن إقامتهم الأصلية من خلال استحداث صيغة تمويل ثلاثية (سولغاز-الولاية - البلديات) من أجل ربط القرى و الأرياف التي تم هجرها خلال العشرية السوداء والسماح لهؤلاء السكان بإيجاد حياة جديدة. كما أعطى الوزير خلال صبيحة اليوم الثلاثاء إشارة انطلاق أشغال ربط مدينة تابلط الواقعة شمال شرق المدية بالغاز الطبيعي، و سيسمح هذا المشروع عقب الانتهاء منه بربط ما لا يقل عن 2876 منزل انطلاقا من أنبوب الغاز الذي يعبر من بني سليمان (شرقا) نحو منطقة الحوضين في الشمال الشرقي. وقام بعدها الوزير بتشغيل شبكات التوزيع العمومي للغاز الطبيعي على مستوى بلديات.

4.3. أثر الحوكمة في التنمية المحلية .

تحاول الجزائر جاهدة القيام بإصلاحات هيكلية على اقتصادياتها ، لمسايرة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، و يتجلى ذلك من خلال تطورات التنمية المحلية في ظل الحوكمة المؤسساتية بفضل الإصلاحات المتوقعة مستقبلا و التي نلخصها في النقاط التالية:

1.4.3- إصلاحات متعلقة بالأسواق التي تعمل فيها المؤسسات:

تطوير أسواق الأوراق المالية: تحرص الجزائر على تجسيد مفهوم الكفاءة، وطرق التداول والتسجيل، وإدراج عدد كبير من المؤسسات، وتعتبر الأسواق المالية المتطورة أحد الآليات الهامة التي عززت الحوكمة المؤسسية عن طريق إرسال الإشارات السعرية، والسماح للمستثمرين بتصفية استثماراتهم بسرعة لتقليل من التكلفة، مما عاد على إيجابا على قيمة أسعار أسهم المؤسسات وعلى إمكانية حصول المؤسسة على رأس المال.

إصلاح القطاع المصرفي وتنظيمه: يعتبر وجود نظام مصرفي سليم أحد الركائز الأساسية المطلقة لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع المؤسسات، ويعتبر وجود الحوكمة الجيدة في النظام المصرفي أمرا هاما بصفة خاصة في الجزائر، وقد أثبتت الدراسات أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية بالجزائر في السنوات الماضية سببه الهروب الضخم لرؤوس الأموال و الذي يدمر الاقتصاديات القومية بشكل خطير. ولذا عمدت الجزائر على وجود إطار يعزز ويدعم وجود نظام مالي مرن مع تميزه بالأمن والسلامة طبقا لما قدمته لجنة بازل للرقابة المصرفية من المعايير وأفضل الممارسات التي يمكن تطويعها وفقا للنظم المختلفة. وتتمحور هذه المعايير على أساس ثلاث نقاط أساسية:

· الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتغطية المخاطر.

· الاستعراض الإشرافي لعملية الرقابة الداخلية للمؤسسة ومدى كفاية رأس مالها.

· الاستخدام الفعال للإفصاح لتقوية ودعم انضباطية السوق باعتباره مكملا للجهود الإشرافية.

(مركز المشروعات الدولية الخاصة، 1، 2004، صفحة 4)

الأسواق التنافسية: يعتبر وجود الأسواق التنافسية أحد العناصر الهامة في الرقابة الخارجية على المؤسسات، والتي ترغمها على تحقيق الكفاءة والانتاجية خشية ضياع أو تخفيض حصتها السوقية، و من هنا سعت الجزائر من خلال مخططاتها التنموية إلى خلق أسواق تنافسية للقضاء على تثبيط عزيمة تنظيم العمال ، والقضاء على عمليات الفساد الإداري، ولهذا عمدت الجزائر أن تعمل إلى: إزالة عوائق الدخول إلى الأعمال، و إصدار القوانين الخاصة بالمنافسة والمناهضة للإحتكار. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، الصفحات 14-25)

2.4.3- إصلاحات تتعلق بالجانب المؤسسي: وهي متعددة أهمها:

إصلاح المؤسسات والأجهزة الحكومية : عن طريق التنسيق بين إجراءات العمل الداخلي في تلك الأجهزة مع تبسيطها، وتقييم أداء هذا الأجهزة بانتظام طبقا لمعايير واضحة ومحددة تماما، فمثلا عندما يتم احتجاز السلع المصدرة والمستوردة لفترات طويلة في الموانئ للمملوكة للحكومة عن طريق السلطات الجمركية، ترتفع التكلفة على القائمين بتلك الأعمال وتنخفض القدرة التنافسية لتلك السلع، فضلا عن ذلك يزداد الإغراء لطلب ودفع الرشاوي للإسراع بالاجراءات، وفي هذا الصدد يمكن للآليات التالية أن تساعد على تقوية و استمرار الطاقات الإدارية وطاقة التنفيذ:

· اختيار وترقية الموظفين على أساس معايير مهنية نمطية وعلمية موحدة.

· دفع مرتبات جيدة حتى يتمكن اختيار الأفراد الأكفاء ومنع تقاضي الرشاوي.

· تقديم فرص لتثبيت الموظفين بناء على الأداء وليس على أساس الانتخابات الدورية (Gérard

CHARREUX, 2010, p. 1657)

تشجيع قيام جهاز مؤسسي إعلامي ذي خبرة وقدرة على الاستقصاء: وهذا حتى يمكن مراقبة وتبعية أداء المسيرين، فإن المستثمرين والدائنين والعاملين وغيرهم يحتاجون إلى معلومات عن القرارات التي يتخذها المسيرين وأعضاء مجلس الإدارة وعن أداء المؤسسات، وعلى النقيض من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة، فإن أصحاب المصالح وصغار المستثمرين ليس لديهم الوقت أو الموارد لتجميع وتحليل المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات السليمة وهنا يأتي دور هذه المؤسسات والأجهزة الإعلامية وخاصة الإعلام المالي. (Gérard CHARREUX, 2010)

- تأهيل وإصلاح المؤسسات الاقتصادية وفق إجراءات شفافة وواضحة: ومن ذلك وضع إجراءات خصخصة تتسم بالعدالة والشفافية، إذ يمكن أن تؤدي نظم الخصخصة السيئة إلى تخريب الاقتصاد والتأثير سلبا على بيئة ومحيط الأعمال. و من ذلك أن تفرض الدولة على المؤسسات العمومية الاقتصادية رقابة صارمة من خلال إنشاء أجهزة مراقبة ومتابعة سلوك المسؤولين عن تسييرها. وإدراج المؤسسات في بورصة الأوراق المالية وفق معايير محددة ومن ذلك توفير التمويل البنكي اللازم وفقا لدراسة جدوى مالية دقيقة تقوم بها البنوك أو السلطات الوصية لذلك. (Gérard CHARREUX, 2010)

- نظم ضريبية واضحة وشفافة: ينبغي إصلاح النظم الضريبية حتى تتميز بالوضوح والبساطة والدقة، دفعا لانغماس في الفساد، كما أن قوانين ولوائح الضرائب ينبغي أيضا أن تتطلب قدرا كافيا من الإفصاح عن البيانات المالية، و وضع تشريعات مناهضة للفسادة ويكون ذلك بتحديد النصوص القانونية والتنظيمية والتنسيق فيما بينها، وتوضيح القوانين الخاصة بتضارب المصالح. (Franck BANCEL, 1997, p. 15)

4. الخاتمة :

يعد وجود التحكم المؤسسي أمرا ضروريا لإيجاد نظاما رقابيا محكما و الذي يمكن إن يساهم في تحسين أداء القطاعات من خلال مخططات التنمية المحلية في ظل الحكومة القائمة على الشفافية و محاربة الفساد و تحسين إدارة المخاطر بتحديد الجهات وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف المشاركة في أطر ادارية، ومراقبة قبلية و بعدية للحد من المخاطر و الخسائر، ومن الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي ضرورة وجود جهاز تدقيق داخلي كفاء و لجنة للتدقيق يساهمان في حماية حقوق المساهمين والحفاظ على الأموال وتوفير المعلومات الموثوق، مما يتطلب ضرورة التعاون البناء بينهما من جهة ، وبينهما وبين المدقق الخارجي من جهة أخرى، كل هذا لإنجاح التنمية المحلية الجزائرية في ظل الحوكمة .

5. قائمة المراجع :

- 1- بوقرة رابح، و غانم هاجرة. (2012). الحوكمة مفهوم و أهمية . حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري. بسكرة .
- 2- عبد الحميد هندراوي. (1421). المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن بن سيده(ت: 458هـ)، (49/3) ، . دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 3- لفاتح حططاش. (2012). حوكمة الشركات المفاهيم ز النظريات، و واقعها في إدارة الشركات العربية. موسوعة الاقتصاد و التمويل الإسلامي.
- 4- إبراهيم العيسوي. (2003). التنمية في عالم متغير"دراسة في مفهوم التنمية ومؤثراتها"،. القاهرة، مصر.
- 5- البنك الأهلي المصري. (2003). ، النشرة الاقتصادية، العدد 2، المجلد 56: مصر .
- 6- المعاني الكبير في أبيات المعاني. (1949). ، لأبي محمد بن قتيبة(ت: 276هـ) ، (924/2) ، حق: سالم الكرنكوي (ت: 1373 هـ)، عبد الرحمن بن علي(1313 - 1386 هـ) . . الهند.
- 7- قصاص فتيحة، . (2012). حوكمة المؤسسات العائلية في الجزائر، . . مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- 8- مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2003). حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين. واشنطن.
- 9- مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2010). ، الإصلاح الاقتصادي اليوم، النشرة الدورية لمركز المشروعات الدولية الخاصة، أعداد متفرقة. تم الاسترداد من <https://books.google.dz/books?id=eqkPDgAAQBAI&pg=PA279&lpg=PA279&dq>
- 10- مركز المشروعات الدولية الخاصة.1. (2004). ، " الاتجاهات الدولية في القرن الحادي والعشرين ..دور جديد لمجلس الادارة " ، في حوكمة الشركات: قضايا واتجاهات.
- 11- مهدي شرقي. (2015). مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة". . المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية..

12-Agency Theory. (2017). ", Business Dictionary, Retrieved 8-3-2017. Edited.

13-Franck BANCEL. (1997). , *La gouvernance des entreprises* , :
Economica, . Paris.

14-Gérard CHARREUX. (2010). , " *Le gouvernement de l'entreprise* ",
in Yves SIMON&Patrick JOFFRE, Encyclopédie de getion,.

أخلاقيات أعمال الصناعة السياحية والفندقية – حالة الجزائر-

Ethique des affaires et industrie du tourisme et de l'hôtellerie - Le cas de l'Algérie –

د:طبي رتبية

جامعة ورقلة – الجزائر

Taibi,rati@hotmail.fr

Received:10/03/2019

د: تلي محمد إسلام *

جامعة ورقلة – الجزائر

mohamedislam1m@yahoo.fr

Accepted:16/05/2019

Published: 30/06/2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى كشف وتوضيح دور أخلاقيات أعمال في تطوير صناعة السياحة والفندقية كونها صناعة خدمية تتصف بحساسية عالية وتتطلب مشاركة الطرفين والمجتمع لذلك يجيب إن تتم العملية الإنتاجية والاستهلاكية وفق أطر أخلاقيات حسن الضيافة لتحقيق ذلك وجب احترام المواثيق والمدونات القوانين وتشريعات دولية والوطنية ، وذلك لتقديم خدمات سياحية بجودة عالية وجب الالتزام بنود مدونة العالمية السياحة والالتزام بالقوانين والتشريعات أخلاقيات مهنية وإرساء قواعد للنشاط الفندقية، لضمان جودة العمل السياحي وضمان صناعة سياحية وفندقية مسؤولة.

الكلمات المفتاحية: صناعة سياحية وفندقية، مدونة عالمية لأداب السياحة، اخلاقيات السياحة، الجزائر.

تصنيف JEL: A10، R10

* المؤلف المرسل: د. تلي محمد اسلام الايميل : mohamedislam1m@yahoo.fr

Résumé

Cette étude vise à clarifier le rôle de l'éthique des affaires dans le développement de l'industrie touristique et hôtelière, car il s'agit d'une industrie de services caractérisée par une forte sensibilité et nécessite la participation des parties et de la société. Par conséquent, si le processus de production et de consommation se déroule conformément au cadre d'éthique de l'hôtellerie, Fournir des services touristiques de haute qualité, se conformer aux dispositions du Code du Tourisme, respecter les lois et règlements, l'éthique professionnelle et l'établissement des règles de l'activité hôtelière, assurer la qualité du travail touristique et assurer l'industrie touristique et l'hôtel responsable

Mots clés : industrie hôtelière et tourisme, Code international d'éthique du tourisme, éthique du tourisme, Algérie

Jel Classification Codes: R10 A10

1. مقدمة:

تعتبر صناعة السياحة من أبرز صناعات الخدمات التي تمثل فيها أخلاقيات المهنة القاعدة التي تنطلق منها الأعمال والأنشطة السياحية بمفاهيمها الشمولية والمتكاملة. فالسياحة تشمل جميع الأنشطة والخدمات التي يتم تقديمها للسياح والزوار منذ لحظة وصولهم وحتى لحظة مغادرتهم ضمن حزمة متكاملة من خدمات الاستقبال والنقل والإقامة والرحلات والبرامج الاستجمامية والثقافية والترفيهية المصاحبة لذلك.

أن أخلاقيات المهنة تعني الالتزام التام بأعلى المعايير والمواصفات الدولية في تقديم الخدمات والتعامل مع السياح والزوار الذين يأتون من طيف واسع ومتنوع من المشارب والأصول المختلفة والثقافات المتباينة التي تنتقل مع أكثر من (800) مليون سائح دولي سنوياً عبر التقاطعات السياحية العالمية. إن الالتزام بأخلاقيات ومبادئ صناعة السياحة أصبح يمثل سبقاً في حد ذاتها في خضم المنافسة الشديدة والمحتملة بين الدول السياحية لاستقطاب السياح والزوار باتجاه معالمها وخدماتها السياحية ولهذا أصبحت برامج التوعية السياحية من الأدوات الهامة للتوجه السكان والعاملين للالتزام بمنظومات مدونات الأخلاقيات السياحية، إن محصلات هذه الالتزامات الأخلاقية في صناعة السياحة تتجسد في أشكال الحفاوة والضيافة التي تحيط بالخدمات المصاحبة لهذه الصناعة التي تطورت مفاهيمها العالمية وتحولت نحو اعتبارها صناعة خدمات ضيافة بالمقام الأول بكل ما تحمله ويترتب عليها من معاني الترحيب والألفة والمودة والتي عنوانها الابتسامة الدائمة المرسومة فوق عبارات أهلا وسهلاً.

1.1 اشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تحليل الإشكالية التالية:

مامدى الالتزام بمدونة العالمية لأداب السياحة والقوانين والتشريعات في تحسين جودة الصناعة السياحية والفندقية؟.

ولإجابة على الإشكالية من خلال المحاور التالية:

2 : أخلاقيات أعمال الصناعة السياحية العالمية

3 : أخلاقيات أعمال الصناعة الفندقية

4 : أخلاقيات أعمال الصناعة الفندقية في الجزائر

2: أخلاقيات أعمال الصناعة السياحية العالمية

1.2: المعايير الأخلاقية في صناعة السياحة

برز الاهتمام بالمعايير أو الأبعاد الأخلاقية لصناعة السياحة من ثانيا مواد وبنود الإعلان العالمي حول الآثار الاجتماعية للسياحة وأصبح ما يعرف باسم إعلان مانيلا الصادر عن منظمة السياحة العالمية في الفلبين عام 1997 وقد جاء هذا الاهتمام بهذه الأبعاد الأخلاقية للأعمال والأنشطة السياحية في سياق السعي إلى إحداث تحولات اجتماعية واسعة داخل المجتمعات للتعامل مع السياحة بطريقة تحافظ على الأنماط والقيم الاجتماعية والثقافية . وقد أثبتت الدراسات والممارسات العملية والتجارب (ومن خلال) عمل الباحث في هذا القطاع من الناحية المهنية والأكاديمية)فان هناك أسس ومعايير أخلاقية لدى مدراء السياحة والضيافة وقسما منها تمثل مواصفات القيادة وقد تم إجمالها بما يلي. (ابراهيم حمد سعد، 2011، صفحة 141).

- الأمانة: أمناء يقولون الحقيقة لا يخدعون الآخرين

- الاستقامة: يعبرون عن قناعتهم بعمل ما يعرفون انه صحيح حتى عندما يكونوا تحت ضغط العمل.

- الثقة جديرون بالثقة ومستمرون بتزويد المعلومات الصحيحة التي تعكس حقائق واقع العمل.

- الولاء ولائهم للمنظمات بتكريس أنفسهم للواجب والوفاء لزملائهم

- العدالة: نزهاء متساوين في جميع المعاملات ويعاملون جميع الأفراد بالتساوي .:

- الاهتمام والاحترام: يهتمون ويحترمون الآخرين ويتميزون باللطف والكياسة t ولديهم شعور ايجابي تجاه المشكلات الشخصية لزملائهم.

- الالتزام: التميز بالقيام بواجباتهم .

- القيادة: يدركون بان المسؤولية والفرص المتاحة لمركزهم في القيادة ، ويعلمون أن أفضل طريقة

لغرس قواعد الأخلاقيات في منظماتهم هو تقديم المثال وهم يطبقون ما يلتزمون به.

- السمعة والمعنويات: يعملون على حماية وبناء سمعة المنظمة ومعنويات موظفيها بمشاركةهم في تحقيق الاحترام للجميع.

- المحاسبة: هم مسؤولون شخصيا عن أخلاقيات قراراتهم وكذلك عن قرارات مساعديهم ويجب أن

ننوه بان هذه القواعد لأخلاقيات المهنة يجب ان لا تكون أسيرة لدى القيادات العليا من الإدارة أو

مساعديهم بل يجب أن يتم نقلها وإيصالها إلى أفراد المنظمة على مختلف مواقعهم وان خطوة إيصال

هذه القواعد هو في الطرق التالية وهذه ما نجدها في قواعد وأخلاقيات عمل (Stevens):

- 1- خلق قواعد الأخلاقيات بالمنشورات والوثائق التي تعطى للموظف.
- 2- القيام ببرامج تدريبية حول الالتزام بالأخلاقيات.
- 3- الإشراف على الموظفين والطلب منهم الإشراف على الآخرين (جمال حسين الحرامي، و عبد الإله أبو عياش، 2012، صفحة 122)

3 : أخلاقيات أعمال الصناعة الفندقية للسياحة العالمية

أخذت أهمية المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة بالتزايد المطرد سنوياً منذ انطلاقتها في عام 1999 من عاصمة تشيلي في أمريكا الجنوبية. وأوضح نائب منظمة السياحة العالمية في اللجنة الدائمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه قد تم ترجمة المدونة إلى 35 لغة في جميع أنحاء العالم. كما أن المزيد من الدول أصبحت تعتمد في تشريعاتها السياحية على ما ورد في هذه المدونة باعتبارها مرجعية عالمية، وأداة مهمة لإرشاد وتوجيه عملية تطور صناعة سياحية قائمة على قواعد التنمية المستدامة. كما أن المدونة الأخلاقية للسياحة تستمد قوتها من بساطة طرحها للقاضي السياحي حيث أن المواد العشرة التي تشكل محتوياتها الأساسية تمثل مجموعة متكاملة من التعليمات التي تقود إلى بناء صناعة سياحية عالمية تتسم بالمسؤولية الاجتماعية والحساسية الثقافية والتعامل الرفيق مع البيئة والعناية الاقتصادية. ومن أجل تعزيز الالتزام بأخلاقيات الأعمال السياحية وتجاوز الآثار السلبية للأنشطة السياحية والابتعاد عن الروح الانتهازية في التعامل مع المعطيات الطبيعية والبيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فقد عملت منظمة السياحة العالمية على تشكيل لجنة الأخلاقيات السياحية العالمية وهدف تشكيل اللجنة إلى (مدونة العالمية لأداب السياحة، 1999) الاهتمام *Committee on Ethiques Tourism* بترويج المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة وتقييم ومتابعة مدى التزام الدول والحكومات بتطبيق المواد واللوائح الواردة فيها. كما تم تشكيل فريق عمل لمساعدة الدول والحكومات في جميع أنحاء العالم في توضيح وتفسير البنود والصيغ التي تضمنتها المدونة¹⁷ وحتى تتكامل معطيات ما تضمنته المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة، فقد أصبح من الضروري تحديد المبادئ الواردة في لوائح ومواد هذه المدونة.

المادة الأولى: مساهمة السياحة في تحقيق التفاهم والاحترام المتبادل بين المجتمعات والشعوب، ومن هذا المنطلق فإنه يتم الالتزام بما يلي:

- التسامح والاحترام للتنوع في العقائد الدينية والثقافية والأخلاقية. وهذا يقتضي مراعاة التقاليد والعادات الاجتماعية والثقافية لجميع الأمم والمجتمعات.

- انسجام الأنشطة السياحية مع التقاليد والعادات والأعراف السائدة في الدول المضيفة
 - تعليم وتدريب العاملين في الأنشطة السياحية على احترام أساليب حياة وأذواق السياح القادمين لبلدانهم.
 - توفير الحماية والأمن للسياح والزوار وممتلكاتهم.
 - يتعين على السياح والزوار عدم خرق القوانين المعمول بها في الدول المضيفة والابتعاد عن الأفعال الإجرامية والاتجار بالمواد الممنوعة مثل المخدرات والأسلحة والآثار المسروقة وأشكال الحياة البرية النادرة والمحمية.
 - ضرورة تعريف السياح والزوار بالمخاطر الصحية والأمنية والتصرف اللائق حيالها (مدونة العالمية لأداب السياحة، 1999، صفحة 4)
- المادة الثانية: التعامل مع السياحة كأداة لتعميق الشعور الذاتي لدى الأفراد والجماعات وهذا يتطلب:**
- العناية والاهتمام بالذات نظراً لأن السياحة ترتبط بالراحة والاستجمام والترويح عن النفس.
 - تأكيد المساواة بين الرجل والمرأة في الأنشطة والخدمات السياحية.
 - منع أي شكل من أشكال الاستغلال وخاصة الإساءات الجنسية واستغلال الأطفال في الأنشطة السياحية.
 - أن تتضمن المناهج التعليمية أهمية السياحة من الجوانب الاقتصادية والثقافية والإنسانية.
 - تشجيع السفر والسياحة للغايات الصحية والتعليمية والثقافية والدينية.
- المادة الثالثة: التأكيد على عناصر التنمية السياحية المستدامة ويتربط على هذه المادة ما يلي:**
- حماية خصائص ومعطيات البيئة الطبيعية لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.
 - إعطاء الأولوية لأشكال التنمية السياحية التي تؤدي إلى صيانة الموارد والأشكال البيئية النادرة وخاصة الموارد المائية وموارد الطاقة والابتعاد عن المشاريع المنتجة للنفايات والآثار السلبية على البيئة.
 - الالتزام بالقدرات العملية والطاقات الاستيعابية للمواقع السياحية.
 - المحافظة على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والأنواع البرية المعرضة للخطر

المادة الرابعة: المحافظة على التراث الثقافي الإنساني تعتبر الموارد السياحية خاصة تلك المرتبطة بالتراث الثقافي الإنساني جزءاً من التراث المملوك للبشرية جمعاء مع احترام حقوق مالكيها من الدول والجماعات والأفراد.

وهذا يتطلب اعتماد وتنفيذ سياسات وأنشطة سياحية تأخذ بالحسبان أهمية احترام التراث الفني والثقافي والإنساني والعمل على صيانة المباني والمواقع الأثرية والتاريخية والأماكن المقدسة. كما يجب أن تصبح هذه المباني الثقافية والمواقع التراثية جزء لا يتجزأ من عملية التخطيط السياحي المستدام.

المادة الخامسة: التأكيد على مشاركة المجتمعات المحلية في مكتسبات التنمية السياحية ويترتب على هذه المادة ما يلي:

- دمج ومشاركة السكان المحليين في البرامج والأنشطة والمشاريع السياحية للاستفادة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمصاحبة لها
- العمل على تشغيل الأيدي المحلية في المشاريع والأنشطة السياحية وتوفير البرامج التدريبية والمهارات لتأهيلها لفرص العمل السياحية المتاحة.
- الإهتمام بالأثار البيئية المترتبة على عمليات الاستثمار وتطوير المشاريع وخاصة في المناطق الحساسة للتغيرات البيئية.
- تعميق الحوار المتواصل مع المجتمعات المحلية في كل ما يتعلق بالأنشطة والمشاريع السياحية الحالية والمستقبلية (مدونة العالمية لأداب السياحة، 1999، صفحة 5)

المادة السادسة: التزامات أصحاب الأعمال تجاه المهن السياحية :

تؤكد هذه المادة على أهمية قيام أصحاب الأعمال والمهن السياحية بالالتزام بأخلاقيات المهنة السياحية من خلال الآتي:

- التزام بتوفير المعلومات الموضوعية والحقيقية للسياح والزوار وأن تكون شروط التعاقد مع الزبائن والعملاء واضحة ومفهومة خاصة ما يتعلق منها بالسفر وبرامج الرحلات والأسعار وجودة الخدمات المقدمة.

- الالتزام بالتعاون مع المسؤولين الحكوميين لتوفير الأمن والسلامة والحماية الصحية والتأكد من سلامة الطعام والشراب المقدم للسياح والزوار مع ضرورة أخذ الحيطة لتعويض الزبائن في حالة الإخلال بشروط التعاقد معهم
 - الالتزام بإشباع النواحي الثقافية والروحية للسياح وتوفير الفرص لها لممارسة شعائهم الدينية خلال سفرهم وتنقلهم.
 - إلزام الحكومات والسلطات المحلية بإعلام مواطنيها بالصعوبات والمخاطر التي يمكن أن يواجهوها في حالات الأزمات والطوارئ.
 - التزام الصحافة ووسائل الإعلام وخاصة المتخصصة بالسفر والسياحة بتوفير المعلومات الصادقة والأمينة عن الأحداث التي يمكن أن تؤثر على انسيابية الحركة السياحية
- المادة السابعة: الالتزام بحقوق الأفراد والجماعات في السياحة والسفر ينطلق الاهتمام بهذه المادة من الحقائق التالية:

- جميع السكان لهم حق التمتع بالموارد السياحية العالمية ولهذا يجب الالتزام بالمساواة بين جميع الأجناس والأعراف في هذا الاتجاه.
- الالتزام بحقوق الأفراد والجماعات في الحصول على إجازات دورية مدفوعة الأجر انطلاقاً من الالتزام بالمادة 24 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- الالتزام بتسهيل وتشجيع السياحة العائلية وسياحة الباب والطلبة وكبار السن وأصحاب الإعاقة

المادة الثامنة: الالتزام بحرية تنقل السياح والزوار:

- تعتبر حرية التنقل داخل الدول السياحية وفيما بينها من حقوق الإنسان الأساسية، ولهذا فإن الالتزام الأخلاقي بمبادئ حرية الحركة والتنقل يترتب عليها ما يلي:
- الالتزام بقواعد القانون الدولي والتشريعات الوطنية التي تضمن حرية الحركة والانتقال للسياح والزوار داخل حدود الدول وعبر الحدود الدولية لها وذلك حسب ما تنص عليها المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويترتب على ذلك أيضاً عدم التمييز في المعاملة بين الأفراد والجماعات بغض النظر عن جنسياتهم وأعرافهم وأصولهم (مدونة العالمية لأداب السياحة، 1999، صفحة 6)

- الالتزام بحرية اتصال السياح والزوار بالبعثات الدبلوماسية الممثلة لهم وذلك وفق الاتفاقيات الدبلوماسية المعمول بها. ويترتب على ذلك توفير وسائل الاتصال السريعة والميسرة الداخلية والخارجية على حد سواء.
 - الالتزام بسرية البيانات الشخصية والمعلومات الخاصة بالسياح والزوار.
 - الالتزام بالإجراءات الإدارية الميسرة لانسيابية الحركة السياحة وضمان حرية السفر والانتقال بدون معوقات وذلك وفق ما تنص عليها الاتفاقيات الموقعة بين الدول.
 - الالتزام بتوفير العملات العالمية القابلة للتحويل واللازمة لتغطية تكاليف السفر والانتقال.
- المادة التاسعة: الالتزام بحقوق العاملين والمقاولين في صناعة السياحة:**
- تتضمن هذه المادة العديد من الالتزامات الأخلاقية في التعامل مع العمال والمستخدمين والمقاولين في صناعة السياحة والتي أبرزها:
- ضمان الحقوق الأساسية للعاملين بأجر والعاملين لحسابهم الخاص.
 - الالتزام بتوفير عوامل الاستقرار الوظيفي للعاملين في الأنشطة السياحية وتقديم الرعاية الاجتماعية لهم.
 - الالتزام بالسماح للمقاولين والمستثمرين، وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالعمل في الأنشطة المختلفة للقطاع السياحي بعيداً عن التعقيدات والقيود القانونية والإدارية.
 - تشجيع تبادل الخبرات والتجارب بين الإداريين والعاملين في الأنشطة السياحية في الدول المختلفة.
 - التزام الشركات السياحية العالمية) متعددة الجنسيات (بعدم استغلال قوتها لفرض هيمنتها على الواقع الثقافي والاجتماعي بأشكال مصطنعة. كما أن عليها المساهمة في تحقيق التنمية المحلية بعيداً عن المبالغة في تحويل أرباحها إلى الخارج.
- المادة العاشرة: الالتزام بتنفيذ مبادئ المدونة الأخلاقية:**
- إن تنفيذ المبادئ الأخلاقية الواردة في المدونة العالمية لأخلاقيات السلوك السياحي يعتمد على التعاون بين جميع الأفراد والجماعات والمؤسسات المعنية بصناعة السياحة. ولهذا فإن تطبيق هذه المبادئ يتطلب ما يلي:

- التزام أصحاب الأعمال السياحية في القطاعين العام والخاص بالتنسيق والتعاون فيما بين هم لتنفيذ هذه المبادئ ومراقبة تطبيقها بشكل فعال.
- التزام أصحاب الأعمال السياحية بدور المؤسسات العالمية وعلى رأسها منظمة السياحة العالمية والمنظمات السياحية غير الحكومية بمراعاة قواعد القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- التزام أصحاب الأعمال بإحالة أية خلافات أو منازعات فيما بين هم بخصوص تفسيرات المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة إلى اللجنة العالمية لأخلاقيات السياحة للنظر والفصل فيه (مدونة العالمية لأداب السياحة، 1999، صفحة 7)

4: أخلاقيات أعمال الصناعة الفندقية في الجزائر

تحدد أخلاقيات أعمال الصناعة الفندقية حسب قانون رقم 01-99 مؤرخ في 19 رمضان عام 1419 الموافق 6 يناير سنة 1999، يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة يحدد هذا القانون القواعد المتعلقة بالفندقة التي لها صلة بحقوق وواجبات الفندق والزبون وبناء واستغلال المؤسسات الفندقية.

يهدف هذا القانون خاصة الى :

- حماية وتحديث وتطوير وترقية القطاع الفندق،
- تحسين نوعية الخدمات الفندقية،
- وضع أخلاقيات مهنية وإرساء قواعد للنشاط الفندق

1-4 - حقوق و الالتزامات الفندقية

1-1-4 حقوق الفندقية : أصحاب الفنادق (الجريدة الرسمية ، 1999 ، صفحة 5)

- يحق للفندق أن يطالب بتسبيق عند الحجز ضمانا لدفع ثمن الخدمات المطلوبة
- يحق للفندق حجز كل شيء يحضره الزبون كضمان لدفع المبلغ المستحق مقابل الخدمات المقدمة له الا إذا كان المبلغ الواجب دفعه لصاحب الفندق مستحقا من طرف آخر غير الزبون.
- للفندق الحق في فحص الأشياء التي تسلم له لإيداعها كما له الحق أن يطالب بوضعها في علبة مغلقة او مختومة.

- للفندق حق رفض الأشياء المضايقة أو التي يرى أنه غير قادر على حمايتها

- يحق للفندق رفض الزبون

- إذا لم يقبل الأسعار المعمول بها في المؤسسة الفندقية،
- إذا كان يحمل أمتعة مضايقة أو كان مرفوقا بحيوان،
- إذا كان قد تم طرده سابقا من قبل المؤسسة الفندقية،
- إذا كان لا يحمل وثيقة رسمية تثبت هويته
- يحق للفندقي فسخ العقد في الحالات الآتية :
- تصرف غير لائق من الزبون،
- مرض معد يحمله الزبون وتتم معاینته قانونا،
- إذا أدخل الزبون إلى المؤسسة الفندقية أي حيوان أو أي شخص غير معنى بالعقد دون إشعار الفندقي
- تلتزم المؤسسات الفندقية باكتتاب تأمين على كل الأخطار المرتبطة بالنشاط والاستغلال الفندقي.
- تخضع المؤسسات الفندقية لإجراء تصنيف الى رتب وفقا للمعايير والشروط التي تحدد عن طريق التنظيم (الجريدة الرسمية ، 1999 ، الصفحات 5-9)
- 2-1-4 التزامات الفندقي : يلتزم أصحاب الفنادق بما يلي:**
- يلتزم بتوفير الهدوء للزبون في كل أماكن المؤسسة الفندقية
- يلتزم الفندقي باللباقة في معاملة الزبون وإطلاعه على النظام الداخلي للمؤسسة الفندقية
- يلتزم الفندقي باحترام جميع الالتزامات ويكون مسؤولا أيضا في حالة الإهمال. غير انه يعفى من المسؤولية إذا وفر للزبون خدمات مماثلة أو أحسن منها في نفس التاريخ ونفس المنطقة. ويتكفل الفندقي بالمصاريف الناجمة عن هذا التبديل بما في ذلك تكلفة النقل
- يلتزم الفندقي بضمان سلامة وأمن الزبون وأمتعته الشخصية والأشياء التي يودعها في المؤسسة الفندقية وتوابعها.
- يكون الفندقي مسؤولا عن الضرر المترتب على وفاة الزبون أو الجروح الناجمة عن حادث وقع له داخل المؤسسة الفندقية التي يقيم فيها أو المرافق التابعة لها أو في أي مكان يقع تحت مسؤوليته
- يكون الفندقي مسؤولا عن كل ضرر ناتج عن حالة وفاة الزبون أو تضرره نتيجة تناول مأكولات أو مشروبات قدمت له، إلا إذا ثبت أن الوفاة لا علاقة لها بهذه المأكولات والمشروبات أو أن هذه المأكولات والمشروبات كانت صالحة للاستهلاك بدون أي خطر.

- على الفندق قبول إيداع أغراض الزبون كالوثائق الهامة والأشياء الثمينة والمبالغ المالية في خزانة المؤسسة الفندقية مقابل وصل يحمل اسم المودع وطبيعة الشئ وقيمته.

- يلتزم الفندق باستقبال أي زبون بمؤسسته دون تمييز مبنى على الجنس أو العنصر أو الدين.

- تلتزم المؤسسات الفندقية بتعليق أسعار الخدمات المقدمة بشكل يسهل قراءتها بما فيها الخدمات والرسوم وكذا النظام الداخلى للمؤسسة، لاسيما على مستوى مكان الاستقبال وداخل كل الغرف. يجب عليها التصريح الى السلطات المعنية بمستويات أسعار الخدمات التي تطبقها خلال السنة.

- تلتزم المؤسسات الفندقية بمسك بطاقات استعلامية عن الزبائن، وتقديم هذه البطاقات عند أي تفتيش تقوم به مصالح الأمن

- تلتزم المؤسسة الفندقية المصنفة أو غير المصنفة بإرسال شهريا الى الإدارة المكلفة بالسياحة مذكرة إحصائية تبين على الخصوص عدد الزبائن وجنسياتهم ومدة إقامتهم

- تلتزم المؤسسة الفندقية بإعداد فواتير تبين فيها مختلف الخدمات المقدمة للزبون في شكل اسمي أو رمزي، تتضمن التقييم التسلسلي الذي يجب أن يظهر في الأصل والنسخة، بالإضافة إلى اسم المؤسسة وتصنيفها ورقم سجلها التجاري.

- تلتزم المؤسسات الفندقية باحترام قواعد النظافة والصحة العمومية وقواعد الأمن والحماية ضد الحرائق وفقا للأحكام التشريعية السارية المفعول (الجريدة الرسمية ، 1999 ، صفحة 10) - يجب على كل مؤسسة فندقية أن تقوم بتخصيص أجنحة او واجهات في أماكن بارزة للجمهور، تعرض فيها عينات من مختلف الصناعات التقليدية وخرائط وصور الأماكن السياحية المتواجدة عبر التراب الوطني.

- يتعين على المؤسسة الفندقية وضع سجل احتجاجات تحت تصرف الزبون ويكون بارزا ومرقما وموقعا من طرف الإدارة المكلفة بالسياحة.

2-4-2- حقوق و الالزامات النزيل:

2-4-1- حقوق النزيل (الجريدة الرسمية ، 1999 ، صفحة 6)

- تتقدم الحقوق المستحقة للفندق تجاه الزبون وفقا لأحكام المادة 312 من القانون المدني.

- في كل الحالات، للزبون حق التمتع بالهدوء داخل المؤسسة الفندقية.

- لا يلتزم الزبون بدفع أي مبلغ اذا أشعر الفندق بالغاء الحجز على أقصى تقدير في :

- منتصف نهار اليوم الذي يفترض فيه شغل الأماكن لمدة لا تتعدى يومين،
 - يوم واحد قبل تاريخ شغل الأماكن لإقامة تتراوح بين ثلاثة (3) وسبعة (7) أيام،
 - ثلاثة (3) أيام قبل تاريخ شغل الأماكن لإقامة تفوق مدتها سبعة (7) أيام.
 - لا يلتزم الزبون بدفع أي مبلغ إذا أشعر الفندقى بإلغاء الحجز على مجموعة من الغرف يفوق عددها 20% من سعة الإيواء الإجمالية للمؤسسة الفندقية على أقصى تقدير:
 - يومان (2) قبل تاريخ شغل الأماكن لمدة لا تتعدى يومين،
 - ثلاثة (3) أيام قبل تاريخ شغل الأماكن لإقامة تتراوح بين ثلاثة (3) وسبعة (7) أيام.
 - سبعة (7) أيام قبل تاريخ شغل الأماكن لإقامة تفوق مدتها سبعة (7) أيام.
 - لا يلتزم الزبون بدفع أي مبلغ للفندقى عند مغادرته الأماكن قبل انتهاء مدة العقد إذا أطلع الفندقى على نيته على أقصى تقدير:
 - منتصف نهار يوم المغادرة بالنسبة للعقد الذي لم يبق على نهايته سوى يومين (2).
 - يوم واحد قبل يوم المغادرة بالنسبة للعقد الذي لم يبق على نهايته سوى سبعة (7) أيام.
 - ثلاثة (3) أيام قبل يوم المغادرة بالنسبة لعقد بقيت على نهايته أكثر من سبعة (7) أيام.
- المادة 34: يحق للزبون رفض أية خدمة غير مطابقة لتلك التي عرضها عليه الفندقى مسبقا ووقع عليها اختياره
- ### 2-2-3-التزامات النزىل
- يكون الزبون مسؤولا عن كل ضرر فعلى يلحق الفندقى خلال الفترة المتعاقد عليها او جزء منها عندما لا يشغل الأماكن وفقا للعقد الفندقى.
 - يلتزم الزبون بتسديد الفاتورات مقابل الخدمات التي قدمتها له المؤسسة الفندقية.
 - يتعين على الزبون إخطار الفندقى بمجرد علمه بتلف شئ مملوك له أو تخريبه أو سرقة.
 - تسقط بالتقادم دعوى الزبون ضد الفندقى بانقضاء ستة (6) أشهر ابتداء من يوم مغادرته المؤسسة الفندقية.
 - يلتزم الزبون باحترام النظام الداخلى للمؤسسة الفندقية.
 - يلتزم الزبون، في حالة عدم تجديد العقد، بإخلاء الأماكن عند انتهاء المدة المتفق عليها.

يعتبر عدم إخلاء الأماكن من قبل الزبون بعد انتهاء هذه المدة كشغل تعسفي وإخلالا بالنظام العام. وفي هذه الحالة، يأمر وكيل الجمهورية، بناء على طلب الفندق، بالإخلاء باللجوء الى القوة العمومية وذلك دون المساس بأحكام المادة 94 .

5.الخاتمة:

إن محصلات هذه الالتزامات الأخلاقية في صناعة السياحة تتجسد في أشكال الحفاوة والضيافة التي تحيط بالخدمات المصاحبة لهذه الصناعة التي تطورت مفاهيمها العالمية وتحولت نحو اعتبارها صناعة خدمات ضيافة

بالمقام الأول بكل ما تحمله ويترتب عليها من معاني الترحيب والألفة والمودة والتي عنوانها الابتسامة الدائمة المرسومة فوق عبارات أهلا وسهلاً، وجاء اهتمام منظمة السياحة العالمية انعكاساً للتوجه العالمي للمدونات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع المعطيات التكنولوجية وتأثيراتها الواسعة والديناميكية على أنشطة الأعمال وعلاقتها بالزبائن والعملاء والمستهلكين.

ومن الجدير ذكر أهمية القوانين والتشريعات السياحية التي تصدرها الدولة بشأن تنظيم ووضع ضوابط للعمل السياحي في الجزائر، ضرورة التزام أصحاب الفنادق وكالات السياحة و الاسفار والمؤسسات السياحية الأخرى مثل المطاعم والاستراحات السياحية ومراكز الزوار والمتاحف وغيرها بتطبيق بنود أخلاقيات المهنة والالتزام بتطبيق القوانين الأخلاقية المهنة التي توزع على العاملين، لأن هذا القطاع من أكثر القطاعات حساسية وتأثراً بالسلوك الأخلاقي، ويعتمد على الزيارات المتكررة لذلك وجب ان يقدموا للعميل أقصى ما في طاقتهم لكسب ولائه .

6. قائمة المراجع:

- 1- الجريدة الرسمية . (1999). ، يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة ،. قانون رقم 01-99 مؤرخ في 19 رمضان عام 1419 الموافق 6 يناير سنة 1999 . الجزائر .
- 2- ابراهيم حمد سعد. (2011). ، أثر تطبيق أخلاقيات المهنة في صناعة السياحة على الانجاز دراسة استطلاعية في فنادق الدرجة الأولى في محافظات بغداد النجف كربلاء. مجلة التقني، 139-153.
- 3- جمال حسين الحرامي،، و عبد الإله أبو عياش. (2012). ، أخلاقيات الأعمال في صناعة السياحة، العدد 08/. مجلة الاقتصاد والمجتمع.
- 4- عبد الكريم أبو مصطفى. (2002). الإدارة والتنظيم. القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع.
- 5- مدونة العالمية لأداب السياحة. (1 10, 1999). المندوبية السامية للتخطيط -المملكة المغربية. تاريخ الاسترداد 2019، من من أجل سياحة مسؤولة ،منظمة السياحة العالمية:
<http://www.abhatoo.net.ma>

العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية من وجهة نظر محافظي الحسابات في
الجزائر

(دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولايات الجنوب الجزائري)

*Factors affecting the quality of external audit from the point of view of
accountants in Algeria*

*(A field study of a sample of accountants of the southern states of
Algeria)*

د/مراكشي عبد الحميد *

د/مفروم برودي

جامعة غرداية - الجزائر

جامعة غرداية - الجزائر

Abdelhamid_merrakchi@hotmail.com

mefbar@yahoo.fr

Received:08/04/2019

Accepted: 22/05/2019

Published:30/06/2019

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على جودة عملية المراجعة الخارجية للحسابات من وجهة نظر 133 محافظ حسابات من ولايات الجنوب الجزائري.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة بين العوامل ذات الصلة بمكتب المراجعة وجودة عملية المراجعة، وعلاقة بين دور المنظمات الوطنية والمهنية في الإشراف والرقابة على جودة المراجعة وجودة عملية المراجعة. كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور اللجان المتساوية الأعضاء على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة لا سيما دور لجنة مراقبة النوعية التي تعني بضمان جودة التدقيق، تصنيف مكاتب المراجعة حسب جودة خدمة التدقيق من قبل لجنة مراقبة النوعية وتطبيق مراجعة النظير لتولها مكاتب المراجعة المصنفة جهويا في أعلى درجات تصنيف الجودة.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، جودة المراجعة، معايير المراجعة، العوامل المؤثرة في جودة المراجعة.

تصنيف JEL: M42، C12.

* المؤلف المرسل: د/مراكشي عبد الحميد الايميل : Abdelhamid_merrakchi@hotmail.com

Abstract:

The study aimed to identify the factors that affect the quality of the external audit process from the point (133) auditors from the southern states of Algeria.

The study reached a number of results, the most important of which were: a relationship between the factors related to the team and the audit office and the quality of the audit process, Such as the academic and professional qualification of the audit team members, the independence and level of the audit team's fees, the size and reputation of the audit office, and a relationship between the role of national and professional organizations in supervising and controlling audit quality and the quality of the audit process. The study also recommended the need to activate the role of the equal committees at the level of the National Accounting Council, in particular, the role of the quality control committee which is concerned with quality assurance audit, the classification of audit offices according to the quality of the audit service by the quality control committee, and the application of peer review, quality rating.

Key words: Auditor, Quality of Audit, Audit Standards, Factors Affecting Audit Quality

JEL Classification Codes: M42, C12

1. مقدمة:

تعد جودة المراجعة مطلباً أساسياً لكافة المستفيدين من مهنة المراجعة، فالمراجع يراعى تنفيذ عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة لإضفاء أكبر مصداقية ممكنة على تقريره، وترغب إدارة الشركة محل المراجعة في إضفاء الثقة على قوائمها المالية، مما يتطلب أداء عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة، وترى الحكومات والمنظمات المهنية أن تحقيق الجودة عند تنفيذ مهام المراجعة، يضمن وفاء مهنة المراجعة بمسئولياتها تجاه كافة الأطراف المعنية، وذلك من خلال الإصدار والتحديث الدوري لمعايير المراجعة الخارجية والتأكد من تطبيقها، فضلاً عن القوانين والمراسيم التنفيذية والتنظيمية ذات الصلة.

وفي الجزائر، يحاول المشرع ووزارة المالية والمنظمات الوطنية المشرفة على مهنة تدقيق الحسابات، منذ سنة 2010 على مواكبة الإهتمام العالمي المتنامي نحو جودة المراجعة الخارجية، حيث

قامت هذه الأطراف بإصدار قانون جديد ينظم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ومجموعة مراسيم تنفيذية وثلاثة إصدارات للمعايير الجزائرية للتدقيق.

وفي مقابل هذه الجهود لا تزال الأبحاث والدراسات الأكاديمية التي تبحث في تحسين جودة المراجعة باعتبارها أهم القضايا المطروحة على الصعيدين الأكاديمي والتطبيقي قليلة جدا في الجزائر، لذا ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الخارجية من وجهة نظر محافظي الحسابات في ضوء المحددات التشريعية التي تتطلبها القوانين، والمحددات المهنية المرتبطة بمعايير التدقيق وقواعد وسلوك وأخلاقيات المهنة، كل ذلك بسبب زيادة مسؤولية محافظ الحسابات وزيادة حجم العمل الذي رتبته عليه التشريع الجاري به العمل.

1.1 مشكلة الدراسة والتساؤلات الفرعية:

مما سبق تتمحور إشكالية الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي:

ما هي العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجزائر من وجهة نظر محافظي

الحسابات؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم إدراج مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يؤثر التأهيل العلمي لفريق المراجعة، وخبرته المهنية، وإلمامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها على جودة عملية المراجعة الخارجية؟
- هل يؤثر حجم مكتب المراجعة، سمعته وشهرته على جودة عملية المراجعة؟
- هل يؤثر استقلال فريق المراجعة وأتباعه على جودة عملية المراجعة؟
- هل يؤثر دور المنظمات الوطنية والمهنية في الإشراف والرقابة على مهنة مراجعة الحسابات على جودة عملية المراجعة؟

2.1 فرضيات الدراسة: بناء على التساؤلات الفرعية يمكن صياغة فرضيات الدراسة بشكلها العدمي

كما يلي:

H-1: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي لفريق المراجعة، وخبرته المهنية، وإلمامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها وبين جودة عملية المراجعة.

H-2: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم مكتب المراجعة، سمعته وشهرته وبين جودة

عملية المراجعة.

H-3: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين استقلالية فريق المراجعة وأتباعه وبين جودة عملية المراجعة.

H-4: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين دور المنظمات المهنية في الإشراف والرقابة على مهنة مراجعة الحسابات وبين جودة عملية المراجعة.

3.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى:

- توضيح مفهوم جودة المراجع الخارجية والعوامل المؤثرة فيها في ضوء الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع;
- بيان آراء محافظي الحسابات في الجزائر حول العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الخارجية.
- بيان آراء محافظي الحسابات حول الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في جودة المراجعة الخارجية.

4.1 منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على سؤال الإشكالية والتساؤلات الفرعية والفرضيات استخدم الباحثان المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري للدراسة في حين استلزمت الدراسة الميدانية اعتماد الباحثان على المنهج القياسي الكمي بفعل استخدام الإستبيان كأداة لجمع البيانات وتحليلها بواسطة برنامج (SPSS) الإصدار 25 وإجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية.

5.1 حدود الدراسة:

حدود مكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في مكاتب محافظي الحسابات العاملة بولايات الجنوب الجزائري وهي: أدرار، إليزي، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، تندوف، ورقلة، الوادي وغرداية وفق قائمة محافظي الحسابات المعتمدين بعنوان نشاط 2018.

حدود زمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في توقيت إجراء الدراسة وإرسال الإستبيانات إلى مفردات العينة والتي كانت خلال الفترة من 01 ديسمبر 2018 إلى 30 مارس 2019.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. مفهوم جودة المراجعة الخارجية:

حظي مفهوم جودة المراجعة باهتمام الجمعيات المهنية والباحثين، ومع ذلك لم يتبلور مفهوم واضح ومحدد لها سواء في المعايير التي أصدرتها المنظمات المهنية، أو في الدراسات التي أجراها الباحثون، والسبب في ذلك يعود إلى تبني الباحثين عديد المداخل. فمنهم من ربط بين جودة المراجعة والقوائم المالية ومنهم من ربط بين جودة المراجعة واحتمال اكتشاف المراجع للأخطاء والغش في القوائم المالية والتقارير عنها، ومنهم من ربط بين المراجعة وبين مدى إلتزام المراجع بالمعايير المهنية المعمول بها. وفيما يلي أهم التعاريف التي وردت بشأن مفهوم جودة المراجعة.

يعتبر تعريف DeAngelo, L.E. في 1981 من التعاريف الرائدة لجودة المراجعة. وجاء في هذا التعريف أن جودة المراجعة هي تقييم السوق للإحتمال المشترك بأن يقوم مراجع ما وفي آن واحد باكتشاف الأخطاء الجوهرية في النظام المحاسبي للعميل وينشر هذه الأخطاء (DeAngelo Linda Elizabeth, 1980, p. 186). ومن هذا التعريف يتبين أن جودة المراجعة تجمع بين الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي (قدرة إكتشاف الأخطاء) وبين استقلاله (قدرة التبليغ عن هذه الأخطاء).

وتعتبر DeAngelo, L.E. في 1981 أن اكتشاف الأخطاء الجوهرية أو أوجه القصور في النظام المحاسبي، ومقاومة ضغوط العميل من أجل الإعلان عن هذه الحالات، من المزايا الإقتصادية التي يحققها معيار استقلال المراجع. وبصرف النظر عن القدرات الفنية للمراجع الخارجي، فإن DeAngelo تفترض أن احتمال العثور على الإنتهاكات في النظام المحاسبي للعميل إيجابي وثابت وهذا من أجل التركيز على مستوى إستقلال المراجع والذي تعرفه على أنه الإحتمال الشرطي بأن تكون الأخطاء الجوهرية المكتشفة محل إعلان ونشر من قبل المراجع (DeAngelo Linda Elizabeth, 1980, pp. 115-116)، وإلا فماذا يفيد اكتشاف الأخطاء؟ فنشر هذه المخالفات هو المقياس الحقيقي لمستوى استقلالية المراجع عن عميله (Pigé Benoît, 2000, p. 136).

وفي نفس السياق يعرف Palmrose, Z. V. في 1988 جودة المراجعة بأنها "مستوى التأكيد الذي يقدمه المراجع بعدم احتواء القوائم المالية للأخطاء الجوهرية، وأنه كلما كبر هذا المستوى كلما دل على جودة المراجعة والعكس صحيح" (Palmrose, Z. V, 1988, p. 56)

وحسب Riadh Manita في 2008 فإن جودة المراجعة تحدد من خلال قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف الأخطاء المحتملة وتشوهات النظام المحاسبي للتعامل والتقرير عن هذه الأخطاء والتشوهات. فجودة المراجعة هي حاصل الجمع بين جودة الإكتشاف (qualité de détection) وجودة التبليغ (qualité révélation) (Manita Riadh, 2008, p. 191).

ويتضح من التعاريف السابقة بأن مفهوم جودة المراجعة الخارجية يتمحور حول (عودة علاء الدين صالح محمود، 2011، صفحة 14):

- مدى قدرة المراجع الخارجي على إكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في النظام المحاسبي للتعامل والتقرير عنها.
- درجة الثقة التي يقدمها المراجع الخارجي لمستخدمي القوائم المالية من خلال دقة المعلومات المقدمة وخلو القوائم المالية من أية تحريفات و/أو أخطاء جوهرية.

2.2 . دور المنظمات والحكومات في تعزيز جودة المراجعة الخارجية:

إن مفهوم جودة المراجعة من وجهة نظر الهيئات المشرفة على المراجعة يندرج ضمن المفهوم التشغيلي لجودة المراجعة، وسيتم استعراض هذا المفهوم على مستوى جملة من الهيئات المهنية للمراجعة.

1.2.2 . المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين:

بسبب الإنتقادات التي واجهتها المهنة عقب إفلاس 28 من بين 30 شركة من شركات الإقراض العاملة في منتصف السبعينات من القرن الماضي في ولاية كاليفورنيا في السنة التالية مباشرة لحصولها على تقارير مراجعة نظيفة (Unqualified Audit Report) من مراجعي حساباتها والتهديد بالتدخل الحكومي في تنظيم المهنة والرقابة المباشرة عليها، كان لزاما على المهتمين بمهنة المراجعة القيام بإجراءات سريعة تجنب المهنة التدخل الحكومي وتسهم في استرداد المهنة لسمعتها ومكانتها حيث تم تأسيس لجنة تابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountants, AICPA) في عام 1974 وهي لجنة عرفت باسم (Holton Committee) لدراسة رقابة الجودة. نتج عن أعمال هذه اللجنة نشر قائمة بعناصر رقابة الجودة وأضيفت الصبغة الرسمية على هذه القائمة في نشرة معيار المراجعة (Statement on Accounting Standards 4, SAS 4) التي

أرست حجر الأساس لتطوير برنامج مراجعة النظير أو الزميل "Peer Review Program" (العبد الله رياض والضليحي وهيب، 2007، صفحة 34).

ثم قام AICPA في سبتمبر 1977 بإنشاء قسم مكاتب المراجعة، ولهذا القسم شعبتان، فأما الأولى فتضم المكاتب التي تمارس عملها أمام هيئة الأوراق المالية (Securities and Exchange Commission, SEC)، وأما الثانية فتضم كافة المكاتب الأخرى. ويعد القسم بمثابة منتدى لتداول الآراء المهنية والمعلومات الفنية لأن AICPA لم تكن له-قبل ذلك-أي سلطة تنظيمية على تلك المكاتب، وبذلك فقد استهدف AICPA من وراء ذلك تحسين الممارسة العملية لمكاتب المراجعة من خلال تحديد متطلبات الممارسة الجيدة للمكاتب الأعضاء بالقسم، وإيجاد نظام للتنظيم الذاتي لمكاتب المراجعة من خلال التطبيق الإجباري لنظام "مراجعة الزميل" مرة واحدة كل ثلاث سنوات واستمرار الرقابة الملائمة لجودة المراجعة (العبد الله رياض والضليحي وهيب، 2007، صفحة 35).

وأنشأ AICPA بعد ذلك الهيئة الوطنية للإحتيال في التقارير المالية (National Financial Reporting Commission on Fraudulent, NFRCF) بهدف إيجاد الوسائل والأساليب الملائمة للتعامل مع وسائل الغش والإحتيال في إعداد التقارير والقوائم المالية، وقام المعهد أيضا بإنشاء المجلس العام للرقابة والإشراف (Board, POB Public Oversight B) والذي يعد أحد الملامح الأساسية لنظام الرقابة والتحكم الذاتي في مهنة المراجعة. وتنحصر مهام المجلس في الرقابة والإشراف على المكاتب التي تزاو عملها أمام (SEC). وللمجلس سلطة كلما وجد أعضاءه أن هناك تقصيرا في خدمة الصالح العام كما أن له الحق في إعداد التقارير لإبلاغ هيئة الأوراق المالية والكونجرس عن الأنشطة التي يزاوها (العبد الله رياض والضليحي وهيب، 2007، صفحة 35).

وفي نوفمبر من عام 1979 أصدر AICPA بيان حول معايير مراقبة الجودة (Statement on Quality Control Standards 1, SQCS1). ويعد هذا البيان مرجعا رئيسيا لتكوين السياسات والإجراءات التي تزود مكاتب المراجعة بتأكيدات معقولة بأنها تتوافق مع معايير المراجعة المتعارف عليها وتلتزم بها (العبد الله رياض والضليحي وهيب، 2007، صفحة 35).

ثم قام AICPA بإصدار معيار المراجعة (SAS 25) في نوفمبر 1979، والذي حل محل معيار المراجعة (SAS 4) الذي صدر في 1974. ويلزم المعيار (SAS 25) مكاتب المراجعة التي تقوم بأعمال المراجعة بتبني نظام رقابة الجودة مما يضمن بشكل معقول إتباع الممارسون للمهنة في مكاتب المراجعة

معايير المراجعة المتعارف عليها، ويوضح المعيار (SAS 25) العلاقة بين معايير المراجعة المقبولة عموماً (Generally Accepted Auditing Standards, GAAS) ومعايير رقابة الجودة (Quality Certification Services, QCS) (العبد الله رياض والضلعي وهيب، 2007، الصفحات 35-36)

وفي عام 1996 أصدرت لجنة معايير المراجعة (Accounting Standards Board, ASB) التابعة لـ AICPA بيان معايير مراقبة الجودة (SQCS 2) وبيان معايير مراقبة الجودة (SQCS 3)، ليكونا بديلين عن بيان معايير مراقبة الجودة (SQCS 1) الصادرة في نوفمبر 1979. إن جوهر الاختلاف بين (SQCS 1) وبين (SQCS 2) و (SQCS 3) هو أن البيان الصادرة عام 1979 يحتوي على تسعة ضوابط لمراقبة الجودة بينما يحتوي البيانان الصادران في 1996 على خمسة ضوابط فقط (العبد الله رياض والضلعي وهيب، 2007، صفحة 36)

وفي أكتوبر 2002 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) معيار المراجعة (SAS 99) بعنوان "مراعاة الغش في مراجعة القوائم المالية" الذي أكد على تدعيم كفاءة المراجع في اكتشاف الغش والتقرير عنه (رحماني موسى وفتح سردوك، 2014، الصفحات 184-186)

2.2.2. الإتحاد الدولي للمحاسبين:

أشار الإتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants, IFAC) إلى مفهوم جودة المراجعة من خلال المعايير الآتية:

أ. المعيار الدولي لرقابة الجودة (ISQC1):

المعيار الدولي لرقابة الجودة (International Standard on Quality Control 1, ISQC1) هو معيار لرقابة الجودة لدى شركات المراجعة التي تقوم بمراجعة القوائم المالية وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة. حيث يشير هذا المعيار إلى أن هدف مكاتب وشركات المراجعة في تحقيق جودة المراجعة، هو إيجاد نظام لرقابة الجودة والإلتزام به من أجل تزويدها بتأكيد معقول فيما يرتبط بامتثال الشركة وموظفيها للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها وأن تكون التقارير الصادرة عن الشركة أو شركاء العملية تلبى الأهداف المنتظرة منها (رحماني موسى وفتح سردوك، 2014، صفحة 186)

ب. المعيار الدولي لرقابة جودة مراجعة القوائم المالية (ISA 220)

قام الـ (IFAC) في سبتمبر عام 1981 بإصدار معيار المراجعة الدولي (International Standard on Auditing 7, ISA 7) بعنوان ضبط جودة العمل في المراجعة. يهدف هذا المعيار إلى تقديم الإرشادات

الخاصة التي يجب أن يلتزم بها المراجع للتقيد بالمبادئ الأساسية الخاصة بتفويض عمله لمساعديه في مهمة المراجعة والإرشادات الخاصة بالإجراءات السياسية التي تتبناها شركة المراجعة لتوفير القناعة المعقولة بنوعية المراجعة بصورة عامة. وفي شهر جوان عام 1994 أصدر IFAC المعيار (ISA 220) بعنوان الرقابة على جودة عملية المراجعة والذي حل محل المعيار الدولي (ISA 7) (جبران محمد علي، 2010، صفحة 20) حدد هذا المعيار الهدف من المراجعة المتمثل في تطبيق إجراءات رقابة الجودة خلال عملية المراجعة، هذه الإجراءات تقدم للمراجع ضمانا معقولا بأن عملية المراجعة تمتثل للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة، وأن تقرير المراجع الصادر ملائم، أخذا بالإعتبار الإختلاف في بيئة العمل (رحماني موسى وفتح سردوك، 2014، صفحة 186)

3.2.2. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة:

أشارت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (International Organization of Supreme Audit Institutions, INTOSAI) هذه المنظمة إلى مفهوم وأهمية جودة المراجعة في ظل اعتبارات خاصة بالهيئات التابعة للقطاع العام، من خلال المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المتعلقة برقابة جودة المراجعة بالقطاع العام وهو معيار ضبط الجودة على مراجعات المعلومات المالية التاريخية (International Standards of Supreme Audit Institutions 1220, ISSAI 1220). يهدف هذا المعيار، الذي جرى تطبيقه على الفترات الواقعة بعد 15 ديسمبر 2009، إلى تحقيق جودة المراجعة في ظل احترام معايير رقابة الجودة، والتزام أعضاء فريق المراجعة بالمتطلبات الأخلاقية التابعة للـ INTOSAI والمتطلبات الأخلاقية الوطنية التي تسري على مراجعي القطاع في بيئة معينة، وهذا ما يدعم جودة أداء المراجعين في تقدير المخاطر والقيام بإجراءات أخرى ذات علاقة بأداء مسؤولياتهم في إعداد التقارير (عودة علاء الدين صالح محمود، 2011، صفحة 37)

4.2.2. معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز لرقابة جودة عملية المراجعة:

كان من أهم دوافع تنظيم برنامج مراقبة جودة الأداء المهني في بريطانيا تعديل نظام الشركات في عام 1989. وكان من أسباب التعديل أن تكون أحكام نظام الشركات منسجمة مع اللوائح التي أصدرتها المجموعة الأوروبية، ومنها اللائحة الثامنة المتعلقة بالرقابة على مكاتب المراجعة (الغامدي سالم بن علي و حسام بن عبدا لمحسن العنقري، 2005، صفحة 189) حيث قام معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز (Institute of Chartered Accountants in England and Wales, ICAEW) بإعداد برنامج

لرقابة جودة الأداء المهني في عام 1991 والذي أقرته وزارة التجارة والصناعة والملمزم لمكاتب المراجعة. تمثلت أهم العناصر التي وردت في هذا البرنامج: الإستقلال، النزاهة المهنية، قبول العملاء واستمرارية العلاقة بهم، التدريب والتطوير المهني، الفحص الداخلي، الإلتزام بشروط التسجيل، الإستشارة وتجنب ما قد يؤدي إلى عدم موضوعية الأداء (أبو هين إيباد حسن حسين، 2005، صفحة 55)

5.2.2. إسهامات الدول العربية:

قامت على مستوى الوطن العربي كلا من هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون في الخليج العربي (Gulf Cooperation Council Accounting and Auditing Organization, GCCAAO) والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (Saudi Organization for Certified Public Accountants, SOCPA)، خلال السنوات القليلة الماضية بإنشاء قسم خاص بمراقبة جودة أداء مكاتب المراجعة والمحاسبة العاملة في المنطقة ومن أهم النقاط التي ركزت عليها تلك الأقسام وضع قوانين تجبر الشركات المساهمة على تغيير مراجعها كل فترة زمنية (التوجيهي علي عبد الرحمان و والنافعابي حسين محمد، 2008، صفحة 220)

ومن خلال السابق يتضح أن مفهوم جودة المراجعة من وجهة نظر الهيئات المهنية للمراجعة، يتمثل في الإلتزام بالمعايير المهنية ومجمل المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تحكم الممارسة المهنية، ومعايير الأداء بالنسبة للأفراد بمكاتب وشركات المراجعة.

6.2.2. إسهامات دولة الجزائر:

في ظل الإتجاه الدولي المتنامي لإستعمال معايير المراجعة الدولية (ISA) أو التوافق معها عملت الجزائر على تطوير مهنة مراجعة الحسابات من أجل تعزيز جودة المراجعة، حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 01-10 مؤرخ في 29 جوان 2010 (القانون رقم 01-10 و الجريدة الرسمية، 2010)، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وهو القانون الذي يهدف-حسب نص المادة الأولى منه-إلى تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وبهذا القانون ألغى المشرع الجزائري القانون رقم 08-91 المؤرخ في 27 أفريل 1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. كما أصدر المشرع الجزائري، تبعا لهذا القانون، مجموعة مراسيم تنفيذية مؤرخة في 27 يناير سنة 2011، أهمها: (الرسمية والعدد 07، 2011)

- المرسوم رقم 11-24 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره؛

- المرسوم رقم 11-25 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره؛
- المرسوم رقم 11-26 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره؛
- المرسوم رقم 11-27 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره؛
- المرسوم رقم 11-30 يحدد شروط وكيفيات الإعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- المرسوم رقم 11-31 يتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

كما أصدرت وزارة المالية ثلاثة إصدارات للمعايير الجزائرية للتدقيق، وهي:

الإصدار الأول: (وزارة المالية، 2016)

- المعيار الجزائري للتدقيق 210 "اتفاق حول أحكام مهام التدقيق".
- المعيار الجزائري للتدقيق 505 "التأكيدات الخارجية".
- المعيار الجزائري للتدقيق 560 "الأحداث اللاحقة".
- المعيار الجزائري للتدقيق 580 "التصريحات الكتابية".

الإصدار الثاني: (وزارة المالية و رقم 150، 2016)

- المعيار الجزائري للتدقيق 300 "تخطيط تدقيق الكشوف المالية".
- المعيار الجزائري للتدقيق 500 "العناصر المقنعة".
- المعيار الجزائري للتدقيق 510 "مهام التدقيق الأولية-الأرصدة الإفتتاحية".
- المعيار الجزائري للتدقيق 700 "تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية".

الإصدار الثالث: (المالية و رقم 23، 217)

- المعيار الجزائري للتدقيق 520 "الإجراءات التحليلية".
 - المعيار الجزائري للتدقيق 570 "استمرارية الإستغلال".
 - المعيار الجزائري للتدقيق 610 "استخدام أعمال المدققين الداخليين".
 - المعيار الجزائري للتدقيق 620 "استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق".
- وبصفة عامة فإن الإهتمام بجودة المراجعة سواء من قبل المشرعين أو الهيئات المهنية قد أثرت بصفة مباشرة على مهنة المراجعة بفعل سن القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية والمعايير المهنية، وهذا إيماناً منهم بالدور المنوط بالمراجعة كآلية من آليات الرصد الخارجي في إضفاء المصداقية والثقة في القوائم المالية الدورية و/أو المرحلية التي تعدها وتصدرها الشركات محل المراجعة، والتي تعتبر الوعاء الأهم للمعلومات المالية التي تعتمد عليها مجموعة من الأطراف الخارجية من أجل اتخاذ قراراتها.

3. الدراسة الميدانية:

يتم تناول الدراسة الميدانية من خلال عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة وعرض وتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان واختبار الفرضيات.

1.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- أ. الأساليب الإحصائية الوصفية: تم حساب الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، التوزيعات التكرارية، النسب المئوية، أعلى وأدنى إجابة وذلك بالاعتماد على برنامج (SPSS).
- ب. اختبار ثبات أداة الدراسة ومصداقيتها من خلال معامل المصداقية (Reliability Coefficient) كرو نباخ ألفا إذ يمكن الإعتماد على نتائج البحث والإطمئنان إلى مصداقيتها عندما يزيد المعامل على النسبة المقبولة (60%) (النوايسة محمد إبراهيم، 2006، صفحة 395)

ت. اختبار (One-Sample T-Test)، وقد تم استخدامه لإختبار فرضيات الدراسة.

2.3. أداة الدراسة:

تم تصميم استبيان يتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وذلك بعد الإطلاع على الدراسات السابقة والأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع، وفيما يلي أقسام الإستبيان:

- القسم الأول: المتغيرات الديموغرافية، وهي العوامل التي تشمل المستوى العلمي، التخصص العلمي، سنوات خبرة المستجيب.

- القسم الثاني: يمثل مجموعة العوامل التي يفترض أن تؤثر على جودة المراجعة وتشمل: مجموعة الأسئلة من (1-10) وتقيس العلاقة بين التأهيل العلمي لفريق المراجعة، وخبرته المهنية، وإلمامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها وبين جودة عملية المراجعة، ومجموعة الأسئلة من (11-16) وتقيس العلاقة بين حجم مكتب المراجعة، سمعته وشهرته وبين جودة عملية المراجعة، ومجموعة الأسئلة من (17-25) وتقيس العلاقة بين استقلالية وأتعاب فريق المراجعة وبين جودة عملية المراجعة، ومجموعة الأسئلة من (26-33) وتقيس العلاقة بين دور المنظمات الوطنية والمهنية في الإشراف والرقابة على مهنة مراجعة الحسابات وبين جودة عملية المراجعة.

قام الباحثان باعتماد ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكارت الخماسي (Likert Five Points Scale) الأسئلة القسم الثاني من الإستبيان، وانطلاقا منه تم حساب طول الفئة وذلك بتقسيم المدى (5-1=4) على عدد الفئات (5) أي $0.80 = (5 \div 4)$ ، بحيث تكون الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي المرجح هي: من 1 إلى $0.80+1$ ، وهكذا بالنسبة إلى بقية المتوسطات الحسابية المرجحة، ثم قام الباحثان بحساب نسبة التأثير وهي نسبة تعبر عن مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ويعبر عنها رياضيا بالصيغة: نسبة التأثير = الوسط الحسابي المرجح ÷ أعلى وزن للسؤال، وقد تم اعتماد نسبة التأثير 60% الموافقة للمتوسط المرجح (3) من أجل إجراء اختبار (One-Sample T-Test)، حيث ستكون الفرضية العديمة مرفوضة عند هذا المستوى، و الجدول (1) يوضح مخرجات الميزان التقديري وفقا لمقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الدراسة:

جدول 1: ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكارت الخماسي

الوصف	الوزن	فئات المتوسط المرجح	نسبة التأثير	وصف التأثير
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى 1.80	من 20% إلى 36%	ضعيف جدا
غير موافق	2	من 1.81 إلى 2.60	من 36.2% إلى 52%	ضعيف
محايد	3	من 2.61 إلى 3.40	من 52.2% إلى 68%	متوسط
مرافق	4	من 3.41 إلى 4.20	من 68.2% إلى 84%	مرتفع
موافق بشدة	5	من 4.21 إلى 5	من 84.2% إلى 100%	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثان.

3.3. مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات المعتمدين بعنوان نشاط 2018 في كل من ولايات: أدرار، إليزي الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، تندوف، ورقلة، الوادي وغرداية، والبالغ عددهم 181 محافظ، أما العينة فهي تتكون من 133 محافظ وهو ما يمثل 73.48% من مجتمع الدراسة، وذلك بعد إقصاء 48 مفردة لعدم توفر بريد إلكتروني خاص بها. وقد كان قياس تلك العوامل وأثره على جودة المراجعة الخارجية من وجهة نظر محافظي الحسابات فقط وذلك لارتباطهم بشكل وثيق ومسؤوليتهم المباشرة على تحقيق جودة المراجعة، والجدول (2) يبين توزيع مفردات مجتمع وعينة الدراسة:

جدول 2: مجتمع وعينة الدراسة

الولاية										تكرار	المجتمع
أدرار	الأغواط	إليزي	بسكرة	بشار	تمنراست	تندوف	ورقلة	الوادي	غرداية		
4	13	3	29	11	2	1	63	29	26	4	%
2.21	7.18	1.66	16.02	6.08	1.10	0.55	34.81	16.02	14.36	3	%
3	7	1	22	7	2	0	45	24	22	3	%
2.26	5.26	0.75	16.54	5.26	1.50		33.83	18.05	16.54		%

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مقرر رقم 002 الصادر عن وزارة المالية في 09 جانفي 2018 المحدد لقوائم

المهنيين المسجلين في جداول المجلس الوطني لمحافظي الحسابات بعنوان نشاط 2018.

ويهدف الوصول إلى النتائج الخاصة بالدراسة، تم توزيع الإستبيان عبر البريد الإلكتروني

لمفردات العينة، والمعتمد منها لغايات البحث والتحليل 87 استبيان فقط أي 65.41% من مجموع

133 مفردة، والجدول التالي يبين خصائص وسمات عينة الدراسة:

جدول 3: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	التكرار النسبي
01	المستوى التعليمي	الليسانس	62	71.3
		ماستر/ ماجستير	18	20.7
		دكتوراه	07	8
		المجموع	87	100
02	سنوات الخبرة	> 5	12	13.8
		[10-5]	44	50.6
		≤ 10	31	35.6
		المجموع	87	100
03	التخصص العلمي	محاسبة	13	14.94
		مالية	69	79.31
		آخر	5	5.75
		المجموع	87	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول (3) أن غالبية عينة الدراسة هم من حملة "ليسانس" إذ بلغت نسبتهم (71.3%)، يلي ذلك نسبة أفراد العينة من حملة "ماستر/ماجستير" و"الدكتوراه"، مما يعني أن أغلب المشاركين هم من المراجعين المهنيين الذين تعتبر المراجعة المصدر الأساسي لدخلهم، مما سيضفي على نتائج الدراسة نوعاً من المهنية.

كما يوضح الجدول (3) أن جل أفراد العينة هم من أصحاب تخصص المالية والمحاسبة بواقع (94.25%)، مما يزيد من فرص الحصول على إجابات مهنية حول العوامل المؤثرة في جودة عملية المراجعة.

كما بين الجدول (3) أيضاً أن غالبية عينة الدراسة هم ممن تزيد خبرتهم العملية عن خمس (5) سنوات، حيث بلغت نسبتهم (86.2%)، وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى الخبرة الميدانية لديهم الأمر الذي يمكن أن يخدم أهداف الدراسة إلى حد كبير.

4.3. تحليل نتائج البيانات واختبار الفرضيات:

1.4.3. اختبار ثبات وصدق الإستبيان:

أجرى الباحثان اختبار ثبات أداة الدراسة ومصداقيتها من خلال معامل المصدقية "كرو نباخ ألفا" لكل محور من محاور الإستبيان، وبين الجدول (4) نتائج هذا الإختبار والتي تدل على وجود معاملات ثبات كبيرة ودالة إحصائيا، وبالتالي صدق وثبات الإستبيان.

جدول 4: نتائج اختبار ثبات وصدق محاور الإستبيان

Cronbach's Alpha	عدد الفقرات	الأسئلة	المتغيرات
0.698	10	10-01	العوامل المرتبطة بالتأهيل العلمي والمهني لفريق المراجعة
0.854	06	16-11	العوامل المتعلقة بحجم وسمعة وشهرة مكتب المراجعة
0.806	09	25-17	العوامل المتعلقة باستقلالية وأتعاب فريق المراجعة
0.912	08	33-26	العوامل المتعلقة بدور المنظمات الوطنية والمهنية في الإشراف والرقابة على مهنة المراجعة
0.938	33	33-01	متغيرات الدراسة مجتمعة

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2.4.3. إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي لفريق المراجعة، وخبرته المهنية، وإلمامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها وبين جودة عملية المراجعة.

عرض وتحليل البيانات:

تم قياس هذه الفرضية بالإعتماد على الأسئلة (1-10) من أسئلة القسم الثاني من الإستبيان كما هي موضحة في الجدول (5)، ويعرض الجدول (6) تحليل آراء المستجيبين حول الأسئلة المذكورة، وهي عوامل تتعلق بالمؤهلات العلمية والمهنية لفريق المراجعة وبيان ما إذا كان لها تأثير على جودة عملية المراجعة أم لا وماهي درجة هذا التأثير بالنسبة لكل عامل وبالنسبة لمجموع عوامل المتغير؟ وجاءت النتائج كما يلي:

- يتراوح المتوسط الحسابي المرجح لجميع فقرات المتغير الأول بين (3.13 و 4.90) وهي قيم أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما أن نسب التأثير لفقرات المتغير تراوحت بين (84.2 و 98) وهي نسب تأثير مرتفعة جدا بإستثناء الفقرة (9) التي جاءت نسبة تأثيرها متوسطة (62.6).

- وبلغ المتوسط الحاسبي المرجح لفقرات المتغير الأول مجتمعة (4.53) وهو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما جاءت نسبة تأثير المتغير مرتفعة جدا إذ بلغت (90.68)، وهذا يدل على أن المستجيبين يوافقون بشدة على أن العوامل المرتبطة بالتأهيل العلمي والمهني لفريق المراجعة لها تأثير مرتفع جدا على جودة عملية المراجعة. وللتأكد من صحة هذه النتيجة استخدم الباحثان اختبار (One-Sample T-test) المبين في الجدول (7)، إذ نجد من مطالعة النتائج أن مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) المعتمدة من قبل الباحثين، وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، أي "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي لفريق المراجعة، وخبرته المهنية، وإلمامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها وبين جودة عملية المراجعة".

جدول 5: العوامل المرتبطة بالتأهيل العلمي والمهني لفريق المراجعة

الرقم	السؤال	المقاييس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	التأهيل العلمي المناسب لأعضاء فريق المراجعة يؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة.	تكرار	75	12			
		%	86.2	13.8			
2	حصول أعضاء فريق المراجعة على شهادة مهنية في مراجعة الحسابات، فضلا عن التأهيل العلمي، يؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة.	تكرار	77	10			
		%	88.5	11.5			
3	تمتع أعضاء فريق المراجعة بخبرات ومهارات في مجالات أخرى غير المحاسبة والمراجعة يؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة.	تكرار	70	17			
		%	80.5	19.5			
4	إلتزام أعضاء فريق المراجعة بقواعد وأداب وسلوكيات المهنة يؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة.	تكرار	73	14			
		%	83.9	16.1			
5	تخصص أعضاء فريق المراجعة في النشاط الذي تمارسه الشركة محل المراجعة يؤثر إيجابا على جودة	تكرار	48	18	12	9	
		%	55.2	20.7	13.8	10.3	

						عملية المراجعة.	
			11	76	تكرار	المعرفة الكافية لأعضاء فريق المراجعة بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية والجزائرية تؤثر إيجاباً على عملية جودة المراجعة.	6
			12.6	87.4	%		
			9	78	تكرار	مشاركة أعضاء فريق المراجعة في التدريب والتأهيل المستمرين، والندوات المهنية والعلمية المتخصصة تؤثر إيجاباً على جودة عملية المراجعة.	7
			10.3	89.7	%		
	2	12	35	38	تكرار	إلتزام أعضاء فريق المراجعة باللوائح القانونية والتنظيمية السائدة يؤثر إيجاباً على جودة عملية المراجعة.	8
	2.3	13.8	40.2	43.7	%		
	22	19	23	14	تكرار	استعانة فريق المراجعة ببعض موظفي الشركة محل المراجعة ممن تتوافر لديهم الخبرة الكافية والتأهيل المناسب يؤثر سلباً على جودة عملية المراجعة.	9
	25.3	21.8	26.4	16.1	%		
			36	51	تكرار	قدرة فريق المراجعة على مواجهة الضغوطات من أي طبيعة كانت التي قد تحدث أثناء عملية المراجعة يؤثر إيجاباً على جودة عملية المراجعة.	10
			41.4	58.6	%		

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول 6: تحليل آراء المشاركين حول العوامل المتعلقة بالتأهيل العلمي والعملية لفريق المراجعة

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	نسبة التأثير	ترتيب درجة الأهمية	وصف التأثير
1	4.86	0.347	5	4	97.2	4	مرتفع جدا
2	4.89	0.321	5	4	97.8	2	مرتفع جدا
3	4.80	0.399	5	4	96	6	مرتفع جدا
4	4.84	0.370	5	4	96.8	5	مرتفع جدا
5	4.21	1.036	5	2	84.2	9	مرتفع جدا
6	4.87	0.334	5	4	97.4	3	مرتفع جدا
7	4.90	0.306	5	4	98	1	مرتفع جدا
8	4.25	0.781	5	2	85	8	مرتفع جدا
9	3.13	1.256	5	1	62.6	10	متوسط
10	4.59	0.495	5	4	91.8	7	مرتفع جدا
الأسئلة مجتمعة	4.53	0.337			90.68		مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول 7: نتيجة اختبار الفرضية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية	Sig.2-tailed	(T) المحسوبة
مرفوضة	0.000	42.425

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم مكتب المراجعة، سمعته، شهرته

وبين جودة عملية المراجعة.

عرض وتحليل البيانات:

تم قياس هذه الفرضية بالإعتماد على الأسئلة (11-16) من أسئلة القسم الثاني من الإستبيان كما تظهر في الجدول (8). ويعرض الجدول (9) تحليل آراء المشاركين في عينة الدراسة حول الستة (06) عوامل المتعلقة بحجم وشهرة وسمعة مكتب المراجعة المدرجة في الإستبيان وبيان ما إذا كان لها تأثير على جودة عملية المراجعة أم لا وماهي درجة هذا التأثير بالنسبة لكل عامل وبالنسبة لمجموع عوامل المتغير؟ وجاءت النتائج كما يلي:

- يتراوح المتوسط الحسابي المرجح لجميع فقرات المحور الثاني بين (3.07 و 3.71) وهي قيم أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما جاءت نسب تأثير الفقرات (15)، (13) و(16) مرتفعة وبلغت على الترتيب (74.2) (73.2) و(68.8)، بينما أظهرت الفقرات ذوات الأرقام (11)، (12) و(14) تأثيرا متوسطا، حيث بلغت نسب التأثير على الترتيب (67.8)، (67.6) و(61.4).
- وبلغ المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المتغير الثاني مجتمعة (3.44) وهو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما جاءت نسبة تأثير المحور الثاني مرتفعة حيث بلغت (68.83)، وهذا يدل على أن المستجيبين يوافقون على أن العوامل المرتبطة بحجم وسمعة وشهرة مكتب المراجعة لها تأثير مرتفع على جودة عملية المراجعة.
- وللتأكد من صحة هذه النتيجة أجرى الباحثان اختبار (One-Sample T-test) كما يتضح من الجدول (10)، إذ نلاحظ أن مستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، أي "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم مكتب المراجعة، سمعته، شهرته وبين جودة عملية المراجعة".
- جدول 8: العوامل المرتبطة بحجم وسمعة وشهرة مكتب المراجعة

الرقم	السؤال	المقاييس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
11	تمتع مكتب المراجعة بالشهرة وبالسمة الحسنه يؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة.	تكرار	18	27	21	13	8
		%	20.7	31	24.1	14.9	9.2
12	عدم وجود دعاوى قضائية مرفوعة ضد مكتب المراجعة يؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة.	تكرار	14	29	24	16	4
		%	16.1	33.3	27.6	18.4	4.6
13	إرتباط مكتب المراجعة بأحد مكاتب وشركات المراجعة العالمية (الإنتماء لأحد الكبار) يؤثر إيجابا على جودة عملية	تكرار	23	31	16	14	3
		%	26.4	35.6	18.4	16.1	3.4

المراجعة.						
10	17	26	25	9	تكرار	الحجم الكبير لمكتب المراجعة من حيث عدد المراجعين وعدد العملاء ومستوى تنظيمه وتجهيزاته يؤثر إيجاباً على جودة عملية المراجعة.
11.5	19.5	29.9	28.7	10.3	%	
6	9	16	29	27	تكرار	توظيف كوادر مؤهلة وذوي كفاءة عالية في مراجعة الحسابات من قبل مكتب المراجعة يؤثر إيجاباً على جودة عملية المراجعة.
6.9	10.3	18.4	33.3	31	%	
7	12	15	42	11	تكرار	المنافسة بين مكاتب المراجعة يؤثر إيجاباً على جودة عملية المراجعة.
8	13.8	17.2	48.3	12.6	%	

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول 9: تحليل آراء المشاركين حول العوامل المتعلقة بحجم وسمعة وشهرة مكتب المراجعة

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	نسبة التأثير	ترتيب درجة الأهمية	وصف التأثير
11	3.39	1.233	5	1	67.8	4	متوسط
12	3.38	1.102	5	1	67.6	5	متوسط
13	3.66	1.139	5	1	73.2	2	مرتفع
14	3.07	1.169	5	1	61.4	6	متوسط
15	3.71	1.210	5	1	74.2	1	مرتفع
16	3.44	1.128	5	1	68.8	3	مرتفع
الأسئلة مجتمعة	3.44	0.88483			68.83		مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول 10: نتيجة إختبار الفرضية الثانية

نتيجة الفرضية العديمة	Sig.2-tailed	(T) المحسوبة
مرفوضة	0.000	4.645

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين استقلالية فريق المراجعة، أتعابه وبين جودة عملية المراجعة.

عرض وتحليل البيانات:

تم قياس هذه الفرضية بالإعتماد على الأسئلة (17-25) من أسئلة القسم الثاني من الإستبيان كما تظهر بالجدول (11)، في حين يعرض الجدول (12) تحليل آراء المستجيبين في عينة الدراسة حول التسعة (09) عوامل التي أدرجت في الإستبيان، والتي تتعلق باستقلالية وأتعاب فريق المراجعة وبيان ما إذا كان لهذه العوامل تأثير على جودة عملية المراجعة أم لا وماهي درجة هذا تأثير كل عامل على حدة وبالنسبة لعوامل المتغير مجتمعة؟ وجاءت النتائج كما يلي:

- يتراوح المتوسط الحسابي المرجح لجميع فقرات المتغير الثالث بين (3.40 و 4.43) وهي قيم أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، بإستثناء الفقرة (9) التي جاء متوسط حسابها المرجح (2.92)، كما وقعت نسب تأثير فقرات المتغير الثالث بين المتوسط والمرتفع جدا، حيث يُظهر الجدول (11) أن نسبة تأثير الفقرة (17) بلغت (88.6)، بينما جاءت نسب تأثير الفقرات (24)، (25)، (19)، (20)، (18) و(23) مرتفعة، حيث كانت (80.6)، (75)، (73.8) و(72.8)، (71) و(70.2) على التوالي، بينما أظهرت النتائج نسبة تأثير متوسطة بالنسبة للفقرتين (22) و(21) وهما على الترتيب (68) و(58.4).
- وبلغ المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المتغير الثالث مجتمعة (3.66) وهو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما جاءت نسبة تأثير المتغير الثالث مرتفعة حيث بلغت (73.16)، وهذا يدل على أن المستجيبين يوافقون على أن العوامل المتعلقة باستقلالية وأتعاب فريق المراجعة لها تأثير مرتفع على جودة عملية المراجعة.

وللتأكد من صحة هذه النتيجة أجرى الباحثان اختبار (One-Sample T-test) كما يتضح من الجدول (13)، إذ نجد من مطالعة النتائج أن مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى

المعنوية (0.05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل، أي "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية بين استقلالية فريق المراجعة وأتباعه وبين جودة عملية المراجعة".

جدول 11: العوامل المتعلقة باستقلالية وأتباع فريق المراجعة

الرقم	السؤال	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
17	تمتع أعضاء فريق المراجعة بالنزاهة، الموضوعية والإستقلالية يؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة.	تكرار	43	38	6		
		%	49.4	43.7	6.9		
18	وجود علاقة شخصية بين عضو أو أكثر من أعضاء فريق المراجعة وإدارة الشركة محل المراجعة يؤثر سلبا على الإستقلالية المطلوبة في المراجع وبالتالي على جودة عملية المراجعة.	تكرار	18	29	25	13	2
		%	20.7	33.3	28.7	14.9	2.3
19	إقامة علاقات مالية من أي نوع كانت بين عضو أو أكثر من أعضاء فريق المراجعة وإدارة الشركة محل المراجعة يؤثر سلبا على الإستقلالية المطلوبة في المراجع وبالتالي على جودة عملية المراجعة.	تكرار	15	42	21	6	3
		%	17.2	48.3	24.1	6.9	3.4
20	قبول عضو أو أكثر من أعضاء فريق المراجعة للهدايا ذات القيمة المعتبرة من الشركة محل المراجعة يؤثر سلبا على الإستقلالية المطلوبة في المراجع وبالتالي على جودة عملية المراجعة.	تكرار	17	39	19	7	5
		%	19.5	44.8	21.8	8	5.7
21	تقديم مكتب المراجعة الخدمات الإستشارية للشركة محل المراجعة يؤثر سلبا على جودة	تكرار	12	18	21	23	13
		%	13.8	20.7	24.1	26.4	14.9

عملية المراجعة.						
8	12	22	27	18	تكرار	22
9.2	13.8	25.3	31	20.7	%	
7	9	23	29	19	تكرار	23
8	10.3	26.4	33.3	21.8	%	
1	4	21	26	35	تكرار	24
1.1	4.6	24.1	29.9	40.2	%	
5	9	15	32	26	تكرار	25
5.7	10.3	17.2	36.8	29.9	%	

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول 12: تحليل آراء المشاركين العوامل المتعلقة باستقلالية وألعاب فريق المراجعة

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	نسبة التأثير	ترتيب درجة الأهمية	وصف التأثير
17	4.43	0.622	5	3	88.6	1	مرتفع جدا
18	3.55	1.054	5	1	71	6	مرتفع
19	3.69	0.956	5	1	73.8	4	مرتفع
20	3.64	1.067	5	1	72.8	5	مرتفع
21	2.92	1.278	5	1	58.4	9	متوسط
22	3.40	1.224	5	1	68	8	متوسط
23	3.51	1.180	5	1	70.2	7	مرتفع
24	4.03	0.970	5	1	80.6	2	مرتفع
25	3.75	1.164	5	1	75	3	مرتفع
الأسئلة مجتمعة	3.66	0.67186			73.16		مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول 13: نتيجة اختبار الفرضية الثالثة

نتيجة الفرضية العديمة	Sig.2-tailed	(T) المحسوبة
مرفوضة	0.000	9.131

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين دور المنظمات الوطنية والمهنية في الإشراف والرقابة على مهنة المراجعة وبين جودة عملية المراجعة.

عرض وتحليل البيانات:

تم قياس هذه الفرضية بالإعتماد على الأسئلة (26-33) من أسئلة القسم الثاني من الإستبيان كما تظهر في الجدول (14)، كما يعرض الجدول (15) تحليل آراء المشاركين في عينة الدراسة حول الثمانية (08) عوامل المدرجة في الإستبيان والمتعلقة بدور المنظمات الوطنية والمهنية في الإشراف والرقابة على مهنة المراجعة وبيان ما إذا كان لهذه العوامل تأثير على جودة عملية المراجعة أم لا وماهي درجة هذا التأثير بالنسبة لكل عامل وبالنسبة لمجموع عوامل المتغير؟ وجاءت النتائج كما يلي:

- يتراوح المتوسط الحسابي المرجح لجميع فقرات المحور الرابع بين (3.17) و(3.62) وهي قيم أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما جاءت نسب تأثير الفقرات (26)، (27) و(29) مرتفعة وبلغت على الترتيب (72.4)، (71.2) و(68.2)، بينما أظهرت باقي فقرات المتغير تأثيرا متوسطا يتراوح بين (63.4) و(67.2).

- وبلغ المتوسط الحسابي المرجح لفقرات المتغير الرابع مجتمعة (3.37) وهو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما جاءت نسبة تأثير المتغير الرابع متوسطة (67.4) وقريبة جدا من "المرتفعة"، وهذا يدل على أن المستجيبين يوافقون على أن العوامل المرتبطة بدور المنظمات الوطنية والمهنية في الإشراف والرقابة على مهنة المراجعة تؤثر تأثيرا متوسطا على جودة عملية المراجعة.

وللتأكد من صحة هذه النتيجة أجرى الباحثان اختبار (One-Sample T-test) كما يبينه الجدول (16)، إذ نلاحظ أن مستوى الدلالة يساوي (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرض البديل أي "هناك تأثير ذو دلالة إحصائية بين دور المنظمات الوطنية والمهنية في الإشراف والرقابة على مهنة المراجعة وبين جودة عملية المراجعة".

جدول 14: العوامل المتعلقة بدور المنظمات الوطنية والمهنية في الإشراف والرقابة على مهنة

المراجعة

الرقم	السؤال	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
26	التطوير المستمر لمهنة مراجعة الحسابات من قبل المنظمات الوطنية والمهنية يؤثر إيجاباً على جودة عملية المراجعة.	تكرار	22	29	21	11	4
		%	25.3	33.3	24.1	12.6	4.6
27	تمكين المنظمات الوطنية والمهنية قانوناً من فرض عقوبات على مكاتب المراجعة المخلة بأداب وسلوك المهنة وغير الملتزمة بالمعايير المهنية يؤثر إيجاباً على جودة عملية المراجعة.	تكرار	23	28	17	13	6
		%	26.4	32.2	19.5	14.9	6.9
28	تمكين المنظمات الوطنية والمهنية قانوناً بالزام المراجعين الإلتحاق بدورات تحسين المستوى يؤثر إيجاباً على جودة عملية المراجعة.	تكرار	18	24	14	17	14
		%	20.7	27.6	16.1	19.5	16.1
29	المساهمة الفعالة من قبل المنظمات الوطنية والمهنية في التدريب والتأهيل المستمرين للمراجعين تؤثر إيجاباً على جودة عملية المراجعة.	تكرار	20	27	18	13	9
		%	23	31	20.7	14.9	10.3
30	مساهمة المنظمات الوطنية والمهنية في توفير الإرشادات والنشرات الدورية لفائدة المراجعين تؤثر إيجاباً على جودة عملية المراجعة.	تكرار	21	25	16	14	11
		%	24.1	28.7	18.4	16.1	12.6
31	تصنيف مكاتب المراجعة من قبل المنظمات الوطنية والمهنية إلى مستويات بناء على جودة الأداء يؤثر إيجاباً على جودة عملية المراجعة.	تكرار	11	32	25	11	8
		%	12.6	36.8	28.7	12.6	9.2
32	تمكين المنظمات الوطنية والمهنية قانوناً من إلزام مكاتب المراجعة	تكرار	17	21	28	11	10

11.5	12.6	32.2	24.1	19.5	%	بضرورة إنشاء قسم خاص لديها يعنى بالرقابة على جودة أعمال المراجعة يؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة.	
9	15	26	23	14	تكرار	تطبيق فحص أداء مكاتب المراجعة لبعضها البعض (مراجعة النظير) يؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة.	33
10.3	17.2	29.9	26.4	16.1	%		

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول 15: تحليل آراء المشاركين حول العوامل المتعلقة بدور المنظمات الوطنية والمهنية في

الإشراف والرقابة على مهنة المراجعة

رقم السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة	نسبة التأثير	ترتيب درجة الأهمية	وصف التأثير
26	3.62	1.133	5	1	72.4	1	مرتفع
27	3.56	1.227	5	1	71.2	2	مرتفع
28	3.17	1.391	5	1	63.4	8	متوسط
29	3.41	1.281	5	1	68.2	3	مرتفع
30	3.36	1.347	5	1	67.2	4	متوسط
31	3.31	1.134	5	1	66.2	5	متوسط
32	3.28	1.245	5	1	65.6	6	متوسط
33	3.21	1.212	5	1	64.2	7	متوسط
الأسئلة مجتمعة	3.37	0.98281			67.4		متوسط

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول 16: نتيجة إختبار الفرضية الرابعة

نتيجة الفرضية العديمة	Sig.2-tailed	(T) المحسوبة
مرفوضة	0.001	3.463

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

4. نتائج وتوصيات الدراسة

1.4. نتائج الدراسة:

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بآراء أفراد العينة واختبار فرضيات الدراسة ما يلي:

1. يتفق أفراد العينة وبشدة أن التأهيل العلمي لفريق المراجعة، وخبرته المهنية، وإلمامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها تؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة، كما أن هذا التأثير جاء مرتفعا جدا، حيث بلغت نسبته (90.68%)
2. يتفق أفراد العينة أن استقلالية فريق المراجعة ومستوى أتعابه يؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة، وجاء هذا التأثير مرتفعا بنسبة (73.16%).
3. يتفق أفراد العينة أن حجم مكتب المراجعة، وسمعته، وشهرته تؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة، وجاء هذا التأثير مرتفعا بنسبة (68.83%).
4. يتفق أفراد العينة أن دور المنظمات الوطنية والمهنية في الإشراف والرقابة على مهنة المراجعة يؤثر إيجابا على جودة عملية المراجعة، إلا أن هذا التأثير جاء متوسطا، حيث بلغت نسبته (67.4%).

2.4. توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثان بما يلي:

1. تفعيل دور اللجان المتساوية الأعضاء التي جاء النص عليها بمقتضى المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، لا سيما دور لجنة مراقبة النوعية التي تعني بضمان جودة التدقيق بمقتضى المادة 22 من المرسوم المذكور.
2. تصنيف مكاتب المراجعة حسب جودة خدمة التدقيق، وأن تتولى لجنة مراقبة النوعية هذا التصنيف.
3. تطبيق مراجعة النظر، وهي عملية تهدف إلى قياس ومراقبة مدى جودة عملية المراجعة من قبل مكاتب المراجعة لبعضها البعض، وتتولى هذه المهمة مكاتب المراجعة المصنفة جهويا في أعلى درجات تصنيف الجودة.

4. قائمة المراجع:

- 1- القانون رقم 10-01، والجريدة الرسمية. (2010). ، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.. مرسوم العدد 42، في 11 جوان 2010.
- 2- وزارة المالية. (4 فيفري، 2016). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، الجزائر، 04 فيفري 2016. المعايير الجزائرية للتدقيق، رقم 002. الجزائر.
- 3- أبو هين إياد حسن حسين. (2005). ، العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين-دراسة حالة مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة، ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.
- 4- التويجري علي عبد الرحمان ، ووالنافاعي حسين محمد. (2008). ، جودة خدمة المراجعة: دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين في المملكة العربية السعودية، ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 1.
- 5- الجريدة الرسمية، و العدد 07. (2011). للجمهورية الجزائرية العدد 07 في 02 فيفري 2011. الجزائر
- 6- العبد الله رياض والضلعي وهيب. (2007). ، رقابة جودة أعمال التدقيق للمكاتب اليمينية: دراسة ميدانية، ،، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة.
- 7- الغامدي سالم بن علي، و حسام بن عبدا لمحسن العنقري. (2005). ، آثار تطبيق برنامج مراقبة جودة الأداء المهني على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية.. مجلة الإقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 19، العدد 2،.
- 8- النوايسة محمد إبراهيم. (2006). ، العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات (دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن)، ،. المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 2، العدد 3.
- 9- جبران محمد علي. (2010). ، العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن، . الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان " مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن 21. الرياض .

- 10-رحماني موسى وفتح سردوك. (2014). ، مفهوم جودة المراجعة في ظل الدراسات الأكاديمية والهيئات المهنية للمراجعة،، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،
- 11-عودة علاء الدين صالح محمود. (2011). ، أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي، ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، قسم المحاسبة. كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- 12-وزارة المالية، و رقم 150. (11 02, 2016). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، مقرر يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، رقم 150، الجزائر، 11 أكتوبر 2016. الجزائر.
- 13-وزارة المالية، و رقم 23. (15 03, 217). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، مقرر يتضمن ، رقم 23، الجزائر، 15 مارس 2017. المعايير الجزائرية للتدقيق. الجزائر.
- 14-DeAngelo Linda Elizabeth. (1980). , *Audit Size and Audit Quality*, , *Journal of Accounting and Economics*.
- 15-DeAngelo Linda Elizabeth1. (1980). , *Auditor Independence, 'LOW BALLING' and Disclosure Regulation*, , *Journal of Accounting and Economics*, N°3.
- 16-Manita Riadh. (2008). , *la qualité de l'audit externe: proposition d'une grille d'évaluation axée sur le processus d'audit*,. *revue Management*, vol. 11, N° 2,.
- 17-Palmrose, Z. V. (1988). , *An Analysis of Auditor Litigation and Audit Service Quality*,. *The Accounting Review*, Vol. 63, N° 1,.
- 18-Pigé Benoît. (2000). , *Qualité de l'audit et Gouvernement d'entreprise: Le rôle et les limites de la concurrence sur le marché de l'audit*,. *Revue Comptabilité - Contrôle – Audit*, tome 6, Vol. 2,.

*Evaluation de maturité d'alignement stratégique des technologies
d'information et des métiers - Cas Entreprise Portuaire de Skikda-*

*Maturity Assessment of Strategic Alignment of Information Technology
and Business - Skikda Port Enterprise*

Dr. ABDELOUAHED Mohamed

Dr. MEZHOUD Abdelmadjid*

Université de Skikda -Algérie

Université de Contantine -Algérie

mohamedabdouahed@yahoo.fr

mmadjid55@yahoo.fr

Received: 20/05/2019

Accepted: 12/06/2019

Published: 30/06/2019

Résumé:

L'alignement stratégique des technologies d'information intervient pour faire correspondre la politique des technologies d'information (TI) avec les métiers et la stratégie de l'entreprise. Vu l'importance de l'alignement stratégique, une évaluation de maturité, de ce dernier, est nécessaire pour définir ces choix stratégiques et les bonnes pratiques de l'alignement, afin de permettre à l'entreprise de voir dans quel niveau de maturité se trouve et comment peut-elle s'améliorer.

Sur la base du modèle d'alignement stratégique du Luftman, nous avons conduit une étude de terrain dans l'entreprise portuaire de Skikda et nous avons conclu que la maturité d'alignement stratégique des TI et des métiers est limitée dans l'entreprise, ce qui se traduit par la faible contribution des TI par rapport aux métiers et la stratégie, et nous avons formulé les recommandations nécessaires pour l'amélioration du niveau de maturité au sein de l'entreprise.

Mots clés: Alignement stratégique, Technologie d'information, Métiers, Stratégie, Maturité

Jel Classification Codes: A10,A19

*Auteur correspondant: MEZHOUD Abdelmadjid, Email : mmadjid55@yahoo.fr

Abstract:

The strategic alignment of information technologies intervenes to match information technology (IT) policy with the business and corporate strategy. Given the importance of strategic alignment, a maturity assessment is needed to define the strategic choices and good practices of alignment, in order to allow the company to know the level of maturity and how can it improve.

Based on Luftman's strategic alignment model, we conducted a field study in the Skikda port company and concluded that the maturity of strategic alignment of IT and trades is limited in the company, which results in the low contribution of IT to the business and strategy, and we made the necessary recommendations for improving the level of maturity within the company.

Keywords: Strategic Aligment, Information Technologies, Business, Strategy, Maturity.

Jel Classification Codes: A10,A19

Introduction:

De nos jours, la technologie de l'information est étroitement liée à toutes les fonctions et facettes de l'entreprise et devient incontournable. Sans celui-ci, il devient difficile pour une entreprise de pouvoir rivaliser avec ses concurrentes, de pouvoir gérer les contraintes administratives et d'être informée de ce qui se passe sur les marchés économiques.

Le service informatique a été souvent considéré comme un centre de coût et que la communication entre les services informatiques et les activités métiers de l'entreprise est déficiente et tendue. Ceci amène à s'intéresser à l'alignement de ce système avec à la fois, les métiers et les objectifs stratégiques de l'entreprise. Etant donné que l'alignement stratégique est un composant essentiel issue de la gouvernance des systèmes d'information, cette démarche d'alignement stratégique a pour finalité de renforcer la valeur d'usage du système d'information et de faire de celui-ci un atout pour l'entreprise et de faire comprendre que la relation entre les technologies d'information (TI), les métiers et la stratégie de l'entreprise est primordiale pour sa survie.

Vu l'importance d'alignement stratégique, une évaluation de maturité, de ce dernier, est nécessaire pour évaluer ces choix stratégiques et les pratiques de l'alignement, afin de permettre à l'entreprise de voir dans quel niveau de maturité se trouve et comment peut-elle s'améliorer.

L'objectif de cet article est d'évoquer l'importance de l'alignement stratégique des TI et des métiers dans les entreprises, en suite et en se basant sur le modèle de Luftman, d'expliquer la notion de maturité d'alignement stratégique et ces critères

d'évaluation, afin d'illustrer le tout dans une étude de cas dans l'Entreprise Portuaire de Skikda.

1. Le cadre conceptuel de l'alignement stratégique des systèmes d'information

1.1 Les enjeux de l'alignement

La notion d'alignement n'est pas un domaine spécifique aux systèmes d'information. La nécessité d'un ajustement permanent entre l'offre et la demande est un enjeu vital pour toute organisation (Georgel, 2006, P.39). Pour être performantes, les entreprises doivent structurer leurs activités de façon cohérente. Les systèmes d'information, en charge de supporter l'activité des organisations, ont par conséquent une importance majeure. De leur efficacité à délivrer des services permettant aux différentes composantes de l'entreprise de s'aligner de manière homogène sur les objectifs stratégiques dépend la performance.

1.2 Définition d'alignement stratégique (Technologies d'information et métiers):

Traduit littéralement de « strategic alignment », l'expression, « alignement stratégique » exprime bien l'idée d'établir et de suivre un cap. L'alignement stratégique s'applique à deux éléments (Cigref, 2002, P.11) : la stratégie de l'entreprise et la stratégie des TI.

Evoqué en 1993 par Henderson et Venkatraman (Bilet et al., 2013, P.19), il consiste à dire qu'il faut que le système d'information soit adapté à la stratégie d'entreprise et, plus exactement, que l'alignement stratégique définisse les concepts clés et le processus de mise en cohérence.

L'alignement stratégique se définit comme la stratégie telle qu'une organisation est capable d'utiliser et d'associer sa technologie et son système d'information pour réaliser ses objectifs métiers (Carpeniter, 2010, P.20).

L'alignement stratégique se compose d'un ensemble de mise en relation à double sens entre quatre concepts (Gillet, 2013, P.20):

- La stratégie de l'entreprise ou d'affaires qui contient les objectifs de l'entreprise, les compétences distinctes des utilisateurs, les réseaux d'affaires et la structuration du secteur ;
- La stratégie TI qui contient le domaine technologique, les modes de gouvernance, le pilotage TI et les compétences distinctes des utilisateurs ;
- L'infrastructure des processus d'organisation qui contient l'infrastructure administrative, les processus d'affaires et managériaux et les compétences des utilisateurs ;
- L'infrastructure des processus des systèmes d'information qui contient l'architecture, le portefeuille d'applications, les processus de développement, les contrôles et les compétences des utilisateurs.

1.3 L'importance et l'implémentation de l'alignement stratégique dans l'entreprise :

L'alignement stratégique a pour objectif d'assurer la traçabilité des inflexions stratégiques de l'entreprise depuis la décision de ces inflexions jusqu'à leur prise en compte dans le système informatique (Berdugo et Al, 2002, P.22) ainsi de prévoir et de répondre aux besoins futurs de l'entreprise. Il permet aussi de donner la cohérence et le sens nécessaires pour les activités des TI.

Le domaine interne des technologies d'information doit déterminer au moins trois composants pour être compatible avec la stratégie d'entreprise (Carpentier, 2010, P.21) :

- L'architecture TI : les choix qui déterminent l'ensemble des applications, la configuration des matériels et des logiciels,

du réseau, de l'architecture de données qui définissent globalement l'infrastructure technique.

- Les processus TI : les mécanismes opérationnels de l'infrastructure du système d'information, c'est-à-dire : les développements d'applications selon les principes des cycles de développement (en cascade, en V,...) la maintenance des matériels et des applications, les systèmes de contrôle et de supervision.
- Les compétences interne TI: les choix pertinents pour l'acquisition d'actifs (matériels, logiciels,...), la formation, le développement des connaissances requises pour gérer de manière opérationnelle le système d'information de l'organisation.

L'alignement stratégique est principalement un jeu entre les acteurs cruciaux des TI (Cigref, 2002, P.19) : la direction générale, la direction des systèmes d'information et les directions métiers et fonctionnelles.

Ce concept d'alignement stratégique va pouvoir être ainsi utilisé dans les différents départements de l'entreprise (Carpentier, 2010, P.22), telle qu'aux stratégie financière, commerciales, des ressources humaines, organisationnelle, ... Ainsi, les responsables de ces derniers peuvent établir des démarches proactives et proposer des technologies, méthodes ou procédures permettant de renforcer ou d'améliorer la stratégie de l'entreprise.

Pour la direction de l'entreprise ou responsables de départements métiers, l'alignement stratégique permet d'utiliser les services informatiques au mieux de leurs possibilités dans le respect des budgets, ressources et délais.

2. La maturité de l'alignement stratégique des technologies d'information

2.1 Cadre conceptuel :

L'alignement de la stratégie avec les TI et les métiers est important car il est au centre des préoccupations des gestionnaires des organisations et des gestionnaires informatiques. Il existe plusieurs modèles d'alignement stratégique des systèmes d'information.

Ces modèles suivent davantage une logique d'alignement où la stratégie de l'organisation guide le développement de l'infrastructure de système d'information. Le modèle qu'on a choisi pour l'évaluation est celle de Luftman, ce dernier a défini un modèle permettant d'identifier le niveau d'alignement entre les stratégies d'entreprise, les métiers et les stratégies des technologies de l'information. Ce cadre compte cinq niveaux comme le CMM (Capability Maturity Model), L'identification du niveau atteint par une organisation repose sur l'évaluation de six critères (Eient, 2006, P.32): la maturité de communication, la maturité de la capacité à mesurer, la maturité à des ressources humaines, la maturité du partenariat entre IT et métiers, la maturité de l'architecture et la maturité de la gouvernance.

L'évaluation de l'alignement vise à définir son niveau de maturité actuel et ce qu'elle peut faire pour passer à un niveau plus élevé.

Ces modèles suivent davantage une logique d'alignement où la stratégie de l'organisation guide le développement de l'infrastructure de système d'information. Le modèle qu'on a choisi pour l'évaluation est celle de Luftman, ce dernier a défini un modèle permettant d'identifier le niveau d'alignement entre les stratégies d'entreprise, les métiers et les

stratégies des technologies de l'information. Ce cadre compte cinq niveaux comme le CMM (Capability Maturity Model), L'identification du niveau atteint par une organisation repose sur l'évaluation de six critères : la maturité de communication, la maturité de la capacité à mesurer, la maturité à des ressources humaines, la maturité du partenariat entre IT et métiers, la maturité de l'architecture et la maturité de la gouvernance.

L'évaluation de l'alignement vise à définir son niveau de maturité actuel et ce qu'elle peut faire pour passer à un niveau plus élevé.

2.2 Choix du modèle d'évaluation d'alignement stratégiques :

Il existe plusieurs modèles d'évaluation de la maturité d'alignement stratégique des systèmes d'information, dans la suite, on va montrer quelques modèles connus dans cette démarche et on va argumenter notre choix pour le modèle de Luftman.

a. Modèle de Henderson et Venkatraman :

Le modèle d'alignement de Henderson et Venkatraman, Egalement appelé modèle SAM (Strategic Alignment Model), il décrit quatre formes d'alignement (Tomas, P.02); la stratégie d'affaires, la stratégie TI, l'infrastructure et les processus organisationnels, l'infrastructure et les processus IT.

b. Modèle de Zachman :

Le modèle de Zachman conçoit l'alignement des TI comme une conséquence au problème de l'écart entre les spécifications d'un système d'information et son implémentation, entre ce dernier (SI) et sa stratégie qui est supposée de le supporter (Augustin, 2010, P.02) .

c. Modèle de Ross :

Le modèle de Ross est un modèle d'alignement stratégique des TI composé de quatre grands concepts: la fondation pour l'exécution des affaires, le modèle opérationnel, l'architecture d'entreprise et le modèle d'engagement TI (Augustin, 2010, P.08).

d. Modèle de Luftman

A l'instar des modèles de Henderson et Venkatraman, de Zachman et de Ross, le modèle de Luftman ajoute l'aspect alignement IT/Métiers ainsi que la réalisation et le maintien de l'alignement selon le modèle de Luftman est un problème de recherche de l'équilibre entre six domaines (critères): Architecture des TI, communication TI, partenariat TI, valeur TI, gouvernance TI et les ressources humaines des TI.

Le modèle de l'alignement stratégique proposé par Luftman est plus qu'une simple articulation qui lie les différents axes des six domaines. Il dérive sa valeur des différents types de relations qui existent entre ces domaines.

2.3 Les critères d'évaluation de maturité d'alignement stratégique des technologies d'information :

L'alignement stratégique des technologies d'information est relatif à l'évaluation du niveau de maturité de l'organisation selon des critères spécifiques par rapport à chacune des dimensions suivantes : la communication entre les technologies d'information et le reste de l'organisation, la valeur TI, la gouvernance des technologies d'information, le partenariat entre la haute direction et la direction des systèmes d'information, l'architecture et les compétences des systèmes d'information.

L'évaluation de l'alignement selon Luftman consiste à évaluer la relation entre les quatre blocs présentés dans ce modèle. Il y a six facteurs dont chacun à évaluer suivant le modèle de maturité (Belyamani, 2008, P.52) :

- La communication des TI
- La mesure de valeur des TI
- Le partenariat des TI
- Gestion des ressources humaines des TI
- L'architecture des TI
- La gouvernance des TI

a. Communication des TI:

C'est l'ensemble des processus qui visent les échanges d'idées, d'information et de connaissance entre les responsable TI et les responsables métiers. Il s'agit d'évaluer le niveau de compréhension entre la fonction technique et technologique, et la fonction stratégique des métiers, de leur stratégie et de leurs priorités. Cela permet de mettre en place les actions nécessaires pour atteindre le niveau de maturité désiré.

b. Mesure de valeur des TI :

Il s'agit de la gestion de la mesure de l'alignement stratégique des TI. C'est l'ensemble des processus qui visent à développer et à utiliser des mesures pour démontrer clairement la contribution des TI dans les métiers. Il s'agit d'évaluer le niveau de maturité de ces mesures et jusqu'à quel point elles permettent aux métiers de mieux comprendre le rôle des TI dans la réalisation des objectifs tactiques et stratégiques de l'organisation.

c. Partenariat des TI:

On définit le partenariat comme étant l'ensemble des processus de coordination qui visent à s'assurer d'une relation entre responsables métiers et les responsables des TI. On inclut dans l'évaluation, la contribution des responsables TI à la définition des

stratégies de métiers, le niveau de confiance entre les deux domaines et le niveau de compréhension mutuelle de la contribution de chacun à la stratégie de métiers.

d. Compétences des TI :

C'est l'ensemble des processus qui visent à s'assurer que les ressources humaines en TI sont compétentes, bien formées, évaluées et encouragées à innover et à relever des défis stimulants. Concernant le diagnostic de ce module, il s'agit d'évaluer le niveau des compétences du personnel de l'entreprise vis-à-vis de leur formation, leur compréhension, leur contribution et leur innovation des deux côtés et ensemble.

e. Architecture des TI :

Il s'agit d'ensembles des processus qui visent à s'assurer que les responsables TI sont capables de fournir une infrastructure flexible, d'évaluer et de mettre en œuvre de nouvelles technologies, de supporter ou de transformer les processus d'affaires et de fournir des solutions personnalisées pour les membres de l'organisation et leurs relations avec les partenaires. Dans l'évaluation de l'architecture, il s'agit de savoir jusqu'à quel stade les TI ne sont pas juste un support pour le modèle d'affaire. En d'autres termes, jusqu'à quel stade les TI aident le modèle d'affaire à se développer, se rendre plus compétitif et générer plus de profit.

f. Gouvernance des TI :

Appelé aussi gouvernance des systèmes d'information, c'est une conséquence du mécanisme gouvernance d'entreprise (Georgel, 2006, P.24) visant de faire correspondre la politique de gestion de système d'information avec la stratégie globale de l'entreprise, dans une perspective de création de valeur

(Carpentier, 2010, P.12) et l'alignement stratégique est un composant fondamental de la gouvernance des TI. Il consiste à évaluer jusqu'à quel point l'entreprise met en concordance sa stratégie et ses priorités avec sa planification technique et son budget TI.

Chacune des disciplines listées précédemment est constituée des attributs à évaluer individuellement. L'expérience montre, selon Luftman (Belyamani, 2008, P.54) que la maturité d'un seul attribut est insuffisante pour juger la maturité de l'ensemble vu le nombre de variables qui interviennent. La connaissance de la maturité des choix et des pratiques en matière stratégique d'alignement permet de voir le niveau actuel de l'organisation et la façon dont elle peut s'améliorer. La méthode d'évaluation fournit à l'organisation une carte de route qui identifie des opportunités pour développer l'alignement et le rapport harmonieux du modèle d'affaires et des TI.

2.4 Les niveaux de maturité d'alignement stratégique :

La maturité de l'alignement stratégique est évaluée selon 5 niveaux (Luftman, 2000, PP 37-47) :

Niveau 1 initial ou ponctuel :

C'est le niveau le plus bas de l'alignement stratégique. Il est hautement improbable que ces entreprises seront en mesure de parvenir à une stratégie d'entreprise des systèmes d'information alignée, laissant leur investissement dans les TI de manière non significative.

Niveau 2 Répétable mais intuitif :

Ce niveau de maturité d'alignement stratégique tend à être dirigé avec des structures fonctionnelles (par exemple, marketing, finances, fabrication, ressources humaines,...) au sein de l'entreprise dans son ensemble. Toutefois, en raison de la connaissance limitée par les métiers et les métiers des TI des

différents organismes fonctionnels d'utilisation des TI, l'alignement peut être difficile à atteindre. Tout alignement métiers/TI pour ce niveau n'est généralement pas un effet d'influence par l'entreprise. Cependant, les possibilités commencent à être reconnues.

Niveau 3 Processus défini :

Ce niveau d'alignement stratégique Maturité concentre la gouvernance, les processus et les communications vers des objectifs d'affaires spécifiques. Il est de plus intégré dans l'entreprise.

Niveau 4 Géré et mesurable :

Ce niveau de maturité d'alignement stratégique démontre gouvernance et des services qui renforcent le concept de l'informatique comme un centre de profit efficace. Ce niveau donne d'importantes influences informatiques sur l'entreprise, ainsi que ce niveau considère les TI comme un contributeur stratégique à la réussite.

Niveau 5 Optimisé:

Dans ce niveau, la gouvernance des TI est très soutenue à travers l'ensemble de l'entreprise, elle intègre le processus de planification stratégique des TI de l'entreprise. Ainsi qu'il y a un forte influence des IT sur les métiers et l'ensemble de l'entreprise.

3- Cas Pratique :

3-1 Choix de l'échantillon

L'Entreprise Portuaire de Skikda est organisée et structurée en une direction Générale et neuf directions centrales, l'entreprise soit beaucoup de responsables TI/métiers entre chefs départements et directeurs.

Nous avons choisi un échantillon de 30 personnes, suivant une méthode d'échantillonnage aléatoire simple, que notre questionnaire est destiné aux responsables métiers de l'entreprise, aux responsables informatique et de la direction générale, alors on a distribué 30 questionnaires, seulement 20 questionnaires ont été retenus soit 66.66%.et 14 d'entre eux soit 33.33%, ont été refusés pour cause de non validité des réponses et/ou lesquelles sont incomplètes.

3- 2 Méthode d'évaluation :

En se basant sur le modèle de Luftman, on a évalué chacun des six critères - cités auparavant - individuellement en utilisons l'échelle de Likert à cinq points, ce qui permet de faire des opérations numériques sur les données recueillies, et ceci avec un questionnaire validé par notre encadreur et quelques cadres de l'Entreprise Portuaire de Skikda, afin de l'améliorer, par exemple, la suppression des questions redondants, la reformulation des questions, adaptation de ces questions avec l'entreprise et ses métiers,... Ce questionnaire a été communiqué avec les responsables de la fonction informatique, responsables métiers et des responsables de la direction générale, afin de déterminer le niveau de maturité sur ces critères. En d'autres termes, chacun des six critères se trouve soit au niveau 1, niveau 2, niveau 3, niveaux 4, ou le niveau 5.

3-3 Analyse et résultat d'évaluation :

Après avoir évalué (par la méthode de Likert) chacun des six critères de niveau un à cinq, On a analysé les résultats dans un but de comprendre à la fois l'état actuel de niveau d'alignement et comment l'entreprise peut mieux procéder à améliorer la maturité et utiliser les résultats de converger vers un niveau d'évaluation globale de la maturité pour l'entreprise.

Table N°01: Résultats Analyses selon critères

Niveau de maturité Critère	Initial ou ponctuel	Répétable mais intuitif	Processus défini	Géré et mesurable	Optimisé
Critère I: Architecture		X			
Critère II: Communication		X			
Critère III: Partenariat	X				
Critère IV: mesure de la valeur	X				
Critère V: gouvernance		X			
Critère VI: gestion des ressources humaines	X				

4. Analyse des résultats :

Critère I : Architecture TI

La maturité est de niveau 2 : Répétable mais intuitif, c'est-à-dire que :

Les TI dans l'Entreprise Portuaire de Skikda est un facilitateur des processus métiers et les standards des TI sont définis et appliqués au niveau de l'unité fonctionnelle avec un degré d'intégration des

composantes de l'infrastructure des TI progressif à travers les autres unités (métiers) de l'entreprise.

Critère II : Communication TI

La maturité est de niveau 2 : Répétable mais intuitif, c'est-à-dire que :

Le style de communication entre les métiers et les TI a tendance à être à sens unique, venant du métiers par exemple lors de besoin d'une mise à jour d'un logiciel ou panne d'un équipement informatique, il est formelle et rigide, ainsi que le partage des connaissances (compréhension et appréciation des problèmes/opportunités, des tâches, des rôles, des objectifs, des priorités, des objectifs, des choix, etc.) est quelque peu structuré, se fait de façon régulière pour transférer les connaissances comme leurs montrer (les métiers) comment utiliser les logiciels.

Critère III : Partenariat TI

La maturité est de niveau 1 : Initial, c'est-à-dire que :

- Il y a un sentiment de conflit et de méfiance entre les TI et les métiers.
- Il n'existe pas un processus formels en place qui met l'accent sur le renforcement des relations de partenariat qui existent entre les TI et le Métiers par exemple, équipes inter-fonctionnelles, formation, partage risque/reconnaissance.

Critère IV : Mesure de valeur IT

La maturité est de niveau 1 : Initial, c'est-à-dire que :

- La direction générale ne mesure pas la contribution de TI à sa performance que par des mesures d'ordre technique par quatre indices qui sont : taux disponibilité de réseau, nombre d'intervention à la maintenance des équipements, taux maintenance et développement des systèmes d'information, ainsi qu'il n'existe pas un processus d'évaluation et de révision des investissements TI.

- L'IT est perçu par l'entreprise comme un coût inévitable pour faire du Métiers et inscrite au budget que comme un centre de cout dans le but de réduire les couts des métiers pas plus.

Critère V : Gouvernance des TI

La maturité est de niveau 2: Répétable mais intuitif, c'est-à-dire que :

- La planification stratégique des métiers se fait au niveau des unités fonctionnelles avec une légère participation de TI, sans que les responsable métiers participent à la planification stratégique de TI, ainsi que la contribution démontrée de TI à la réalisation des objectifs stratégiques est plutôt faible et la capacité de TI à répondre aux besoins de changement des métiers est faible.

- Le rôle de TI face aux changements métiers et technologiques est un outil destiné à fournir les services informatiques de base à un coût minimal.

Critère VI : Compétence TI

La maturité est de niveau 1 : Initial, c'est-à-dire que :

- Les décisions des TI importantes sont prises par le chef service informatique.

- L'Entreprise Portuaire de Skikda défavorise l'esprit d'entreprise et d'innovation

- Il y a une interaction minimale entre la TI et le Métiers, et pas de possibilité de croisement de carrière professionnelle entre la TI et les métiers.

- Les recrutements des TI se concentrent sur l'expertise technique, ils demandent ceux qui maitrisent l'outil informatique (programmation, développement de logiciels, maintenance des équipements,...) et non l'expertise managériale.

- Le personnel de TI prend presque tous les risques et ne reçoit que peu de reconnaissance (comme les primes de rendement)

5. Conclusion :

L'Entreprise Portuaire de Skikda est une entreprise de prestations, qui dispose d'importante infrastructure en matière des technologies d'information, aussi des systèmes d'information pour but d'atteindre ses objectifs stratégiques et métiers, par exemple elle dispose des systèmes d'information comme le Système Intégré de Gestion des Navires et Escales (SIGNE) pour la gestion en réseau de l'ensemble des opérations d'exploitation portuaire des clients et opérateurs portuaires ou son nouveau système (AP+) qui permet aux opérateurs de communiquer et de transmettre diverses informations relatives aux formalités requises en cas d'importation, d'exportation et de transit.

Cependant, la TI dans cette entreprise, ne joue pas le rôle attendu soit par rapport à la stratégie, soit par rapport aux métiers, et c'est ce que nous a montré l'évaluation de maturité.

La maturité globale d'alignement stratégique des technologies d'information et des métiers est de niveau deux, ce qui signifie que l'alignement stratégique des TI et des métiers doit s'améliorer et ceci par appliquer les recommandations suivantes :

- D'instaurer des processus de formation bidirectionnelle et d'engagement réciproque dans le plan stratégique pour arriver à un alignement et une intégration des TI et des métiers, ainsi de trouver un compromis entre les impératifs métiers et ceux de TI de façon à ce que les priorités fassent l'objet d'un agrément mutuel.
- Mettre un dispositif de mesure de la valeur en place pour les principaux processus de l'entreprise, et que les contrats de service TI/métiers sont mise en place et font l'objet d'un suivi régulier et d'un reporting sur la base d'indicateurs clairement définis.
- Mettre un lien et une déclinaison logique entre les objectifs des métiers et ceux de l'informatique et que ce lien est illustré par une bonne articulation entre les objectifs des TI et les objectifs stratégiques des métiers.

Enfin, mettre en place une bonne gouvernance des systèmes/technologies d'information qui comprend : l'alignement stratégique, la valeur, les risques, la gestion des ressources et la mesure de la performance des TI. Tout cela pour assurer le bon fonctionnement des directions et structures de l'entreprise et les processus à mettre en œuvre qui permettent à l'organisation informatique de supporter et de développer la stratégie et les objectifs de l'entreprise.

5. Liste des références :

- 1- Augustin Bilolo, A., capacité à l'alignement stratégique des TI : élaboration d'un instrument de mesure basé sur le modèle de Ross, mémoire de la maîtrise en informatique de gestion, université de Québec, Montréal, 2010.
- 2- Belyamani, M., développement et évaluation d'un prototype d'outil d'autodiagnostic de la gestion de l'alignement stratégique de technologies d'information, mémoire de la maîtrise en administration des affaires, université de Québec, Montréal, 2008.
- 3- Berdugo, A., Jean, G., Mahl, R., Guide de management des systèmes d'information, Hermes sciences publications, 2002.
- 4- Bilet, V., Guerrin, V., Liotter, M., Management des systèmes d'information, Eyrolles, France, 2013.
- 5- Carpentier, J.F, La gouvernance du système d'information dans les PME, Editions ENI, France, 2010.
- 6- Cigref, Alignement stratégique du système d'information, France, 2002.
- 7- Etien, A., Ingénierie de l'alignement : concept, modèle et processus, thèse de doctorat, université de Paris 1 Pantheon-Sorbonne, mars 2006.
- 8- Georgel, F., IT Gouvernance, Dunod, Paris, 2006, 2^{ème} édition,
- 9- Gillet, M., Gillet, P., DSCG 5 Management des systèmes d'information, Dunod, Paris, 2013, 3^{ème} édition .
- 10- Luftman, J., Assessing Business-IT Alignment Maturity, Communication d' AIS, Volume 4, Article 14, décembre 2000.
- 11- Tomas, A., modèles d'alignement stratégique des systèmes d'information, cours métiers de l'ingénieur, école des mines, Nancy.